الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية السابعة (2016-2018)- السنة الثانية 2017- الدورة البرلمانية العادية (2017 -2018) - العدد: 2

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الإثنين 5 محرم 1439
الموافق 25 سبتمبر 2017 (صباحًا ومساءً)

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 5 صفر 1439
الموافق 25 أكتوبر 2017

فهرس

1) **محضر الجلسة العلنية الثانية** ..... **ص** 03

- عرض ومناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

2) **محضر الجلسة العلنية الثالثة** ..... **ص** 41

- مواصلة مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

3) **ملحق** ..... **ص** 76

- تدخلات كتابية.
- سؤال كتابي.

محضر الجلسة العلنية الثانية
المنعقدة يوم الإثنين 5 محرم 1439
الموافق 25 سبتمبر 2017 (صباحًا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

السيد الوزير الأول وأعضاء حكومته.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الأربعين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيد الوزير الأول والطاقم الحكومي المرافق له ومساعديه، وأسرة الإعلام والصحافة، والزميلات والزملاء، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة تقديم ومناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، ولكن قبل تمكين السيد الوزير الأول، أستسمحكم عذرا السيد الوزير الأول والسادة أعضاء الحكومة بأن ألقي بعض الكلمات بالمناسبة، لأن تقديم برنامج الحكومة ليس بذلك الحدث الذي يتكرر كل أسبوع، وبهذا أنتهز المناسبة وأقول :

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أود في البداية، أن أرحب بكم السيد الوزير الأول وبطاقم حكومتكم الموقر في مقر مجلس الأمة.

وتطبيقا لأحكام المادة 94 من الدستور والمادة 50 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، الناظم للعلاقات بين غرفتي البرلمان، وبين الحكومة، والمادة 91 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفنا اليوم أن نستقبلكم لتقديم عرضكم حول مخطط عمل الحكومة، كما لا يفوتني بالمناسبة أن أهنئكم على مصادقة نواب الأمة لبرنامج حكومتكم هذه.

أيتها السيدات، أيها السادة، تبقى مناقشة برنامج عمل الحكومة دائما مناسبة دستورية متميزة في الحياة البرلمانية والوطنية لكونها تشكل فرصة للحوار ما بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية، وهي تعطي أعضاء مجلس الأمة إمكانية النقاش وتبادل وجهات النظر حول أوضاع البلاد، وحول مضمون الوثيقة التي سوف تقدم لهم.

والمناسبة – كما تعلمون – تحمل دلالات عديدة كونها تعطي لأعضاء الهيئة الفرصة لنقل انشغالاتهم والتعبير عن وجهات نظرهم حول واقع التنمية وآفاقها المستقبلية، لهذا فإن تقديم برنامج عمل الحكومة هذا يعتبر موعدا هاما بالنسبة لأعضاء المجلس وللحكومة معا، كونه يعد سانحة دستورية هامة للنقاش الصريح والحوار البناء ما بين مؤسستين دستوريتين تعملان في ظل أحكام الدستور، وتؤسسان لحوار مؤسساتي هادف يرمي إلى تكريس الممارسة الديمقراطية وتجسيد الشفافية في الأداء المؤسساتي في إطار دولة الحق والقانون.

ولهذا يبقى مخطط عمل الحكومة في النهاية وثيقة سياسية هامة أتى عليها وحدد أطرها مضمون الدستور، كونها ترسم خيارات البلاد الأساسية وتحدد آفاقها المستقبلية في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ....إلخ

وهنا تبرز أهمية الحدث وتبرز الدلالة التي يكتسيها هذا التقديم وهذا النقاش، ويبرز أيضا الدور الذي تلعبه المؤسسات الدستورية في البلاد.

من خلال التذكير بهذه المسلمات، أردت الوصول إلى القول أن تقديم ومناقشة برنامج عمل الحكومة، وفي هذا الظرف بالذات يدخل ضمن الرؤية الشاملة التي ما فتئت الدولة تنتهجها في نطاق تسيير شؤونها، والتي مفادها أن الجزائر تحت قيادة فخامة الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة، تتعاطى مع المواعيد وتتفاعل مع التطورات بشكل عادي، وهي بالتكامل مع بقية المؤسسات الدستورية الأخرى يروج له للدولة تعمل بانسجام تام وتناغم كبير.

ولعل في مثول الحكومة أمام البرلمان وتقديمها لبرنامج عملها إلا واحدا من الأدلة التي تبرهن على سلاسة الأداء المؤسساتي في الجزائر، خلافا لما يقال هنا وهناك، وما يروج له هؤلاء وأولئك.

رئاسة الجمهورية توجه وتتابع بعناية كبيرة كل ما يجري في البلاد، الحكومة وبتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية تعمل بجدية في الميدان وتواجه التحديات وتحل المشاكل.

البرلمان من جانبه يشرع ويراقب عمل الحكومة وفقا للصلاحيات التي حددها له الدستور، والتنسيق بين المؤسسات الدستورية قائم ورئيس الجمهورية يتولاه.

هكذا إذا تُسير البلاد وهذا ما يجري فيها، وتلك هي جزائر اليوم، جزائر الأمن والاستقرار، جزائر المؤسسات التي تعمل بالتنسيق والتكامل، وهنا يكمن سر بقاء الجزائر واقفة وتبرز قدرتها على تجاوز التحديات التي تواجهها ومعالجة المشاكل التي تطرح عليها، أما النداءات الفاقدة للمصداقية والتي تصدرها باستمرار جهات ناعقة، فأنتم زميلاتي وزملائي تعرفونها وتعرفون غاياتها وأهدافها وكما يعرفها المواطن والآخر، ولا داعي لإضاعة الوقت معها.

في الأخير، نتمنى لكم السيد الوزير الأول التوفيق والسداد، ونقول لكم إننا وإن تعددت آراء أعضاء هيئتنا فليس في هذا عيب لأن تلك هي طبيعة عملنا ضمن الهيئة، ولأن الممارسة البرلمانية الديمقراطية تقتضي ذلك.

أقول لكم مرة أخرى أن أعضاء المجلس بأغلبيتهم الواسعة سيكونون إلى جانبكم – السيد الوزير الأول – في تأدية مهمتكم النبيلة لإنجاح برنامجكم المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، لأنهم تبنوا من قبل هذا البرنامج وأنهم يحرصون مثلكم على تطبيق مضمونه، ولأنهم يعتقدون أن تقدم الجزائر وتحقيق التنمية والرخاء والأمن والأمان لأبناء شعبها هو موضوع يعنيهم جميعا حكومة وبرلمانا، ونجاحكم هو لنا جميعا ونجاح للجزائر.

شكرا لكم، والكلمة الآن للسيد الوزير الأول.

..**(تصفيق)**..

السيد الوزير الأول: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة،

بداية أود أن أعبر عن اعتزاز الحكومة بوجودها أمام مجلسكم الموقر، كما أريد أن أغتنم هذه الفرصة السعيدة لأتوجه إليكم جميعا :

السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء المجلس، ومن خلالكم إلى شعبنا الأبي مرة أخرى بأحر التهاني بمناسبة السنة الهجرية الجديدة، طالبين من مولانا أن تكون سنة سعادة وازدهار لشعبنا الأبي، وأن تكون سنة سلم واستقرار وتنمية لبلدنا الغالي.

السيد الرئيس،

سيداتي، سادتي أعضاء المجلس،

أريد كذلك باسم الحكومة وباسمي الخاص أن أقدم لكم مشاعر الاحترام والتقدير لإخوانكم وأخواتكم في الحكومة، تقدير عميق تجاهكم كأشخاص وتقدير أعمق تجاه مؤسساتكم التي هي مؤسسة عالية في هرم هيئات الدولة الجزائرية، ومؤسسة نعتبرها بجنب المجلس الشعبي الوطني من هيئتين اثنتين تتوليان رقابة عمل الحكومة.

وأريد كذلك باسم زملائي في الحكومة وباسمي الخاص أن أعبر لكم منذ الوهلة الأولى عن استعدادنا التام للتعامل معكم، ولكي نكون تحت إشارتكم في أي عمل أو مشاركة تدخل في إطار ما حدده الدستور.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،

لقد استلمت منذ قرابة 15 يوما خطة عمل الحكومة

التي جئنا بها لتجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

أستسمحكم تكملة لهذا النص أن أقدمه أمامكم ببعض الملاحظات قبل الوصول إلى المرحلة السانحة للاستماع إلى ملاحظاتكم وتوصياتكم وانتقاداتكم.

سيادة رئيس المجلس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

السيدات والسادة،

تأتي الحكومة أمامكم بمخططها في ظرف دولي مثقل بالكثير من الأزمات والصراعات وهو الشأن في محيط الجزائر المباشر، على سبيل المثال من خلال الأزمة المستمرة في مالي البلد الشقيق وفي ليبيا الجار الشقيق، وهي أزمات تساهم في انتشار الإرهاب في منطقتنا الجغرافية، أزمات تساهم كذلك في تعميم الجريمة العابرة للحدود التي بنفسها تغذي الإرهاب.

فحمدا لله، في هذا المحيط الجواري المقلق تستمر الجزائر في الحفاظ على سلمها واستقرارها وسلامتها الترابية، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى الجهود اليومية التي تبذل من طرف مئات الآلاف من عناصر الجيش الوطني الشعبي وعناصر قوات الأمن التي تدفع كذلك فاتورة التضحيات الجسام، والتي أتوجه إليها باسم الحكومة بالتحية وبالتنويه وبالتأكيد...

..(تصفيق)..

... قلت وبالتأكيد الحكومة على استعدادها لتقديم كل المساعدات الضرورية لهذه الهيئات لأداء مهمتها.

نحافظ كذلك على سلم واستقرار وأمن البلاد والعباد بفضل خيار المصالحة الوطنية الذي تقدم به فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، والذي اعتنق من طرف الشعب الجزائري السيد قرابة 12 سنة يوما بيوم، ونحن اليوم في تاريخ 25 سبتمبر والاستفتاء على ميثاق السلم والمصالحة كان يوم 29 سبتمبر 2005.

وأنا اليوم أعتقد أنه لا جدال حول نجاح المصالحة الوطنية، كانت في البداية – وهو أمر طبيعي – مصدر تخوف ومصدر انتقاد ومصدر قلق في أوساط المجتمع، لكن بعد 12 سنة ثبتت جدية الخيار بعودة السلم والسلام في البلاد وأصبح اليوم نموذج المصالحة الوطنية الجزائري، أصبح موضوعا يستقطب اهتمام العديد من الدول والمنظمات الدولية التي تريد أن تستلهم من هذا المثال.

وأمامكم من هذا المنبر المبجل أؤكد باسم الحكومة تمسكنا بتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية روحا ونصا. وفي هذا السياق أغتنم كذلك هذه الفرصة لأوجه باسم الحكومة رسالة لأبنائنا الضالين الباقين في صفوف الجماعات الإرهابية، نداء للتخلي عن جريمة الإرهاب، نداء العودة إلى أوساط شعبهم، نداء إلى العودة إلى حضن عائلاتهم لأنهم إن لم يعودوا يطول الزمن أو يقصر، تقضي الدولة عليهم، وإن لم تقض عليهم بالقوة وهو أمر مشروع للدولة فسيأتي وقت يمتثلون فيه أمام المحاكم ويكون العقاب آنذاك شديدًا، شدة القانون، فأملي أن يصغى لهذه الرسالة وأن تسترجع الأمة جادة الصواب وأن يلحقوا بالآلاف من أبناء الجزائر الذين كانوا بالأمس في سياق الإرهاب، والحمد لله عليهم، والحمد لله على بلادنا لأنهم اختاروا العودة لخيار الوئام المدني بداية، ثم خيار المصالحة الوطنية.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

سيداتي سادتي،

يمكننا استخلاص من درس أو تجربة المصالحة الوطنية درسين على الأقل:

الدرس الأول، كم هي ضرورية مسألة توحيد الصف الوطني عندما يتعلق الأمر بتحديات حيوية للأمة وللدولة، أما الدرس الثاني فكم هي غالية استقلالية القرار في البلاد عندما يتعلق الأمر كذلك بتحمل التحديات التي تراعي مستقبل البلاد، وأقول إن اليوم مثل الأمس تبقى الجزائر في حاجة إلى استقلالية القرار وإلى وحدة الصف لمواجهة التحديات المعاصرة، لأن زيادة عن التحديات الأمنية والسياسية تعيش الجزائر مثل باقي الدول التي نجد أن مصيرها مربوط بالمحروقات، قلت تعيش الجزائر تدهورا رهيبا لأسعار النفط منذ أكثر من ثلاث سنوات، وهذه الأزمة قد كلفت البلاد فقدان أكثر من نصف مداخيلها الخارجية سنويا وأكثر من نصف مداخيلها الجبائية سنويا كذلك، صحيح تمكنت الجزائر من الصمود أمام هذه الأزمة طوال ثلاث سنوات، وهذا كان نتيجة قرارات حكيمة اتخذها السيد رئيس الجمهورية في السابق بعجالة، من تسديد للمديونية الخارجية مسبقا إلى تأسيس صندوق الواردات الداخلية، إلى كذلك الحفاظ على احتياط الصرف وعدم

الإصغاء للعديد من الخبراء الذين كانوا في سنة 2008، يرشدون الدولة لاستثمار هذا الرصيد في البورصة العالمية، لكن وبعد ثلاث سنوات من الصمود، اشتدت الأزمة أكثر، وكما نقول بالعامية «وصل السكين إلى العظام» والحمد لله.

كذلك ومرة أخرى بفضل حكمة سيادة رئيس الجمهورية، اتخذت الحكومة قرار اللجوء إلى استدانة الخزينة العمومية من البنك المركزي أو ما يسمى في لغة خبراء المال بالتمويل غير التقليدي، وهذا سيرفع – إن شاء الله – العديد من المصاعب، وكانت لدي أمام المجلس الشعبي الوطني فرصة لشرح هذا الموضوع بالتفصيل، وأبقى تحت تصرفكم إذا أردتم توضيحات أكثر من خلال طرحكم لأسئلة لإثراء النقاش، حينها سأضيف ما هو ممكن من الشروحات، لكن وأمام الأزمة المالية أريد أن أضيف ملاحظتين:

- الملاحظة الأولى هو أن اللجوء إلى هذا التمويل عن طريق اقتراض الخزينة العمومية من البنك المركزي ليس بالخيار، بل حتمية، لو لم يتم في شهر نوفمبر حتى نواب الشعب لا يتقاضون علاواتهم، حتى نكون صرحاء مع بعضنا البعض، لا يمكن أن نتجرأ ونقول الصراحة لو لم نكن نملك الحل، لكن ما دام – والحمد لله – مرة أخرى بفعل حكمة الرئيس لنا حل يجب أن تعرف الأمة تحدياتها، هذا الشرح الأول، وزيادة على أجور ممثلي الدولة أو أعوان الدولة كان ينجر من عدم اللجوء إلى هذا التمويل الإيقاف الكلي للإقتصاد الوطني، وما ينجر عنه من متاعب اجتماعية وعشنا البعض منها سنة 1986.

ولكي أضيف لكم الشرح الثاني حول مخاطر هذه الأوضاع، فما عاشته البلاد السنتين أو الثلاث سنوات الأخيرة، وصلت الدولة الجزائرية إلى تجميد المشاريع في مجالات مثل التربية الوطنية أو الصحة.

ثار شعبنا من أجل الحرية، وثار كذلك من أجل العلم فوصلت البلاد إلى أن توقف بعض مشاريع المدارس لأن – الله غالب – وهذا يشرح الكثير من المصاعب الحالية للدخول الاجتماعي لسنة 2017 ـ 2018، لكن ستعالج الأمور في غضون سنة أو سنة ونصف، لنرجع إن شاء الله إلى الوتيرة الطبيعية.

المثال الثاني في هذا الموضوع هو أننا أوقفنا حتى بناء هياكل صحية، وليست الهياكل الصحية التي توقفنا التحدث عنها، وبصفتكم ممثلي جميع ولايات الوطن، هياكل صحية سُجلت والمجتمع على دراية بها وفي آخر لحظة قال اسمحوا لنا لا يمكننا إنجاز العيادة الفلانية.

المثال الثالث الذي أسرده لكي أشرح خطورة الأوضاع، وأنتم باعتباركم قادمين من مختلف ولايات البلاد، كم من مؤسسة خاصة قدمت خدمات للدولة ومرافق للدولة، قامت ببناء ورشات، أعطت سلعا في إطار الصفقات وهي غير مدفوعة منذ سنتين أو أكثر، ومع الأسف كم من مؤسسة وصلت إلى الإفلاس وكم من عامل فقد منصب شغله، هذا من أجل إعطاء صورة، ومع الأسف وبأمثلة حقيقية حول ما نعيشه في ظل هذه الأزمة المالية وقلت نشرح حقائقها بهذه الوقاحة لأننا والحمد لله – إن شاء الله – لجنة الشؤون المالية بالمجلس الوطني سوف تنطلق غدا في دراسة تعديل مشروع قانون القرض والنقد، وأملنا أنه في ظرف 15 يوما أو ثلاثة أسابيع ستنتهي كلا الغرفتين من دراسة هذا المشروع، وإن شاء الله سوف تلجأ الخزينة العمومية للاقتراض من البنك المركزي ومن ثم العودة إلى بعث قليل من الحياة للاقتصاد الوطني.

فأمام كل هذه الأوضاع نحتاج اليوم إلى توحيد القوى الوطنية لرفع هذا التحدي مثلما كنا في حاجة إليه لكي نواجه الإرهاب أولا، ومن ثم لكي نلتف حول المصالحة الوطنية بعد الوئام المدني الذي جاء بهما السيد رئيس الجمهورية، الحمد لله أغلبية القوى السياسية في خندق التوجه الذي أقره فخامة السيد رئيس الجمهورية، القوى الاقتصادية وأكبر قوة اجتماعية وهي الاتحاد العام للعمال الجزائريين كذلك انساقوا في نفس الاتجاه، نحتاج أن نكون كلنا معا لزرع أكثر فأكثر رسالة الأمان والطمأنينة في قلوب الناس، لأنه من يحاول أن يزرع رسالة أو بشرى انهيار العالم على رأسنا هم ينشطون في الميدان، ويكفيكم الدليل بعض مئات الأمتار على هذا المبنى المبجل فيما يسمى «بالسكوار» متاجرة العملة الصعبة بصدد الصعود بصاروخ، صاعدة بصاروخ لماذا؟ إشاعات ! لكن الجزائر لا تحكمها الإشاعات! قررنا أمورا وسننفذها، سعر العملة الصعبة مرسوم من طرف البنك المركزي، ومن أراد أن يشتري اليوم عليه أن يشتري كما يشاء، وغدا يبيع ويأتي...

سيادة رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

زيادة على العلاج المالي لمشاكل التنمية الوطنية، هذه

التنمية في حاجة كذلك إلى العديد من الإصلاحات التي يجب أن تصل إلى المبتغى وأن تتقدم أكثر فأكثر، ومخطط عمل الحكومة جاءكم مليئا بترسانة من الإصلاحات، والمتمثلة في استمرار الإصلاحات التي انطلقت فيها منذ الآن أكثر من عقدين من الزمن تحت قيادة السيد رئيس الجمهورية، البعض منها قطع شوطا جد هاما، مثل إصلاحات قطاع العدالة، والبعض الآخر كذلك قد تقدم مثل إصلاحات قطاع التربية الوطنية والبعض الآخر في تقدم مستمر، وأذكر على سبيل ما جاءكم في مخطط عمل الحكومة استمرار إصلاحات العدالة، إصلاحات الهيئة المالية للبلاد وكذلك إصلاحات لتحسين ضبط الاقتصاد أو التجارة والإصلاحات في الحوكمة المحلية.

وأستسمحكم أن أقف معكم لتقديم المزيد من الشروحات للإصلاحات من حيث جانبين:

جانب الإعلام وجانب الحوكمة المحلية.

في مجال الإعلام: جاءكم مخطط عمل الحكومة بالتزام تقديم المزيد من الجهود لتحسين وضع الإعلام في الجزائر، بداية من تحسين أداء الحكومة ومرافق الدولة في سياستها للتبليغ تجاه الفضاء الإعلامي الوطني، مثل ما قلت سنعطي دفعة أقوى لإصلاح هذا الفضاء على سبيل المثال من خلال سلطة ضبط السمعي البصري والتي بدأت حقيقة في العمل، وكذلك من خلال تأسيس – قبل نهاية هذه السنة – سلطة ضبط الصحافة المكتوبة إن شاء الله.

وزيادة على الجهد الذي تقدمه الدولة في دعم فضاء الإعلام عن طريق التكوين، هذا يُنسى من حين لآخر أن العديد من المعاهد لقطاع التعليم العالي الجزائري والتي يتخرج منها سنويا مئات ومئات من حاملي الشهادات –والحمد لله – نراهم في صفوف عائلة الإعلام والتي نحييها من هذا المكان، زيادة على هذا التكوين سنصل في السنة المقبلة إلى وضع القانون الذي يؤطر فتح الباب أكثر لوسائل الإعلام للوصول إلى المعلومات والوثائق مثلما جاء في إطار الدستور ومثلما سيجسد في الميدان، إضافة إلى هذا وفي مجال الإعلام دائما، سطرنا في مخطط عمل الحكومة بالتزام إعادة بعث صندوق دعم الصحافة وهو صندوق عمومي ممول عن طريق أموال الخزينة العمومية والذي سينشط إن شاء الله السنة المقبلة مع إعادة النظر في التأطير.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،

سيداتي، سادتي،

وصولا الآن إلى جانب تحصيل الحوكمة المحلية؛ أعتقد أن المحطة الأولى في هذا المسار التي يجب الإشارة إليها هي تحضير الانتخابات المحلية ليوم 23 نوفمبر المقبل، فهذه الانتخابات وطبقا للدستور، والقانون تسهر الدولة على تجنيد كل الوسائل البشرية والمادية والمالية اللازمة لإنجاح التأطير وتنظيم هذا الاقتراع، كما تسهر الحكومة بناء على تعليمات فخامة الرئيس، على توفير كل الوسائل الضرورية كذلك للهيئة العليا المستقلة لرقابة الإنتخابات لكي تؤدي على أحسن وجه ممكن أداءها.

أريد كذلك أن أضيف أن أول رقيب لشفافية ونجاح الانتخابات هم المتنافسون أنفسهم، يوجد جانب من القانون الجزائري للإنتخابات يحاول البعض أن ينسيه، وأن الأحزاب والقوائم الحرة لها حق الرقابة من إعادة النظر في قائمة الناخبين إلى انتقاء مؤطري المكاتب وإلى الوقوف على الصناديق من يوم الخميس 23 صباحا إلى يوم الخميس ليلا، ومن ثم الحضور في عملية الفرز واستلام المحاضر.

نقول هذا لأن سوق الكلام فيه انتقادات مسبقة عن نزاهة الإنتخابات، فنقول إن مؤسسات الدولة ستقوم بواجبها لضمان شفافية الإنتخابات، وأذكر بأن هذه العملية ليست الإدارة وحدها المشرف على تنظيمها أو مراقبتها إضافة إلى الهيئة المستقلة، أضيف كذلك أمرا آخر، منذ يوم 05 ماي 2017 تتعالى الأنغام وتتهم الدولة والحكومة بالفشل، ربما في عزوف الناخبين في الإنتخابات التشريعية الأخيرة، هنا كذلك أغتنم الفرصة من هذا المنبر ومن هذه الهيئة الموقرة لأذكر أن النجباء أو أصحاب المنافسة في امتحان الإنتخابات هم الأحزاب والقوائم الحرة، الشعب الجزائري بحكم القانون والدستور له خيار جد واسع، من اليقين أن لا توجد 5 أو 6 قوائم لما نصل لبلدية ما يوم 23 نوفمبر، لا يوجد مجلس ولائي لا تكون به 20 أو 30 قائمة، فمن كل الألوان، من التيار التقدمي إلى التيار الإسلامي إلى التيار الديمقراطي إلى التيار اليساري، يوجد الخيار! إذا كانت عملية ترويج السلع لم تكون كافية نحن وبطبيعة الحال بصفتنا كدولة أو كحكومة نتأسف إن حصل هذا الأمر، ونعتبر أن الإخفاق للكل لكن طاقم المنافسة وبالدرجة الأولى الجماعة التي دخلت في المبارزة، ونحن على يقين

أن نسبة المشاركة في المحليات ستكون حتما أعلى من نسبة المشاركة في التشريعيات، من منطلق تحليل سوسيولوجي لا حاجة لأن أعود إليه أمام مجمعكم الموقر.

كذلك في مجال إصلاح الحوكمة المحلية، ومثلما جاء في مخطط عمل الحكومة نقدم – إن شاء الله – في السنة المقبلة إعادة النظر في قانون البلدية وقانون الولاية، وهذه المراجعة سيكون لها هدف تعزيز صلاحيات هذه المجالس، تعزيز صلاحياتها يواكب أيضا ترقية المالية والجباية المحلية، وهذا التعزيز كله يتماشى – إن شاء الله– مع تعزيز سياسة اللامركزية في الجزائر الواقعة في الميدان، لكنها تحتاج إلى إعطاء دفع أزيد، وهذا الدفع الأزيد هو الذي يشكل المحرك لدى الحكومة التي أقرت تحويل القرار في مجال الاستثمار إلى الهيئات الولائية، نريد – إن شاء الله– أن تصل الجزائر من الآن وعلى مدى 4 سنوات إلى مسار التكامل، وتجدد فيه الجماعات الحكومية هاته تلوَ الأخرى، نصل إلى أن تكون التنمية وتسيير الجزائر في شؤون حياة المواطن اليومية يكون أكثر محليا منه مما هو مركزي، فتبقى الدولة الوطنية والدولة المركزية بطبيعة الحال لها أدوارها ولها مهامها.

كذلك في سياق الحرص على الشأن المحلي، أريد أن أشير إلى أمور أدرجت في مخطط عمل الحكومة وهي عزم الحكومة على تعزيز تسخير الإمكانيات للتنمية المحلية، الأزمة المالية مست البلاد منذ بضع سنين من حيث تجميد انطلاق الهياكل أو المشاريع الجديدة الكبرى، هناك خزان من المشاريع محترم، طرق وسدود وسكك حديدية..إلخ، لكن أوقفنا انطلاق مشاريع أخرى حتى نستوعب ما هو موجود ونتابع ونواكب القدرات المالية الوطنية.

في نفس الوقت ولكي نوقف زحف البطالة ولكي نستجيب أكثر لتطلعات المواطنين في الأحياء وفي القرى، قررت الحكومة وسجلته في خطة عملها أنها ستضاعف وبدرجة هامة القروض المخصصة لبرامج التنمية البلدية، وأن تعيد الدفع لتمويل صناديق الهضاب وصناديق الجنوب للتنمية في أقاليم الولايات الهضابية والولايات الجنوبية، ومع هذا كله إعادة بعث برنامج التنمية الريفية، وصلنا إلى النصف وقد أعطى هذا البرنامج نتائج لابأس بها، هذا كله –إن شاء الله– يتكامل ويعطي حقيقة ملموسة للمواطن في كل القرى وفي كل المداشر وفي كل الأحياء مع إرشاد بطبيعة الحال النفقات العمومية، لكي لا تعيد تهيئة الأرصفة كل ثلاثة أشهر البلدية التي لديها ميزانية معتبرة، والسيد وزير الداخلية حريص على هذا الموضوع، بل تلك البلدية التي لديها أموال إضافية تخرج ما وراء الشارع الكبير للبلدية في المدن الكبرى تنظف قليلا فيكون ذلك أحسن وتعمل على تحسين حياة المواطن أفضل.

سيادة رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

سيداتي، سادتي،

في أبواب خطة عمل الحكومة هناك كذلك اهتمام ملموس للتنمية الاجتماعية أو التنمية البشرية، وهنا سأذكر بعجالة بعض النقاط من هذا الباب وفي المرتبة الأولى ما يتعلق بالتربية الوطنية، وقلنا إننا سنسهر على تحسين ظروف أداء السنة الدراسية 2017 ـ 2018، وكذا تحضير أفضل بالإمكانيات للسنة الدراسية 2018 ـ 2019، مع مواكبة واستمرار إصلاح المنظومة التربوية فيما يخص البرامج، وكل ما جاء للجنة الوطنية لإصلاح المدرسة، والذي يسهر عليه قطاع المدرسة الوطنية.

فيما يتعلق في باب الصحة والسكان، هنا كذلك سوف نبذل جهدا في استعادة التأخر في إنجاز الهياكل، ولنا كذلك جهد أقوى سيبذل في المزيد من تكوين الإطارات شبه الطبية، ونضيف إلى ذلك السهر على ضمان تزويد السوق بالأدوية وخاصة الهيئات الصحية، وأيضا إعادة بعث سياسة ضبط التنمية البشرية أو النسل في المجتمع الجزائري، الحمد لله وصلنا – وقد كنت أتابع هذا الصباح حصة – إلى 1 مليون وألف مولود جديد (مبارك عليهم)، لكن هذا ينجر عنه مع مرور بضع سنوات كذا من آلاف المدارس، وكذا من آلاف المرافق الصحية، وكذا من مئات الآلاف من السكنات، وكذا من ملايين مناصب الشغل، إذن علينا كذلك أن نعطي دفعا جديدا لهذه البرامج.

فيما يتعلق بالمنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية شرحت بالتفصيل أمام المجلس الشعبي الوطني، المشاكل الموجودة اليوم على صندوق الضمان الاجتماعي وعلى الصندوق الوطني للتقاعد، وكذلك الإجراءات التي أقرت الحكومة إدخالها للحفاظ على هذه الهيئات.

في مجال السكن تعرفون كلكم أنه في خطة العمل أشير إلى حجم برامج العمل التي أنجزت إلى حد الآن، تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية، وقد وصلت إلى 3 ملايين

و700 ألف سكن في ظرف 18 سنة، وسنستمر هذه السنة والسنتين المقبلتين 2018 و 2019 في تسليم ما يقارب 1 مليون وحدة سكنية إضافية بمختلف الأنواع.

كذلك سنستوعب التأخر فيما يخص المرافق الخاصة بالسكنات أو ما يسمى (VRD) شبكات التطهير... إلخ، لدينا – وأنتم رجال ميدان – ما يقارب 50 ألف سكن جاهز لم يستلم إلى حد الآن، لأنه وفي انتظار إتمام هذه البرامج (VRD) لكي نُسعد – إن شاء الله – قبل نهاية السنة هذا الجزء الخاص بـ 150 ألف عائلة.

وستكون نفس الوتيرة ونفس الحرص في استمرار ربط السكنات الحضرية والريفية بالغاز الطبيعي وبالكهرباء وربطها كذلك بالماء الشروب.

فيما يتعلق بمكافحة البطالة، ما سيأتي إن شاء الله من إعطاء دفع أقوى لوتيرة التنمية سنسهر على تعزيزه من خلال البرامج الاستثنائية التي تقوم بها الدولة منذ زمن، برامج خلق مناصب الشغل عن طريق التشغيل المؤقت وعن طريق المؤسسات المصغرة.

ودائما في باب التنمية الاجتماعية أريد أن أؤكد أمام هذا المجلس الموقر أن الدولة والحكومة وتنفيذا لسياسة الدولة وسياسة رئيس الجمهورية، ستبقي على كل ما هو موجود في سياسةٍ العدالة الاجتماعية وسياسة التضامن الوطني، وخاصة أثيرت الكثير من التساؤلات فأؤكد هنا أمامكم أن ما يسمى بالتحويلات الاجتماعية في ميزانية الدولة ما سنسجله في ميزانية 2018 يكون بالدينار في نفس المستوى الذي كان مسجلا به سنة 2017.

أما فيما يتعلق بالدعم العمومي الذي نبقي عليه كما هو حاليا طوال السنة المقبلة في انتظار دراسة إعادة تنظيم هذا الدعم، وإعادة التنظيم ليس الهدف منه إلغاء الدعم للعائلات المعوزة، لكن نصل – إن شاء الله – إلى تسديد أفضل لهذا الدعم المباشر أو غير المباشر للخزينة العمومية إلى من هم في حاجة ومن هم أحق به.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،

سيداتي، سادتي،

بعد الحديث عن الإصلاحات وعن السياسة الاجتماعية أستسمحكم لأتطرق إلى السياسة الاقتصادية، لأنه من الجيد أن نضع سياسة اجتماعية وأمر جيد مرتين إذا كانت لدينا سياسة إجتماعية ولدينا بما نمولها، صحيح أنه ظرفيا وبحكم قرارات السيد رئيس الجمهورية والإجراءات التي أعلنت عنها الحكومة باقتراض الخزينة العمومية من البنك المركزي، سنمكن أنفسنا بقطع الظرف الصعب، لكن هذا ليس بالسياسة حتى بالنسبة للخيار لما عرضناه قلنا خيار استثنائي لمدة 05 سنوات كأقصى حد، معناه يجب أن نستغل هذه الفرصة لإعطاء دفع أقوى لسياسة التنمية الاقتصادية.

في إطار إعطاء هذا الدفع الأقوى للسياسة الاقتصادية للبلاد أقدم لكم باختصار ما جاءت به الحكومة في مجال دعم الاستثمار،

ونذكر 10 نقاط باختصار :

1ـ الحرص على استقرار التشريع والتنظيم اللذان يؤطران الاستثمار لأن المستثمر زيادة على الإمتيازات وأشياء من هذا القبيل يحتاج إلى أن يعلم اليوم ماذا سيحصل له بعد عامين أو بعد ثلاث سنوات، إذن استقرار القانون واستقرار النصوص التنظيمية اللهم إذا كانت حالة استثنائية ويقع هذا في كل الدول وحتى القانون يشير إليها في أدبياته.

2ـ مثلما قلت وأنا أتكلم عن التنمية المحلية، الإقرار بلامركزية قرار الاستثمار باستثناء المشاريع الكبرى أو مشاريع الشراكة مع الأجانب، يبقى المستثمر يقدم ملفه لدى مصالح ولايته أو الولاية التي يريد أن يستثمر فيها ومن إلى كل عمليات علاج الملف تكون على مستوى الولاية، وأنا أقصد من ذلك خلق المنافسة ما بين الولايات ومن يجلب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات لتنمية الإقليم.

3ـ الإبقاء على كل الامتيازات الموجودة حاليا في إطار قانون دعم الاستثمار، بما في ذلك الامتيازات الاستثنائية الموجودة في القانون وفي فائدة الهضاب أو في فائدة الجنوب، تعرفون بأن الذي يستثمر في الولاية الشمالية والقانون يمنحه الامتيازات لمدة 05 سنوات، وأنه إذا استثمر في الهضاب أو في الجنوب لديه هذه الامتيازات لمدة 10 سنوات، هذا القرار الذي اتخذه فخامة رئيس الجمهورية منذ أكثر من 15 سنة لكي يرافق سياسة الدولة في مجال تهيئة الإقليم.

4ـ سنسهر على تلبية كل طلب للعقار الصناعي، يوجد خزان لابأس به لكن كل ولاية تحتاج لتبني – البلدية في الواقع – منطقة للنشاط الاقتصادي سندعمها، لدينا برنامج 39 منطقة صناعية جديدة أقرته الدولة 6 سنوات قبل

اليوم، ربما تراوح مكانه قليلا وطال نقاش به (أخذ ورد)، سينطلق بعون الله وسنكلف الولاية لتشرف عليه بتمويل وطني، لأننا كذلك نحاسب كل ولاية إلى أي حد وصلت وجيرانك قد سبقوك.

5ـ سنستمر في برنامج إعادة تأهيل المؤسسات العمومية، لدينا برنامج في طور الإنجاز منذ العديد من السنوات وكل ما تبقى نقوم بإتمام إنجازه.

6ـ سنبقى نلح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخواص لتقبل التقدم للبرنامج الوطني لإعادة التأهيل، لكن مع الأسف لا توجد شركات كثيرة قبلت الدخول في البرنامج الوطني لإعادة تأهيل هذه المؤسسات الصغيرة المتوسطة، فمن واجبنا كحكومة ومن واجب جهاز الدولة أن نبقى نلح ونبقى نقدم هذه الإمتيازات وعلى كل حال المالك (المستثمر) يبقى حرا.

7ـ سنعزز جهد الدولة في مجال البحث العلمي، أصبح دعم البحث العلمي في الجامعات في مشروع ميزانية 2018 قدره 20 مليار دينار سنويا، مثلما أقره سيادة الرئيس منذ 2005، ربما في السنوات الأخيرة هذه وبالنظر لمشاكل الخزينة تقلص قليلا هذا الحجم لكننا سنعيده، في نفس الوقت نبقى دئما ندعم في إطار تشجيع وترقية البحث الاقتصادي في المؤسسات أو ما يسمى بالبحث التنموي، المؤسسات العمومية الكبرى بطبيعة الحال الدولة هي المالكة وتسهر على هذا الشيء وهو موجود، وعند الخواص كذلك نقدم تشجيعات في هذا المجال.

8ـ تبقى الدولة تعزز في مجهوداتها لتكوين اليد العاملة والإطارات، أمس فقط انطلقت السنة الجديدة للتكوين والتعليم المهنيين، وزميلنا السيد وزير التكوين المهني قد شاهدتموه في التلفزة وهو يشرح كم من توسيع حدث في هذه السنة الدراسية في شبكة التكوين والتعليم المهنيين، وفي نفس الوقت نشجع الخواص المستعدين للمساهمة في سياسة تكوين اليد العاملة في قطاعاتهم، وبطبيعة الحال نبقى نلح عليهم ونشجعهم لكي يقبلوا استقبال هؤلاء المتمدرسين في التكوين المهني لأداء تربصات مهنية في المؤسسات.

9ـ أعلنا وسنجسد سياسة إعطاء الأولوية الوطنية للمنتوج الوطني، هذا أولا إذا كنا نريد أن ننمي البلاد يجب أن نقبل أكل منتوجنا، فإن قلنا السلع الأجنبية هي أجود من السلع المحلية، فحتى في أوروبا لم تتفوق على المنتوج الصيني! لسنا ندعي أننا سنتفوق على الصين والمنافسة في الأسعار، لكن تشجيع المنتوج الوطني وإعطاءه الأولوية في الصفقات العمومية نرافقه بسياسة حصانة أو تحصين السوق الوطنية، من جهة للحفاظ على العملة الصعبة، ومن جهة أخرى من أجل تعزيز مكانة المنتوج الوطني في السوق.

أمس قال لي أحد الإخوان (دردشة خاصة) قال : قمتم بوضع رخصة على التفاح، تفاح منطقة بوحمامة أصبح غالي الثمن، قلت له : دعوا تفاح بوحمامة بولاية خنشلة وهو تفاح من الطراز الأول، دع أسعاره ترتفع قليلا حتى نسترجع التحكم في السوق، إصبروا سنة أو سنتين فتشبعون تفاح بوحمامة وبسعر أقل، عندما تأكل حبة تفاح تذكر كم من أولاد بلادك سيربح قوت يومه معك (الخبزة).

10ـ وأخيرا، ندعم كذلك ونعزز دعم الدولة بالصادرات خارج قطاع المحروقات.

سيادة رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

في الجانب الخاص بالتنمية الفلاحية أذكر لكم 4 نقاط أدرجت في مخطط عمل الحكومة :

أول هذه النقاط إعادة إحياء وبعث كل محتوى البرنامج الوطني الذي أعلن عنه سيادة رئيس الجمهورية في فبراير 2009، لدعم الفلاحة، كل ما سطر في ذلك البرنامج سيعاد إطلاقه، أمور عديدة توقفت من جراء نقص في الأموال، أعلنا رسميا كنقطة خاصة بإعادة دعم الدولة من يوم 1 جانفي المقبل – إن شاء الله – والقضية في قانون المالية، إعادة دعم الدولة لعلف الموالين، في المكاتب المكيفة قد تكون القضية قضية أرقام، وفي الهضاب القضية قضية حياة 14 مليون نسمة، وقضية إبعاد الإفلاس على مئات الآلاف من العائلات، فدعم الفلاحة كله وإعادة دعم الموالين في أكل المواشي، ضف إلى هذا نقطة ثالثة وهي عزمنا أن نستغل كل التراب الفلاحي الموجود في البلاد، إنتهى أو انتهت دكتاتورية الشعارات، للدولة 178 مزرعة نموذجية تتربع على مساحة تقترب إلى 200 ألف هكتار، ومن أحسن أراضي الجزائر، ومن اليوم الذي انتهت فيه الجزائر من سياسة المزارع العمومية وهي باقية على شكل بور، فالحمد لله أننا قمنا بحمايتها حيث انطلقت الدولة منذ 6 أشهر بالتقريب أو أكثر في استغلال هذه المزارع عن طريق

الامتياز مع مستثمرين جزائريين أو مستثمرين في إطار الشراكة (جزائريين وأجانب)، نكمل ونتابع العمل في نفس السياسة لما تبقى من هذه المزارع العمومية أو هذه المزارع النموذجية.

كذلك انطلقت الحكومة قرابة 6 أشهر في ترقية الإستثمار في الهضاب وفي الجنوب بمساحات كبيرة، هنا كذلك كنت أتحدث مع أخ محترم في يوم من الأيام قال : يا أخي هذا رجوع للكولون (المستعمر)، قلت له : حتى في وقت الكولون (المستعمر) لم يأت ولم يصل إلى ربوعكم، كنت أشرح له بطريقة بسيطة وسهلة فقلت له : إسمع يا شيخ، حليب البودرة الذي نشربه نستورده من جهة ثانية أو أخرى من المعمورة (إيرلندا الجديدة)، عندما نرقد يستيقظون هم، ما رأيك بالشخص الذي يجلب 20 ألف رأس بقر يربيها! في ولايتكم فكم من آلاف المواطنين يشغله وكم يقلص من فاتورة استيراد بودرة الحليب؟ والأمثلة عديدة سواء في الصحاري أو في الهضاب، فالحكومة من واجبها أنها تستغل إمكانيات البلاد وترقي قدرات الوطن، ونفس الشأن في مجال سقي الأراضي الفلاحية، وهناك العديد من المشاريع في الشمال وتوجد كذلك مشاريع تنطلق دراستها السنة المقبلة لأننا نمولها في قانون الاستثمار حتى نحول المياه من الجنوب إلى الهضاب لكي نساهم كذلك في الماء الشروب للمواطنين وفي استغلال فلاحي أقوى لهذه الربوع الشاسعة.

سيادة رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

سيداتي، سادتي،

قد يطول الحديث في تقديم خطة عمل الحكومة، ولكن ربما ومثل ما قلت – الحمد لله – كانت لكم الفرصة قرابة 10 أيام على الأقل من أجل الإطلاع عليه، فهذا العرض التقديمي كان أداء واجب؛ نمر الآن وبمشاركتكم إلى الاستماع إلى مداخلاتكم وإرشاداتكم وانتقاداتكم، وربما لنا كحكومة ذلك هو الأكثر إفادة لأننا نتلقى ونأخذ خزانا من المعلومات والإرشادات لتحسين الأداء، شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير الأول، على عرضه الوافي، ننتقل الآن في جلستنا بعد سماعنا إلى التقديم وما جاء به من أفكار ومقترحات وتصورات لكيفية سير الدولة خلال السنوات القادمة، ننتقل الآن إلى سماع وجهة نظر الزميلات والزملاء في الموضوع.

بودي فيما يخص كيفية سير العمل أن أطلب من الزميلات والزملاء، وقد أصبح نظامنا الداخلي ساري المفعول، أن يتعودوا عليه وأن يطبقوه، ولكن بودي أن أذكر خاصة بأن هيئات المجلس المختصة قانونا قد قررت أن تكون المداخلات هذه المرة وفقا لأحكام النظام الجديد في ست دقائق لكل متدخل، كما قرر المكتب وهيئة التنسيق بالتشاور مع المجموعات البرلمانية أن تكون تدخلاتهم (أي تدخل المجموعات 15 دقيقة)، وبودي – حتى لا نحرج بعضنا البعض – التقيد بهذه القرارات ونحترم عامل الوقت ونعطي الإضافة في النقاش إلى السيد الوزير الأول والسادة أعضاء الحكومة لكي يأخذوا بعين الاعتبار هذه الآراء والملاحظات.

إذن تلك هي بعض الملاحظات الأولية، ويضطرني جو النقاش في بعض المرات إلى التدخل والتذكير بما أتى به النظام الداخلي الجديد.

المسجل الأول في هذا النقاش العام هو السيد محمد رضا أو سهلة، الكلمة لك.

السيد محمد رضا أوسهلة: شكرا سيدي الرئيس المحترم، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على المصطفى الكريم؛

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

معالي السيد الوزير الأول المحترم،

الكريمات السيدات والسادة الأكارم أعضاء الحكومة،

الفضليات زميلاتي، الأفاضل زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية الكريمة، الحاضرة معنا اليوم.

ننكب اليوم على مناقشة مخطط أو وثيقة سياسية مفصلية وهامة تشكل ميثاقا سياسيا بين ثالوث رأسه هو برنامج رئيس الجمهورية المزكى بالثقة الشعبية سنة 2014، وطرفاه الآخران الحكومة من جهة بمخطط العمل قيد المناقشة، والبرلمان من جهة أخرى والذي منذ أيام منحت غرفته السفلى ثقتها العريضة للحكومة وعلى رأسها السيد

الوزير الأول.

السيد الرئيس المحترم،

معالي الوزير الأول،

إن المتفحص في محاور وأقسام مخطط عمل الحكومة سيجده مستوفيا لكل مناحي الحياة العامة كونه مرتكزا على مرجعية أولها قانوني وهو الدستور، وثانيها سياسي وهو برنامج رئيس الجمهورية، وثالثها اقتصادي وهو النموذج الجديد للنمو، والرابع مالي وهو مسعى تقويم المالية العمومية، والعرض الذي قدمتموه معالي الوزير الأول اليوم أسهب في التأكيد على هذه المرجعية، كما سعى لإعلام الرأي العام بالحقيقة المرة للوضع المالي الذي يعيشه بلدنا والناجم بالأساس لتبعية اقتصادنا لسعر النفط الذي انخفض منذ سنوات، ولظروف مناخ مالي واقتصادي دولي مضطرب معقد وصعب، وقد أجزم شخصيا أننا أحسن المتأقلمين معه منذ أكثر من ثلاث سنوات.

إن مخطط عمل الحكومة المستحق للتثمين لاسيما في الجانب المتعلق منه بعزم الحكومة وصدقية توجهها نحو الحفاظ على الخيارات الوطنية في مجال العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني، والمكاسب التي تحققت طيلة السنوات المنصرمة والتي لا ينكرها إلا جاحد، وهي المكاسب التي تبقى بحاجة لبذل المزيد من الوسع واستفراغ الجهد قصد تحسين الإطار المعيشي من خلال توفير السكن، وضمان الاستفادة من الطاقات والماء وكذا حماية البيئة وتحسين المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين وتثمين البحث العلمي وعصرنة المنظومة الوطنية للصحة.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

معالي الوزير الأول،

إن تجسيد مخطط النمو الجديد المصادق عليه من طرف مجلس الوزراء شهر جويلية 2016، وهو في حقيقة الأمر إسقاط اقتصادي للأحكام الدستورية المستجدة بموجب التعديل الدستوري لمارس 2016، وكذلك تكيف براغماتي مع ظرف وطني ودولي صعب على الصعيدين المالي والإقتصادي، هذا النمو الجديد لن يتأتى إلا بتجنيد كل الطاقات والمقدرات الاقتصادية الوطنية من قطاع عمومي أو قطاع خاص، أو حتى من شركاء أجانب راغبين في العمل في بلادنا ضمن أطر الشراكة المرسومة قانونيا، ولذلك وبقدر ما كان (RND)أسبق المنددين بالمال القذر (مال عصابات التجارة المزيفة، والتهريب، وجميع أساليب نهب المال العام وثروة الشعب)، كذلك بقدر ما يؤكد على وجوب حماية المقاولة الوطنية عمومية كانت أو خاصة لأنها مؤسسات توفر آلاف مناصب الشغل لأبناء الجزائر، لأنها مؤسسات تساهم في الجباية وفي خلق الثروة، وهذه المقاولات والمؤسسات تعاني في صمت خاصة المختصة منها بالإنجاز في قطاعات الري والسكن والتهيئة، وهي المعاناة الناجمة عن عدم تلقيها مستحقاتها منذ أشهر عديدة، نسألكم رفع الغبن عنها ولو بدفع جزئي لمستحقاتها.

السيد رئيس مجلس الأمة،

معالي الوزير الأول،

لاريب أن مناقشة الوثيقة الهامة لمخططكم هذا، هي سانحة لرفع بعض الانشغالات التي تحسستها من الواقع الوطني من جهة، والمحلي بولاية عين تموشنت من جهة أخرى.

أولا: معالي الوزير الأول، إن سعينا لخفض فاتورة الاستيراد، تم تأهيل المنتوج الوطني لولوج السوق الدولية بالتصدير هي تدابير اقتصادية تتحكم فيها بامتياز القدرات الاستيعابية المحدودة لموانئنا التجارية، والتي لا تتعدى أصابع اليدين في عددها متى استثنينا الموانئ المخصصة لتصدير المحروقات، وفي هذا السياق أتساءل عن سبب عدم السعي لإنشاء موانئ جديدة في صيغ شراكة إنجاز مقابل امتياز الاستغلال، كما هو حال مشروع ميناء الحمدانية، أو توسعة الموانئ الموجودة حاليا وأذكر مثالا لا حصرا: ميناء بني صاف بولاية عين تموشنت، الذي تمت دراسة توسعته وصودق عليها من طرف الجهات المختصة، إلا أنه مُذّلك لازال هذا المشروع في الأدراج بسبب الضائقة المالية التي تعرفها البلاد برغم المكانة الاستراتيجية لموقع الميناء المتوسطي لمينائي وهران وغزوات، وللقدرة الاستعابية المتوقعة في حال توسعته وإرجاعه لمهمته الأصلية كميناء تصدير حتى نهاية الثمانينات أين أصبح ميناء للصيد فقط.

ثانيا: إن العقار الصناعي يبقى الحلقة الأساسية لتجسيد مضامين المخطط الجديد للنمو، ولذلك فإن تقييما شاملا للمناطق الصناعية عبر الوطن سيبرز – لا محالة – أن بعضها قد تم تخصيصه واستهلاكه، ومن ذلك مثلا : المنطقة الصناعية لتمزوغة بولاية عين تموشنت التي تبقى بحاجة إلى التفاتة من أجل توسعتها وتهيئتها.

ثالثا: إن تنظيم التجارة سيكون له الأثر البالغ في القادم من السنوات لاسيما مقابل مخاوف البعض من ارتفاع نسبة التضخم، وتدهور القدرة الشرائية للمواطن، وتذبذب أسعار الخضر والفواكه خلال أشهر السنة بل وخلال أيام الشهر نفسه وهو أمر يستوقفنا، لاسيما وأن قدرا هاما من المنتوج الفلاحي الوطني تتحكم فيه سماسرة خارج الأطر التجارية النظامية، وهنا أرفع لكم مطالب سكان وفلاحي منطق ولهاصة (دائرة سوق الإثنين) الذين هم بحاجة لسوق جملة للخضر والفواكه المنتجة بالمنطقة والمسوقة في ظروف صعبة.

معالي الوزير الأول: هذا الأهم في المهم مما وددت رفعه إلى مسامعكم بشأن بعض الاحتياجات المحلية بولاية عين تموشنت، والتي لا يسع الوقت ذكرها كلها.

سيدي رئيس مجلس الأمة، معالي الوزير الأول، الحضور الكريم، كل مع حفظ مقامه ومنصبه، ختاما إنني مؤمن أن الرهانات والتحديات الحالية صعبة، إلا أنه ورغم ذلك تبقى الأزمة الحالية عابرة لأن «بعد العسر يسرا»، إلا أنني كذلك مدرك أن الشعب الجزائري الذي وعبر التاريخ لم يخرج من المآسي والأزمات إلا منتصرا من الاستعمار مستقلا، ومن المأساة الوطنية متصالحا، وما هذه الهمم إلا من تاريخه الحديث، واليوم وأكثر من أي وقت مضى يبقى على كافة القوى السياسية والمنظمات الإجتماعية وتنظيمات المجتمع المدني والمخلصين والغيورين من أبناء الجزائر الحبيبة التجند والتعبئة والالتفاف حول رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، للإسهام في إنجاح هذا المخطط والخروج من الأزمة في أقرب وأقصر زمن ممكن، وبأقل الخسائر الممكنة.

شكرا لكرم إصغائكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رضا أو سهلة؛ الكلمة الآن للسيد مصطفى جغدالي.

السيد مصطفى جغدالي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة زملائي، أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا ينكر إلا جاحد المجهودات التي قدمتها وتقدمها الدولة في سبيل الحفاظ على أمن الأشخاص والممتلكات وحماية حدود البلاد من أي تهديد ومكافحة الجريمة العابرة للقارات، هذا الفضل يرجع لجيشنا الوطني وكل الأسلاك الأمنية المختلفة، ولا ننسى تنمية ربوع هذا الوطن الشاسع، وقد تجسد ذلك من خلال مختلف البرامج التنموية على غرار الإنعاش الاقتصادي للجنوب والهضاب العليا، كما نشيد بالمجهودات التي تقوم بها الهيئة التنفيذية من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، متعه الله بالصحة والعافية، وقبل التطرق لبعض النقاط في مقترح الحكومة المقدم أمامنا أود أن أقدم الشكر لكل من وزارة الداخلية والعدل والعمل على المجهودات المقدمة لتسهيل الخدمة العمومية، والقضاء على الحواجز بين الإدارة والمواطن ورقمنة وعصرنة هذه القطاعات بما يقرب الإدارة بالمواطن.

إن مخطط عمل الحكومة المصادق عليه من قبل المجلس الشعبي الوطني بالرغم مما حمله من إجراءات جديدة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال دعم الخزينة العمومية التي تعرف صعوبة مالية جراء تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، غير أن هذا المخطط تجاهل أو لم يشر إلى القطاع الفلاحي بشكل كبير، خاصة وأن هذا القطاع يمكن أن يكون ثروة بديلة للمحروقات في ظل الوضع المالي الحرج الذي تمر به البلاد لذلك يجب علينا أن نولي أهمية للقطاع الفلاحي من أجل تقليص فاتورة الاستيراد الكبيرة للمزروعات وللمنتوجات الفلاحية.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

لعلّ أهم نقطة أثارت الكثير من الجدل والتي جاء بها مخطط عمل الحكومة وهي مشروع القانون المتعلق بقانون النقد والقرض، الذي يمهد الطريق لطبع المزيد من الأوراق النقدية، مع العلم أن طباعة أوراق نقدية إضافية لا تكون إلا لأسباب معينة، لذلك فإن الحل الأنسب من أجل استعادة الأموال والمقدرة بـ 47 ٪ خارج البنوك هو طباعة عملة جديدة للدينار، والتي سيتم من خلالها جلب كل الأموال التي هي خارج البنوك مما سيعزز الاقتصاد الوطني

ويدعم الخزينة العمومية.

أما في مجال المحروقات فيجب على الدولة أن تجد آلية مربحة لتكرير البترول، بدلا من اللجوء إلى الاستيراد لتوفير ما لا يقل عن 3 مليار دولار فقط في مادة المازوت، وفي هذه النقطة بالذات أود أن أشير إلى أن قانون الإستثمار 49٪ ـ 51٪، أنا أود أن أقول بأن القطاعات الحساسة لشركة سونلغاز وسوناطراك (ACC) تطبق فيها قاعدة 49٪ ـ 51٪، لكن الاستثمارات الضئيلة لا أعتقد أنه من الضروري تطبيق هذه القاعدة، وقبل التطرق إلى بعض احتياجات ولايتي أطلب من السيد الوزير الأول العمل على فك الحصار الذي تحترفه الهيئة التنفيذية الوزارية ضد النواب.

وحرصا منا على المساهمة في التنمية المحلية وفق رؤية تشاركية، وهو ما تسعى إليه الحكومة ارتأينا أن نرفع إلى سيادتكم مجموعة من الانشغالات التي طرحها سكان ولاية المسيلة، وفي هذا السياق يتعين على الحكومة أن تعمل على تجسيد سياسة التوازن الجهوي في توزيع المشاريع على الولايات، لاسيما ما تعلق منها بالمشاريع الكبرى وإعطاء أهمية للولايات الداخلية.

1ـ رفع التجميد عن قطاع الصحة، وخاصة مستشفى 240 سريرا بولاية المسيلة، ومستشفى الأمومة والطفولة ببوسعادة، وأود في هذه النقطة بالذات ومن باب أن أطلب من السيد الوزير الأول إلغاء الخدمة العمومية للأطباء الأخصائيين بالمدن الكبرى لتسهيل الخدمة للمناطق الداخلية والجنوبية، وفي هذا الباب بالذات أردت من السيد الوزير الأول أن يكون الأمر متعلق بالطلبة الذين يودون الدخول إلى كلية الطب بالمناطق الجنوبية والداخلية أن يقَلص المعدل، ويجبر الطبيب أن يعمل لمدة خمس سنوات في منطقته.

أما في قطاع الأشغال العمومية ربط المسيلة بالطريق شرق ـ غرب على مسافة 45 كلم، طريق مزدوج بين المسيلة وحمام الضلعة، المهير وبرج بوعريريج.

2ـ قطاع الشباب والرياضة: رفع التجميد عن الثانوية الرياضية، تكملة المركب الرياضي بالمسيلة والملعب الجديد ببوسعادة ودور الشباب بمعظم البلديات.

3ـ قطاع التربية: رفع التجميد عن المدارس والثانويات.

4ـ في قطاع الموارد المائية: هناك بعض السدود والدراسة المتوفرة، نطلب برمجتها في انطلاق الأشغال وإعطاء حصة إضافية للمياه الصالحة للشرب والتخزين.

إننا نعلق عليكم سيدي الوزير الأول – بعد الله سبحانه وتعالى – آمالا كبيرة في النظر في جملة المطالب المرفوعة عليكم، راجين من الله تعالى أن يوفقكم في مهامكم ويسدد خطاكم، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ والكلمة الآن للسيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نحن نناقش مخطط عمل الحكومة والذي التمسنا فيه الإرادة الصادقة والقوية من طرف الدولة، للاستجابة لتطلعات المواطنين رغم الظروف الصعبة من الناحية المالية، إلا أن هذا المخطط المستمد من طرف فخامة رئيس الجمهورية والذي نزكي ونثمن كل ما جاء فيه من حلول ونظرة واقعية لمختلف المجالات السياسية والإجتماعية والاقتصادية، فنجد أنه أخذ في الحسبان كل التطورات الحاصلة في الساحة الاقتصادية، ولهذا نقول إن هذا المخطط عادي جاء في ظروف غير عادية من الناحية المالية مع وزير أول طمأن المواطنين بلغة الصراحة التي افتقدناها لمدة سنوات، وانتهاء لغة الشعارات.

وإن الثقة التي وضعت فيكم معالي الوزير الأول، من طرف رئيس الجمهورية، والتي استبشر بها المواطنون المخلصون خيرا، ولهذا نقول للذين يحاولون التشكيك والتقليل من أهمية هذا المخطط أن المواطن اليوم يعرفكم جيدا لأنكم تسعون دائما في استغلال الظروف من أجل ضرب الوحدة الوطنية، كون هذه الأطراف تسهر على تطبيق الأجندات التي نعرفها جيدا، لأن من يهمه مصلحة الوطن والمواطن لا يقوم بزرع التحريض وزرع الشك في

نفوس المواطنين، وإنما من الواجب عليهم اليوم في مثل هذه الظروف الصعبة من الناحية الاقتصادية والأمنية أن يساهموا في توعية المواطن من أجل القيام بواجباته والمساهمة في الحفاظ على أمن واستقرار البلاد.

كما أن يجب على المعارضة الاعتراف بأن رئيس الجمهورية يوليها أهمية بالغة وهذا من خلال الدستور، ولكن نسجل – وبكل أسف – أن المعارضة في الجزائر لا تحترم خيار الشعب، كما أصبحت لا ترى ولا تسمع وهمها الوحيد هو الكرسي حتى ولو كان على حساب الجزائريين، ولهذا يجب على الدولة محاربة التطرف السياسي.

ونحن نناقش هذا المخطط لا يمنعنا من نقل انشغالات المواطنين عامة وأقصى الجنوب خاصة، لكونها تدخل في إطار هذا المخطط وتندرج في برنامج رئيس الجمهورية.

معالي الوزير الأول، تم اتخاذ بعض القرارات في السنتين الماضيتين والتي نراها قرارات مستعجلة، وتتطلب دراسة ونظرة دقيقة.

1ـ قرار تجميد بعض المشاريع في بعض الولايات التي بقيت التنمية متأخرة فيها مثل ولاية إليزي، فليس من المعقول أن يتم تجميد مدرسة ابتدائية في منطقة نائية، أو مستشفى 60 سريرًا ببلدية حدودية مثل بلدية الدبداب، أو سيارات إسعاف في المركز الجامعي إليزي.

2ـ قرار رفع الدعم بالنسبة لمادة الإسمنت عن مناطق أقصى الجنوب، وكذا الأعلاف بالنسبة لمربي الإبل والمواشي.

3ـ قرار تجميد السجل التجاري للبيع بالجملة للمناطق الحدودية، إن المواطن – معالي الوزير الأول – في هذه المناطق إذا تخلت عنه الدولة ليس هناك من يتكفل به، ولهذا نطلب منكم إعادة النظر في هذه القرارات ونطلب رفع التجميد عن هذه المشاريع.

أما فيما يخص بعض القطاعات والتي نرى أنه من الضروري التطرق إليها مثل قطاع الداخلية؛ إن ما نعيشه أمام ظاهرة الهجرة غير الشرعية جعل المواطن اليوم يشتكي من طقوس وممارسات دنيئة، والنصب والاحتيال والاعتداء على المواطنين ناهيك عن الظواهر السلبية المشينة، التي تشهدها بعض المدن من احتلال هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين للمساحات والأماكن العمومية، ولهذا نطلب من الدولة السهر على تطبيق القانون في هذا الجانب، خاصة – معالي وزير الداخلية – لكي نوضح نقطة، نحن نعرف بأن الضيف يدخل من الباب ضيفا أما ذلك الضيف الذي يدخل من النافذة فلا نعتبره ضيفا.

– قطاع الصحة: سكان بلدية برج عمر إدريس – معالي وزير الصحة – قد استفادوا منذ سنتين من مصلحة تصفية الدم رغم اكتمال هذه المصلحة إلا أنها لم تفتح، ولم يتم استغلالها، فبالنسبة للأطباء الأخصائيين الاتفاقيات بين المستشفيات الجامعية ومستشفيات الجنوب – معالي وزير التعليم العالي – نحن وفي كل مرة نعيد طرح هذا المطلب والمتمثل في إعادة فتح التخصصات في المركز الجامعي، فرئيس الجمهورية نشكره لأنه بنى لنا جامعة بإليزي، فلا تبخلوا علينا بفتح التخصصات.

ـ قطاع الفلاحة: معالي وزير الفلاحة، القطاع مجمد منذ 12 سنة، نتمنى أن ترفعوا التجميد لأن المدير الذي يبقى كل هذه المدة.. لا يعقل..

ـ قطاع الشبيبة والرياضة: معالي الوزير أنت تعرف الأمور والمشاكل التي يعاني منها القطاع في ولاية إليزي.

كما أننا لا ننكر المجهودات الكبيرة التي بذلت والتي مازالت تبذل في مختلف المجالات من طرف الدولة، خاصة في مناطق الجنوب التي لم تشهد تنمية حقيقية، وهذا لا ينكره إلا جاحد، كما نشيد بالمجهودات الكبيرة والتطور والعصرنة التي بلغها قطاع العدالة على المستوى الوطني.

ـ قطاع العمل: إن المنشور الوزاري المشترك والذي يعتبر مكسبا لعشر ولايات من أجل المساهمة في القضاء على البطالة ـ معالي وزير الطاقة - فالسكان وإطارات وقوات الجيش يشكرونك على انطلاق محطة توليد الكهرباء، ولكن لديهم مشكل المازوت هذه الأيام...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة الآن للسيد أحمد بوزيان.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله جل وعلا والصلاة والسلام على المصطفى وعلى آله وصحبه من اصطفى،

أما بعد؛

سيدي دولة رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد معالي الوزير الأول، المحترم،

السيدات، والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،
الحضور الكرام،
سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

إن ما يطرحه مخطط عمل الحكومة من طموح هو حلم وأمل يراودنا، فإننا على الأقل نود ونسعى أن ترتقي بالأداء البرلماني ومرافقة الحكومة، ومراقبة أدائها من خلال الغرفة العليا.

وبعد اطلاعنا على هذا المخطط الواعد سواء بقراءة عاجلة أو فاحصة تتجلى الجدية والجرأة من جهة أخرى، وقلما تجتمع الجدية والجرأة معا، اللهم إلا إذا كانت النية معقودة سلفا بغية الإصلاح الجذري والمشاركة الواعدة من خلال التواصل مع نواب الأمة، سواء بالمحاورة والمناقشة أو المناصحة أو القراءة المختلفة، وهي رؤية وجاهتها الشرعية والقانونية أو الاجتماعية والثقافية.

وبعد هذه التوطئة ألج إلى أهم النقاط التي سأثيرها في هذه المداخلة وأولها الاستقرار السياسي، وهو ما لا يختلف فيه اثنان ولا يختصم فيه خصمان أن الجزائر تنعم باستقرار سياسي وسط فوضى كما يسميها بعضهم خلاقة سواء، في البعد الإقليمي أو الدولي على الرغم من المحاولات المتكررة وغير المتناهية والتي تسعى إلى زعزعة هذا الاستقرار من خلال إثارة البلبلة والتشكيك أو النعرات، وكل ذلك باء – بحمد الله – بالفشل الذريع من خلال تمسك الشعب ونضج الطبقة السياسية ويقظة الأجهزة الأمنية التي نحييها تحية وطنية خالصة.

النقطة الثانية التي أثيرها هي البدائل التي يمكن الاعتماد عليها في ظل تذبذب أسعار المحروقات، وتكون بديلا في المدى المتوسط والبعيد وهي كثيرة أركز على واحدة منها وهي الفلاحة، ذلك أن البلاد تزخر بأرض خصبة إذا ما أحسن الاستثمار فيها من خلال المراقبة الصارمة التي تؤطرها قوانين تضمن السيرورة الإنتاجية، وهي كفيلة بأن تغطي حاجيات البلاد في جميع مستوياتها ثم تنتقل إلى عملية التصدير بعد ذلك، وهناك دراسات علمية وأكاديمية تؤكد ذلك إذا صحت العزائم وخلصت النيات.

ثالثا: حماية أماكن العبادة، في هذه النقطة بالذات يجب وجوبا صارما أن تكون الدولة حاضرة ماديا ومعنويا، وذلك لتحصين هويتنا الوطنية أولا، ومرجعيتنا الدينية ثانيا، التي بقيت حصنا حصينا لهذا الوطن خلال القرون السالفة رغم الاستعمار الذي حاول طمس هذه المعالم الكبرى واجتثاث أصولنا الممتدة في الزمن، ولكن باء بالفشل لا لشيء إلا لتجذرها في وعينا واللا وعينا معا ولا يتأتى ذلك إلا بـ:

- المرجعية المالكية في الفروع.
- المرجعية السنية الأشعرية في الأصول.
- المرجعية الروحية في السلوك.

إذا ما تظافرت هذه المراجع الثلاثة سنحمي أماكن العبادة بالضرورة ونحمي العاملين فيها من خلال توحّد المرجعية وقطع المرجعيات الأخرى المناوئة أو المشاكسة التي تثير البلابل والقلاقل.

رابعا: فيما يخص التعليم العالي :

من خلال مجالستي لكثير من الأساتذة من جامعات مختلفة بدا لي بإجماع منهم أن الخلل رأسا يعود إلى نظام (LMD)، الذي خلخل المنظومة الجامعية التي كانت تمشي على نمط معياري قار، حتى هذا النظام لم يطبق كما يجب أن تكون قوانينه سواء في الليسانس أو الماستر، بالإضافة إلى كثرة الجامعات التي ميعت التعليم العالي حتى وإن بدا حسنة من الحسنات إلا أن سيئاته غطت على حسناته.

أما فيما يخص الخدمات الجامعية فحدث ولا حرج من تسييب المال العام والعبث به، ولذلك نقترح أن تصب هذه المصاريف للطالب رأسا لنقطع دابر هذا العبث، لأنه يستحيل استحالة مطلقة مراقبة هذا الجانب.

خامسا، فيما يخص التربية الوطنية:

أرى أن هذا القطاع بدأ يفقد وهجه من خلال التراجع الكبير الذي عرفته المنظومة التربوية أولها النزيف من خلال خروج الكفاءات الكبيرة، ودخول أخرى غير مؤهلة، لذا أرى أنه لا يحق من وجهة نظري الخاصة الالتحاق بهذا القطاع إلا من خلال المدارس العليا وهي الكفيلة وحدها بتأطير المعلم والأستاذ، ضف إلى ذلك الاكتظاظ الكبير، الذي يعاني منه المعلم والمتعلم معا خاصة في الجزائر العميقة، إلى ما يسمى بالدروس الخصوصية التي أصبحت ملجأ يهرب إليه المعلم كدخل ثاني، وبالتالي أهمل ما هو موكل إليه في المدرسة العمومية.

سادسا، وهذه أهم نقطة وهي الحفاظ على الأمن داخل البلاد:

إن اختلف الشعب الجزائري في قضايا كثيرة من خلال

اختلاف زوايا النظر وهو حق كفله له الدستور، إلا أنه يجمع حول مسألة الأمن وهو عقد معنوي بين الشعب وجهازه الأمني، ولم تكن العملية وليدة الطفرة أو نشأة هكذا بدون ما سوابق، وإنما العملية جاءت نتيجة تفكير عميق واستراتيجية محكمة بدأ فجرها من خلال الوئام المدني، وتطورت إلى المصالحة الوطنية، وها نحن اليوم نجني ثمارها أمنا واستقرارا، وكنا نظن أن هذا الليل الحالك لا ينجلي أبدا، وهذا من باب إرجاع الفضل لصاحبه ويعود إلى فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة أمد الله عمره وسدد خطاه، الذي وجد تجاوبا منقطع النظير مع أبناء وطنه حتى صارت التجربة الجزائرية نموذجا يحتذى من خلال تضحيات الأجهزة الأمنية على اختلافها، فلله الحمد والمنة على نعمة الأمن والاستقرار.

عشر عجاف أمت أحلامنا
والمرء مجبول على أن يحلما
عشر ثقال كالجليد تراكمت
فوق الربيع وذا الشتاء تحكما
عشر ضباب لوعت أبصارنا
بالكاد كنا لا نرى إلا الدما
ملعونة تلك الجزائر قالها
حتى الشقيق ونحن قلنا ربما
وأتى العزيز وكلنا متيقن
أن العزيز على الوفا قد أقسما
حفظ الدماء وصان عزة قومه
ذاك العزيز إذا تعهد أكرما
قال الجزائر بالسلام تيممت
طوبى لمن بالياسمين تيمما

هذا ما أردت الإدلاء به بعد اطلاعي على مخطط عمل الحكومة، شكرا لكم على كرم الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة الآن للسيدة لويزة شاشوة.

السيدة لويزة شاشوة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول المحترم،

معالي السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

أحييكم جميعا.

حتى نضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تطمح إليها بلادنا، والمستوحاة من برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، فإن مخطط عمل الحكومة، الذي قدمه السيد الوزير الأول، قد جاء بهدف مواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن التراجع الحاد في أسعار البترول.

فهذه الأزمة النفطية، التي طال أمدها، قد فرضت تحديات كبيرة تتطلب اعتماد إصلاحات خاصة منها:

- ترشيد النفقات،
- تقليص الواردات،
- حماية السيادة الاقتصادية للبلد ورفض اللجوء للاستدانة الخارجية،
- ترقية التمويل الداخلي غير التقليدي - على سبيل الاستثناء - والذي يمكن بتعبئته خلال فترة انتقالية مالية.

ومن هنا، فإن هذا المخطط المعروض أمامنا اليوم، والذي ندعمه، يمثل نقلة اقتصادية حقيقية ننتظر تجسيدها على أرض الواقع.

إن الجهد التنموي المبذول خلال العشريتين الأخيرتين لإعادة بناء البلد، قد زوّد الجزائر بالمرافق الحيوية والمنشآت القاعدية وعزز المؤسسات، وهذه كلها ساهمت في تحسين الإطار المعيشي للحياة العامة للمواطن ولأمنه.

ونحن اليوم في مواجهة تحد آخر، إنه بناء اقتصاد قوي للتقليل من تبعيتنا للمحروقات، وإن اللجوء إلى الاستدانة العمومية يمثل الحل الأمثل لتفادي انهيار الاقتصاد، وللحفاظ على حركية النمو وحماية الأسر من الزيادة في الضرائب وإضعاف قدراتها الشرائية التي عرفت في السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا.

ويتوقع من مثل هذا الإجراء أن يدعم الإنتاج المحلي سواء أكان عاما أو خاصا حتى يكون لنا نظام اقتصادي ناجع وفعال، وأن يحافظ على استثمار أنظمة الحماية الاجتماعية، والتربية والصحة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن الإصلاحات الهيكلية وتحسين فعالية النفقات في مجال الصحة العمومية أضحت اليوم ضرورية، رغم التقدم والمكتسبات التي أنجزتها بلادنا، والتي سمحت بتحقيق تطور ملحوظ في مجال الصحة العمومية إلا أنها خلال السنوات الأخيرة بدأت تعرف بعض الصعوبات، فالتحول الوبائي وشيخوخة السكان وإطالة معدل العمر وارتفاع نسبة المواليد (أكثر من مليون ولادة سنويا) إلى جانب التطور التكنولوجي، كلها تفرز حاجات جديدة تخص الصحة وتتطلب وسائل مالية ضخمة وتنظيما محكما لضمان التكفل العصري، سواء بالمواليد وبأعمال جراحية والتشخيص، والأمراض المزمنة والصحة العقلية ورعاية المسنين.

ومن هنا قد أصبح الوضع اليومي للصحة في البلاد يميزه الإزدحام الشديد على مستوى الأقسام الاستعجالية للمراكز الاستشفائية وفي الهياكل الصحية الجوارية التي تقوم بالفحوص لأي قادم إليها وفي أي ساعة من اليوم أو الليل، دون أدنى تنظيم أو فرز، ودون احترام لسلمية العلاجات، حيث يصر المرضى على التكفل السريع والمتخصص بهم إلا واتجهت الأمور نحو العنف والشتم.

وأنه إذا كانت مجانية العلاج نظريا تسمح للجميع من الاستفادة من الخدمات على قدم المساواة والمحافظة على المجتمع في صحة جيدة، فإن الممارسة الميدانية كشفت عن أن هذه المجانية قد أدت إلى استهلاك مفرط وفوضوي لعروض العلاج، مع زيادة في التكاليف وانخفاض في نوعية الخدمات المقدمة، بحيث إن الوضع اليوم لم يعد يرضي لا ممارسي الصحة ولا المنتفعين منه.

ونحن نأمل، مع قانون الصحة الجديد، أن تعمل الحكومة على اتخاذ تدابير ذات أولوية وقرارات مهيكلة بغرض مواءمة كل التوجهات الاستراتيجية لمنظومتنا الصحية وهي التمكن من ضمان الرعاية الصحية الشاملة للجميع.

وفي انتظار ذلك، يبدو من الضروري اعتماد بعض الحلول في المدى القريب كتدابير وقائية لمنظومتنا الصحية، منها:

1ـ حوسبة القطاع وتعميم الإعلام الآلي في مختلف المجالات،

2ـ ضرورة اعتماد سلمية في العلاجات التي تبدأ من الهياكل الجوارية حتى المراكز الاستشفائية الجامعية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة حيث سيقوم الطبيب العام بالدور المحوري.

3ـ إدخال الجهوية كإطار لإدارة منظومتنا الصحية، قد يكون من الأفيد في بداية الأمر تجميع التخصصات في أقطاب مرجعية جهوية تطعّم بأخصائيي الخدمة المدنية، مما سيسمح بإنجاز هياكل تضمن تكفلا نوعيا في الأعمال الطبية ـ الجراحية، وهذا يتطلب بطبيعة الحال، تهيئة الطرق وتوفير الوسائل المجهزة طبيا لنقل المرضى إلى هذه المراكز.

4ـ إنشاء مراكز استشفائية جامعية جديدة في المناطق الجنوبية والهضاب مع تدابير تحفيزية، لاسيما المالية والاجتماعية منها وذلك لجلب ممارسي الصحة من الرتب العالية إلى هذه المراكز كالأساتذة والأساتذة المساعدين للمساهمة في تكوين مستخدمي الصحة الساكنين في تلك المناطق.

5ـ التعاقدية، فاعتمادها بات ضروريا لأنها ستسمح بالمزيد من الشفافية في إعداد الميزانيات وفي تقييمها.

6ـ التسعيرة: والتي ستسمح بتعويض حد أدنى من مساهمة الأسر في نفقات الصحة.

7ـ التحكم في سياسة الأدوية تحت إشراف وكالة للأدوية.

وأكتفي بذلك وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة لويزة شاشوة؛ الكلمة الآن للسيد بشير شبلي.

السيد بشير شبلي: شكرا سيادة الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

في سابقة أولى، ها نحن في ظرف قياسي أمام خطة عمل حكومية جديدة بعد أن كنا قد صادقنا على خط الوزير الأول المقال، ولا ندري هل سيصمد السيد أويحي أمام كل هذه الصعوبات وخطورة الأوضاع، وهو رجل الدولة

الذي حطم كل الأرقام القياسية في استلام مفاتيح الوزارة الأولى، وصمد أمام كل العواصف السياسية العاتية التي اختبرت الدولة الجزائرية في الصميم، متمنين أن تجربته هاته في تسيير دواليب الدولة تعود بالفائدة على بلادنا.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

هذه الخطة كسابقتها وككل الخطط المماثلة لم تخرج عن المألوف في فلسفتها العامة المستلهمة نصا وروحا من برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، وهو ما يحرص على تأكيده السيد الوزير الأول، فمهما يكن فإن الحكم على مخطط العمل الحكومي سابق لأوانه.

سيادة رئيس مجلس الأمة،

إن القراءة المتأنية في أقسامه الخمسة تمنحنا رؤية نظرية استلهم السيد الوزير الأول تصوراتها من حيثيات الواقع الذي لم يعد يحجب عنا الهزات العنيفة التي تعترض مسارنا التنموي في شتى أركانه.

ومع كل الصعوبات والمضايقات الناجمة عن التدهور العالمي لأسعار المحروقات، يطمئننا السيد الوزير الأول برؤية استشرافية تجعلنا ندرك الانتعاش الاقتصادي في مدة أقصاها خمس سنوات، وقبل الحديث عن الآفاق الملغمة بالأرقام التي يجيد السيد الوزير الأول إتقانها واستخدامها دفاعا عن خياراته، يفترض أن تكون إرهاصات التحولات الجارية المنطلق لأي سياسة تنموية تعتمد على القدرات الحقيقية للبلاد وتتوخى إحداث النمو المتجانس والمتوازن، هذا التوازن المفقود هو الذي يؤشر إلى الخلل الكامن في المنظومة العامة لبناء الدولة.

سيادة الوزير الأول بنفسه يقرع ناقوس الخطر في إشارته إلى التمركز السكاني بنسبة 70 بالمائة في المدن مقابل 30 بالمائة فقط بالأرياف، يحدث هذا في بلد فلاحي كانت فيه هذه النسبة معكوسة في العقد الأول بعد الاستقلال، وتزيد سياسة الإسكان المنتهجة حاليا في تفاقم الوضع أكثر بتضخيم المدن وتفريغ الأرياف.

فهل يقول لنا سيادة الوزير الأول، إلى متى يستمر العمل بهذه الاستراتيجية الخاطئة؟

أما بالشق المتعلق بالإعلام، هناك رغبة أكيدة في المزيد من تحرير هذا القطاع ليلعب دوره بأكثر حيوية وانسجاما، مع الحاجة إلى وسائل إعلام كفيلة بالتأسيس لصحافة حرة ديمقراطية نزيهة وذات مصداقية تكون مرآة للمجتمع.

لا يمكن نكران التقدم الذي أحرزته صحافتنا منذ تحرير هذا القطاع في بداية التسعينيات الماضية، ومع ذلك نسجل التأخر الحاصل في فتح القطاع السمعي البصري، فإلى متى يبقى البث التلفزيوني الخاص ببلادنا حكرا على القوانين الأجنبية؟ هي حالة استثنائية عمرت طويلا في غياب تفعيل القانون الجزائري الذي يظل حبيس الرفوف.

وفي هذا الجانب، المسألة لا تستدعي المزيد من القوانين، بل فقط يتطلب الأمر تفعيل الإجراءات السارية المفعول تجنبا للمزيد من مضيعة الوقت.

سيادة رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

في ميدان المنشآت القاعدية، هل بإمكان سيادة الوزير أن يقول لنا متى ينتهي إنجاز مشروع العصر أي الطريق السيار شرق ـ غرب في شقه المتبقي بولاية الطارف؟ هذه الولاية المجاهدة بامتياز والتي كانت مقر القاعدة الشرقية التاريخية، وأنفاقه المعطلة في ولايتي سكيكدة وقسنطينة.

في الشأن المحلي، وفيما يخص ولاية عنابة التي يحلو للبعض تسميتها بالأنيقة (Annaba la coquette) ويصنفها في المرتبة الرابعة وطنيا، فلقد أصبحت في الآونة الأخيرة في مؤخرة الركب التنموي في شتى المجالات، رغم ما قد رصد لها من أموال طائلة وتسهيلات هائلة، فأزمة الماء الشروب والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي في الآونة الأخيرة التي أدت إلى انتفاضات في الأحياء الشعبية وتراجع قطاع الصحة والسكان لهو دليل على نسيان هذه الولاية في برنامج التنمية الوطنية، ناهيك عن تفشي ظاهرة التعدي على العقار السياحي والترقوي والظاهرة الأخطر الهجرة السرية والمتاجرة بالبشر من طرف عصابات الحراقة الناشطين عبر مثلث الموت عنابة – الطارف – سكيكدة، والذين أبدعوا في نوع جديد من الحرقة (بالإيجار) الجماعي عبر عدة شواطئ في وقت واحد.

شكرا سيادة الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بشير شبلي؛ الكلمة الآن للسيدة نوارة جعفر.

السيدة نوارة جعفر: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله.

إذا كان النقاش الديمقراطي يتيح الفرص لكل الآراء ووجهات النظر، وإذا كان الاختلاف من صميم الممارسة السياسية التعددية، فإن الحقائق تبقى غير قابلة للتغليط -أقول هذا- لأن مخطط عمل الحكومة تعرض في بعض مضامينه ومحاوره إلى قراءات مُغالطة، خاصة عندما يتعلق الأمر باقتراح البدائل المتاحة في بلادنا اليوم على المستوى الاقتصادي والمالي.

فالحكومة في سياق الأزمة الحالية الناجمة عن تهاوي أسعار البترول تقدم حلولا واضحة، قد تكون مكلفة نعم، وتتطلب تضحيات نعم، لكنها تتسم بروح المسؤولية العالية والجرأة في مواجهة الوضع الصعب والمعقد، وتتوفر على إرادة معلنة لمواجهة التحديات، ومواصلة الإستجابة لمتطلبات التنمية.

إن مخطط عمل الحكومة قدم كذلك مبررات واقعية لكل الإجراءات المتخذة، وبيّن بوضوح وبالأرقام أيضا الأهداف والآجال المتوخاة منه، فاللجوء إلى التمويل غير التقليدي الذي حاول ويحاول البعض التخويف من نتائجه، هو إجراء يندرج في سياق خارطة طريق متعددة الأبعاد، كما أوضح ذلك السيد الوزير الأول، تهدف في مجملها إلى استعادة توازن الميزانية في أجل أقصاه خمس سنوات، فالجزائر ـ والحمد لله ـ بمؤسساتها المستقرة تزخر بقدرات وطاقات وكفاءات وطنية قادرة على تجاوز انعكاسات الأزمة المالية، تطلبت إجراءات استثنائية تضمنتها وثيقة مخطط عمل الحكومة والتي بينت فيها بالتفاصيل الاقتراحات الخاصة بالإصلاحات التي ستعمل على تجسيدها تدريجيا، إذن ليس المخطط مجرد نوايا حسنة كما يدعي البعض.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،

فيما يتعلق بالقسم الخاص بالحفاظ على حركية النمو والتقدم في تنمية الصادرات خارج المحروقات، تعد الفلاحة – وهو الأمر المتفق عليه – من المصادر الرئيسية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، كما أنها تشكل العنصر الأساسي لتنويع الاقتصاد والتقليص من تبعية بلادنا للمحروقات، لكن وبالرغم من التحفيزات الممنوحة بفضل سياسة الدعم التي أعلنها السيد رئيس الجمهورية لهذا القطاع، والتي قال بشأنها السيد الوزير الأول أن برنامج الدعم سيبعث من جديد، فإن الفلاحين لازالوا يشتكون ضعف مساهمة البنوك في تمويل مشاريعهم وصعوبة تسويق منتجاتهم التي يضطرون أحيانا – مع الأسف – لإتلافها بسبب نقص غرف التبريد أو كلفة النقل الباهظة خاصة بولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

إذا كانت الفلاحة مصدرا لخلق الثروة، فإن قطاع السياحة لا يقل أهمية باعتباره موردا آخر للنهوض بالتنمية، فبقدر ما نحتاج لهياكل سياحية، فإننا بحاجة أيضا إلى ترقية الثقافة السياحية بأبعادها المختلفة (الثقافية، البيئية والعمرانية) حتى تتمكن بلادنا من تحقيق نهضة سياحية مستدامة.

أريد سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول، أن أتوقف عند قطاع آخر يدور حوله هذه الأيام نقاش كبير، وهو قطاع التربية الوطنية، نعم وهذا أمر عادي ! بل ومطلوب، ما لم ينطوِ على خلفيات ونوايا من شأنها أن تغرق المدرسة في متاهاتَ التعاطي الإيديولوجي، تعرقل الإصلاحات الضرورية للوصول إلى تعليم نوعي معاصر.

فالجزائر التي يؤم مدارسها في الدخول المدرسي الحالي أكثر من 9 ملايين تلميذ، مدعوة لحشد الإمكانيات المالية والبيداغوجية الضخمة ومعالجة مشاكل المدرسة منها : العنف، الاكتظاظ والتسرب، ظروف التدريس ومشكل النقل المدرسي إلى غير ذلك، وهذا العبء الذي يقع على الحكومة يجب ـ في رأيي ـ أن يجد السند من شركاء المنظومة التربوية، من نقابات وتنظيمات وأولياء التلاميذ والمجتمع المدني بصورة عامة والإعلام، لضمان تنشئة أبنائنا وبناتنا وإعدادهم لهذا العصر بكل ما يحمل من علوم وتكنولوجيا وعصرنة وحداثة، هذا هو الرهان الحقيقي الذي يجب أن نعمل عليه سويا....

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

إن مخطط عمل الحكومة المعروض أمامنا اليوم يحتاج إلى تطوير سياسة اتصال محكمة متواصلة ميدانيا وعبر وسائل الإعلام المختلفة، لشرح أهدافه والنتائج المتوخاة منه لتحقيق اندماج المواطن وتفنيد المزاعم التشاؤمية التي

يعمل البعض على تسويقها.

السيد الوزير الأول، لي كل الثقة في عزم الحكومة وإرادتها القوية والمخلصة تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، في تحقيق الأهداف المرسومة لهذا المخطط ليضاف للإنجازات والمكاسب التي تحققت في جزائرنا الآمنة المستقرة، في ظل محيط دولي يتسم بالأزمات والصراعات كما ذكرتم.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة نوارة جعفر؛ الكلمة الآن للسيدة عائشة باركي.

السيدة عائشة باركي: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

معالي الوزير الأول والوفد المرافق لكم،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

في البداية دعوني سيدي الرئيس، أهنئ السيد الوزير الأول وطاقمه على الثقة التي حظي بها من طرف رئيس الجمهورية متمنية له التوفيق في مهامه الكبيرة والنبيلة.

سيدي الوزير الأول،

إن مخطط عمل الحكومة المنبثق من أسمى قوانين الجمهورية ألا وهو الدستور المعدل في فيفري 2016، وضرورة ترجمة أحكامه الجديدة إلى قوانين تشريعية لتجسيد إصلاحات برنامج فخامة الرئيس.

جاء في القسم الأول من مخطط برنامج الحكومة (الحفاظ على أمن البلاد والإستقرار والطمأنينة)، كما جاء بالتحديد في الفقرة الرابعة منه:

الحفاظ على اليقظة فيما يخص الحدود لغرض الوقاية من شتى التهديدات القادمة من منطقة الساحل بما فيها:

- الأزمات الداخلية،
- عدم الإستقرار،

ظاهرة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود.

زيادة على ذلك - سيدي الوزير - إضطرت الجزائر في الآونة الأخيرة لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وآلاف النازحين من عدة دول قاصدين الجزائر كدولة للاستقرار والعيش وليس دولة عبور كما كانت سابقا، إذ كانت الجزائر ومنذ القدم أرضا حاضنة لمن ضاقت به السبل وفتحت ذراعيها لحماية المضطهدين - سيدي الوزير - إلا أننا مجبرون الآن على حماية أمننا الوطني طبقا للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والتحلي باليقظة والوعي دون أن نضحي باستقرار الجزائر التي دفعت ثمنا غاليا بأبنائها وبناتها.

فيما يخص المهاجرين - غير الشرعيين - صحيح أن الجزائر تعمل وفق القوانين الدولية المنظمة للهجرة مع توفير لكل اللاجئين مراكز استقبال، مراكز عبور والتكفل بالأطفال من حيث التمدرس والصحة، غير أنهم ليسوا مجبرين - سيدي الوزير - على البقاء فيها مثلما هومعمول به في أوروبا، التي لا تسمح لهم بالتسول واستعمال الرضع في شوارعها لأن هذه الظواهر تهدد الأمن والاستقرار الدولي.

ولهذا سيدي الوزير الأول، نحن متعاطفون مع هذه الشريحة غير أننا مرغمون على المطالبة بإيجاد حلول ناجعة للتخلص من هذه الظواهر التي تؤلمنا، غير أنها شوهت وجه الجزائر مع انتشار آفات اجتماعية جديدة وغريبة.

سيدي الوزير الأول،

لديّ انشغال ثاني وهو متعلق بميدان التعليم؛ لقد عرف المجتمع الجزائري تطورا ملحوظا في مجال المنظومة التربوية، حيث بلغت نسبة تمدرس الأطفال 99 ٪ نتيجة قانون إلزامية التعليم وإجباريته المدسترة، ولهذا أصبحت الجزائر مصنفة ضمن الدول الرائدة في مجال التمدرس مما زادنا فخرا.

ومن الإصلاحات أيضا التي جاءت في برنامج فخامة رئيس الجمهورية، هو التكفل بملف محو الأمية من خلال الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية، التي أعطت ثمارا ونجاحا من خلال تراجع نسبتها إلى 10.16 ٪ حسب الإحصائيات الأخيرة، وتجنيد كل الفاعلين من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، غير أننا نلاحظ بعض الظواهر التي تحول دون استمرارنا في عملنا حيث نصطدم في كل دخول مدرسي بظواهر مختلفة :

- النقص في النقل المدرسي،
- قلة المطاعم المدرسية،
- الإكتظاظ داخل الأقسام.

كل هذه العوامل تؤثر سلبا على التحصيل المدرسي الذي يؤدي للتسرب والانقطاع عن المدرسة والرجوع للأمية الابتدائية في المناطق المعزولة والمناطق النائية، بالرغم

من المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة.

ولحل بعض من هذه المشاكل – وأقول النقل المدرسي – يطالب أولياء التلاميذ المشاركة في توفير نقل مدرسي منتظم ومستقر ودائم، وبالخصوص آمن لتفادي مختلف الظواهر الاجتماعية الحالية، كل من عمالة الأطفال واختطافهم وتعنيفهم وبالخصوص حوادث الطرقات، ولزرع الطمأنينة لدى نفوس الأسر الجزائرية لابد أن نتكفل بهذا المشكل الذي أصبح مشكلا عويصا.

شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة عائشة باركي؛ الكلمة الآن للسيد بلقاسم قارة.

السيد بلقاسم قارة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أستهل تدخلي بتهنئة معالي السيد أحمد أويحيى، الوزير الأول، على تكليفه من طرف فخامة رئيس الجمهورية لقيادة الجهاز الحكومي في هذا الظرف الحساس، كما أهنئ الوزراء الجدد على ثقة فخامته فيهم، متمنيا للفريق الحكومي النجاح في القيام بهذه المهمة الثقيلة.

إن ما يميز مخطط عمل الحكومة المعروض أمامنا اليوم، أنه جاء في ظرف مالي صعب وحساس تمر به الخزينة العمومية.

وبعيدا عن لغة الأرقام، فإننا اليوم أمام حقيقة اقتصادية ومالية مؤلمة، يجب التعامل معها بحكمة ودون تسييس، وأقصد حقيقة نفاد صندوق ضبط الإيرادات، ما جعلنا جميعا أمام حتمية البحث عن بدائل مالية لتجاوز العجز الذي تعانيه ميزانية الدولة.

ولعل أحد هذه الحلول هو أن تتوقف الحكومة عن سياسة الدعم المالية الموجه للمؤسسات الاقتصادية التي أثبتت فشلها، حيث استهلكت هذه المؤسسات وعلى مدار سنوات طويلة ملايير الدولارات، تحت عناوين مختلفة، مثل برامج الدعم، وبرامج التصحيح المالي، وبرامج إعادة التأهيل، والنتيجة كانت تضييعا فادحا للمال العام، ولعل اتخاذ قرار وقف الدعم عن هذا النوع من المؤسسات يمكن إدخاله ضمن سياسة ترشيد النفقات.

السيد الرئيس،

إننا نسمع اليوم الكثير عن تفاقم الأزمة المالية وآثارها، وكنت أتمنى أن نسمع أيضا اقتراحات الحلول الاقتصادية الناجعة التي يمكن اعتمادها للخروج من الأزمة، خاصة بعد تأكيد فخامة السيد رئيس الجمهورية وتوجيهاته بعدم اللجوء للاستدانة الخارجية، وتمنيت لو تم التطرق لبعض البدائل المالية المتاحة، وأتحدث هنا على سبيل المثال عن الكتلة النقدية الضخمة المتداولة خارج الإطار الرسمي والتي تتجاوز 2700 مليار دينار حسب تقديرات رسمية، فلماذا لا يتم التفكير في طرق جلب هذه الثروة الهائلة وإدخالها للمنظومة المالية المعتمدة؟

ولماذا لا يتم التفكير بجدية في تنظيم واستيعاب السوق الموازية، وذلك من خلال ابتكار طرق ناجعة واقتصادية سواء عن طريق رقمنة السجل التجاري، والتشجيع على اعتماد الفوترة، والعمل بجدية لتحصيل أموال التهرب الضريبي وعصرنة المنظومة الضريبية، وتأهيل القطاع البنكي من أجل زرع المزيد من الثقة بين المؤسسات المالية وأصحاب الثروة التي يديرونها خارج الإطار الرسمي؟

لماذا يغيب الحديث عن بورصة الجزائر وتفعيل دورها، وهي المؤسسة التي يمكنها أن تلعب دورا رائدا في جلب الأموال وضخها في العجلة الاقتصادية للبلاد، كما هو معمول به في معظم الدول؟ فمنذ أكثر من 25 سنة على تأسيسها، لا تزال هذه المؤسسة تعمل على هامش المسار الاقتصادي والمالي للبلاد.

السيد الرئيس،

ونحن نتحدث عن البدائل المالية والاقتصادية لتجاوز الأزمة، حيث أعلنت الحكومة نيتها اللجوء للطرق غير التقليدية لتمويل الخزينة العمومية، كأحد الحلول الممكنة، ومن أجل ذلك قررت إجراء تعديلات على قانون النقد والقرض خلال الأيام القادمة، وهو إجراء سيسمح للحكومة باللجوء مباشرة للبنك المركزي قصد التمويل، وما يعنيه ذلك من احتمال طبع المزيد من الأوراق النقدية التي ليس

لها مقابل من السلع والخدمات، وهو إجراء قد يفتح الباب واسعا أمام احتمال دخولنا في أزمة تضخم يصعب التكهن والتحكم في عواقبها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل ما يعانيه الاقتصاد الوطني من هشاشة، والاعتماد شبه المطلق على عائدات النفط.

وأتساءل هنا: هل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والمتمثلة في حصر توجيه هذه الموارد التي تأتي من الاعتماد على التمويل غير التقليدي نحو تمويل الاستثمار فقط، هل هي ضمانة كافية لعدم وقوعنا في مشكل ارتفاع نسبة التضخم؟؟

السيد الرئيس،

إننا اليوم مطالبون باعتماد مقاربات وحلول اقتصادية واقعية بعيدا عن الحسابات السياسية، وذلك بالاعتماد على مواردنا الذاتية المتوفرة، وكما كنت أردد دائما القول وفي مناسبات مختلفة، بأننا نعاني أزمة تسيير أكثر من معاناتنا من أزمة موارد، لأننا وفي كل الأحوال حتى وإن استهلكنا موارد صندوق ضبط الإيرادات، فلازلنا نملك احتياطا من العملة الصعبة في حدود 100 مليار دولار.

وهو مبلغ يمكن في حال استغلاله بطريقة راشدة ووفق نظرة اقتصادية واقعية وواضحة المعالم، يمكن أن يساهم بشكل ملموس في مساعدتنا على تعافي منظومتنا الاقتصادية وخروجنا من هذه الأزمة بأقل الأضرار، خاصة إذا ترافق ذلك مع إجراءات تستهدف تنظيم السوق الموازية واتخاذ إجراءات من أجل استقطاب المال المتداول خارج المنظومة البنكية، وبذلنا جهدا ملموسا للقضاء على التهرب الضريبي وتهريب رؤوس الأموال، وقمنا بتحديث المنظومة البنكية، وقضينا على مظاهر الفساد، وأعطينا المزيد من الاهتمام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وركزنا الجهد على القطاع الفلاحي المنتج، وأعدنا النظر في المالية المحلية؛ كل هذه الإجراءات ستكون ذات نتائج إيجابية وملموسة على الاقتصاد الوطني.

أما اللجوء للحلول الترقيعية والسهلة فإن نتائجها محفوفة بالمخاطر.

السيد الرئيس،

وغير بعيد عن القطاع المالي أفتح قوسا لأتطرق باختصار لملف الاستثمار، وتحديدا قطاع تركيب السيارات في الجزائر، وهو قطاع حساس يمكن أن يكون أحد الحلول الاقتصادية الناجحة في حال ما إذا تم ضبطه وفق قواعد صارمة، وهنا أدعو الحكومة لتحديد الإطار القانوني لنشاط وكلاء تركيب السيارات والإعداد الجيد لدفتر الشروط الخاص بهذا القطاع، خاصة وأن منح رخص مصانع تركيب المركبات شابها الكثير من التسرع والارتجال، وهو ما لا يتماشى مع هذا النوع من المشاريع، وأتمنى ألاّ يتم منح الاعتماد لكل من هب ودب من أجل مزاولة هذا النشاط والاستفادة من القروض البنكية والامتيازات والإعفاءات الضريبية دون الخضوع للقانون، وأن يقتصر منح الاعتماد لأصحاب المصانع من أجل تركيب العلامات العالمية، وهذا من أجل ضبط أكبر لسوق السيارات الوطني والقضاء على أخطار إغراق السوق الوطنية بعلامات لا يسمح بتسويقها حتى في بلد المنشأ.

السيد الرئيس،

وفي القطاع الاجتماعي والتنموي، أغتنم هذه المناسبة للإشادة بالمجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة في قطاع السكن عبر مختلف البرامج والصيغ، وقد استبشرت خيرا بقدوم الوزير الجديد والذي هو ابن القطاع، وأثمن دعوته لمراجعة قانون التعمير، ونية الوزارة تحيين القوانين القديمة ذات العلاقة بالقطاع، وأثمن أيضا دعوته للتفكير في إطلاق صيغ سكنية جديدة لاستيعاب مختلف الفئات الاجتماعية، وهنا أدعو معالي الوزير للعمل على تحصيل مخلفات الإيجار الخاصة بالدواوين العقارية، وتسريع تسوية ملفات بيع السكنات العمومية وكذا تحريك الملفات المتأخرة من عملية تسوية البنايات في إطار القانون 08 ـ 15، وهذا ما سيمكن الخزينة العمومية من تحصيل مبالغ مالية معتبرة هي في أمس الحاجة لها في هذه الظروف.

كما أغتنم هذه المناسبة لألفت عناية معالي وزير القطاع مشكل تأخر تمكين المستفيدين من عقود سكناتهم عبر مختلف الصيغ، حيث وصل التأخير في بعض الحالات لأكثر من 20 سنة، متمنيا تدخله لتسوية هذا الإشكال.

السيد الرئيس،

وأختم تدخلي بطرح انشغالين يحملان طابعا اقتصاديا:

الأول: يتعلق بإنجاز مشروع محطة تخزين الوقود بولاية المدية، حيث قد تم تعيين الأرضية الخاصة به بتاريخ 14 أوت 2016 على مستوى المنطقة الصناعية الجديدة بقصر البخاري، بمساحة تفوق 50 هكتارا، ونظرا لأهمية المشروع

وحيويته ليس فقط بالنسبة للولاية، بل إنه مشروع ذو بعد جهوي، وفي حال تجسيده فإن خدماته ستستفيد منها العديد من الولايات المجاورة، ما يخفف الضغط المفروض محطة شفة بولاية البليدة، إضافة لما يوفره من مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة، الأمر الذي يساهم في تخفيف حدة البطالة عن المنطقة، كل هذه المعطيات حتمت علي رفع هذا الانشغال لمعالي الوزير الأول، متسائلا عن الأسباب التي أخرت إطلاق هذا المشروع الهام متخوفا من بقائه حبيس الأدراج؟

والثاني يتعلق بمشروع الطريق السيار الرابط بين البليدة والمسيلة، وهو مشروع ذو قيمة وجدوى اقتصادية واجتماعية عالية، نظرا لربطه بين أربع (4) ولايات هي البليدة، المدية، البويرة، والمسيلة، وأغتنم هذه المناسبة لدعوة الوزير الأول للعمل على تسريع إنهاء الدراسات الخاصة بالمشروع، وإطلاق أشغال إنجازه في أقرب فرصة.

ذلكم سيدي الرئيس، معالي الوزير الأول، أهم النقاط التي أردت المساهمة بها في مناقشة وإثراء مخطط عمل الحكومة.

شكر على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ الكلمة الآن للسيد موسى تمدارتازا.

السيد موسى تمدارتازا: السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
سلام الله عليكم، أزول فلاون.

بعد قراءتنا لمخطط عمل الحكومة بأقسامه الخمسة نستطيع القول بأن الإدماج الوطني ضروري لتحقيق الوحدة الوطنية، شرط ألا يبقى احتكارا للسلطة السياسية لوحدها، بل يتطلب مشاركة المجتمع المدني في حياة الأمة سواء في الضراء أو السراء، وذلك بتوفير الوسائل الضرورية لمختلف الجمعيات والنقابات والطبقات السياسية من أجل الإدلاء بأصواتهم وآرائهم، ومنهم المعارضة التي نعتبرها كمعارضة جزائرية وطنية تجتهد يوميا في ظل لا تسييس المجتمع بطرق سلمية وتريد بناء جزائر حرة ديمقراطية، وتثبت حقوقها كمعارضة سياسية أولا وليس معارضة برلمانية فحسب، إن بناء الديمقراطية في الجزائر لا يكرس إلا في ظل الوفاء للمثل العليا كالحرية والمساواة والتضامن التي هي بصمة للثورة الجزائرية الكبيرة، كما نحن على يقين على أن الهوية تتجسد يوميا في حرية التعبير والتجارب الجماعية التي ينظر فيها الشعب في جل المسائل المتعلقة بالحياة، كما نستخلص عدة ملاحظات من قراءتنا لهذا المخطط العملي :

1ـ عدم توضيح الدور المحوري والمحفز للدولة في المجال الاقتصادي،

2ـ هشاشة منهجية تكريس هذا المخطط العملي،

3ـ ضعف النظرة الاستشرافية في استراتيجية السياسة القطاعية،

4ـ إنعدام تشخيص نقاط الضعف في الاقتصاد الوطني والتهديدات الناجمة في المحيط الوطني والدولي،

5ـ ضعف أو غياب – في هذا المخطط – للسيناريوهات البديلة.

في الميدان الاجتماعي، فإن الإجراءات المختلفة غالبا ما تمتثل للظرفية والخصوصية على حساب سياسة اجتماعية منسجمة وشفافة، والتي من المفروض أن تعزز الانسجام الاجتماعي والرفع من التضامن الوطني وتوطيده في وحدته المؤسساتية والتنظيمية ودقته المالية، وكل هذا بالحفاظ على نظام المعاشات التقاعدية المهددة حاليا، وفي هذا الصدد نطلب من الوزير الأول معرفة الحقيقة في هذا الموضوع وإعطاء التفاصيل بل كل التفاصيل.

تحسين القدرة الشرائية للمواطنين بإيجاد ميكانزمات جديدة في ظل تكريس العدالة الاجتماعية، وفي هذا الإطار فإن معالجة مشكل الشغل لم تحط بأقصى قدرة من الصرامة في مخطط عمل الحكومة، بحيث حددت الوثيقة أهداف سياسية الشغل بدون تحديد وسائل إنجازها، يجب معالجة مشكلة الشغل أن تكون إقتصادية في أول المقام وليس اجتماعية فحسب، وفي هذا السياق من المستعجل إعادة النظر في السياسة الوطنية للتشغيل بوضع إطار جديد من قبل الدولة، السلطات المحلية والمؤسسات المالية في محيط تسوده الشفافية والعدالة.

على الصعيد الاقتصادي – السيد الرئيس، السيد الوزير الأول – يتفق الخبراء على أن السياسة الاقتصادية

تفتقر للرؤية ولا تزال فاشلة إلى يومنا هذا.

في خطة الحكومة ليس هناك تغيير ملحوظ ما عدى الرغبة في إصلاح المنظومة المالية بإدماج فكرة التمويل غير التقليدي.

هل – سيدي الوزير الأول – هذه هي الوسيلة الوحيدة الممكنة؟

هل يتعلق الأمر بحلّ الفرصة الأخيرة؟ أو يتعلق الأمر بالحل الأسهل أو حل الهروب إلى الأمام؟

إن اقتصادنا الوطني اليوم ليس في مأمن من التضخم حيث إنه وصل الخوف إلى هذا الحد مع خطر ارتفاع الأسعار في نفس الوقت مع كل السلبيات وتوابعها، لاسيما البطالة ووقف الاستثمارات.

إن المرور إلى الاقتصاد المنتج والمتنوع هو الحل الأنسب لكنه يحتاج إلى إرادة سياسية وإصلاحات اقتصادية عميقة لكن للأسف الأمر ليس كذلك الآن، فكل شيء يبقى مرهونا بثمن البترول الخام لوحده في السوق العالمية.

ـ غياب نقاش وإجماع وطني حول الخيارات الاقتصادية أو الاجتماعية هو أحد الأسباب التي أدت إلى الخيارات الأحادية للسياسات المتعاقبة للحكومة، وإبعاد الشعب الذي هو مصدر الشرعية والسيادة.

تكمن ثروة بلاد ما في العمل البشري وقدرة نسائه ورجاله في الإشتراك بكل حرية في الإنشاء والاختراع والإنتاج.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

ومن أجل ذلك سيادة الشعب ضرورية من أجل مواجهة سيطرة الأسواق المالية.

وفي الختام، لكل أزمة اقتصادية أبعاد سياسية، والاستقرار السياسي عنصر مهم في ضمان السلم القومي بالحكم الراشد والعدالة الاجتماعية ودولة القانون، وفي السياسة المحلية أطلب رفع التجميد عن كل المشاريع الهيكلية في ولايتنا، ولاية تيزي وزو وخاصة المستشفيات، السدود، وكذلك الربط بالغاز الطبيعي، وخاصة رفع كوطة هذه الولايات في البناء الريفي، كون أن هذه الولاية ولاية جبلية.

شكرا، ثانميرث.

السيد الرئيس: شكرا للسيد موسى تمدارتازا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الوهاب بن زعيم.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا.

السيد رئيس المجلس المحترم،

معالي السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الصحافة.

في بداية مداخلتي ونظرا لأهمية الشق الاقتصادي سأطرح الإشكالية بكل شفافية وروح المسؤولية.

السيد الوزير الأول، البرنامج هائل، رائع، والإجراءات التي جئتم بها جيدة وممتازة ونحن نشعر بالأمان والطمأنينة لمخطط الحكومة، ولكن الإشكالية الوحيدة هي من يطبق ذلك؟ من سيقوم بتنفيذ هذا البرنامج؟ وهنا لا أتكلم عن الحكومة والوزراء بل أتكلم عن المديريات العامة والمديريات التنفيذية والولائية.

يؤسفني – السيد الوزير الأول والسادة الوزراء – أن نعلمكم بكل أسف أن التيار لا يمر ولا يصل إلى الممثلين التنفيذيين والولائيين، وأخص بالذكر المديريات التابعة لوزارة المالية، التجارة، الصناعة ووزارة السكن، أي الوزارات المكلفة بالاقتصاد والاستثمار وتطويره.

السيد الوزير الأول، كيف نريد أن نحقق نهضة اقتصادية وتنمية والمديريات لازالت تستقبل ساعتين في الأسبوع، وأيام الاستقبال وبالضبط أو بالأحرى ساعات الاستقبال اليتيمة يكون المدراء في اجتماع أو في جنازة؟

السيد الوزير الأول، الوضع الاقتصادي الصعب الذي تتكلمون عنه، لم يصل هؤلاء المديرين ومسؤولي الأقسام والذين لهم علاقة مباشرة مع المواطنين والمستثمرين الصناعيين.

السيد الوزير الأول، البيروقراطية، ملفات ووثائق غير منتهية، إجراءات صعبة، أصدقكم القول إن ذهنيات هؤلاء المسؤولين لن تتغير، مستحيل، تجد مدير تنفيذي في مكانه منذ أكثر من 20 سنة، وبالنسبة له لا توجد لا أزمة ولا هم يحزنون، وإمضاء ودراسة وثائق المواطنين آخر اهتماماته رغم أن هذه الوثائق ستدخل الخزينة العمومية.

السيد الوزير الأول، نحن متفهمون والحكومة كذلك

متفهمة، فالخطر يكمن عند بعض المسؤولين التنفيذيين، آلاف الاعتمادات والرخص والتصاريح ورخص البناء مغلق عليها، وتعرفون كيف تمر هذه الرخص أو بالأحرى كيف تسلم، لذلك سيدي – الوزير الأول – هنالك طريقتان لمحاربة هذه البيروقراطية: الأولى ـ وهي عصرنة هذه القطاعات خاصة الاقتصادية وأتساءل هنا كيف استطاعت وزارة العدل عصرنة قطاعها وكذلك وزارة الداخلية رغم شح الأموال والاعتمادات ونجحت في ذلك – والحمد لله – ولم تستطع وزارة المالية والصناعة والتجارة عصرنة قطاعها رغم توفر الأموال؟! في انتظار العصرنة – السيد الوزير– ومن أجل محاربة البيروقراطيين ولا أقول البيروقراطية هو تقنين الإجابة عن الملفات، بمعنى مدة تحديد الإجابة عن الملفات والاعتمادات والرخص بمدة زمنية واضحة، وأن يكتب على الطلب بعبارة واضحة وملزمة أنه إن لم يجب على هذا الملف بالسلب أو بالإيجاب يعتبر الطلب مقبولا، وألح هنا على العدالة الاقتصادية بين الجميع.

بالنسبة للعاصمة وجب وضع قانون أساسي أي وضع خاص بالنسبة للعاصمة، فلا يعقل أن تسير عاصمة البلد بـ 5 ملايين ساكن كولاية بها 200 ألف ساكن!! وأن يكون هناك رئيس بلدية للعاصمة.

القانون رقم 08 ـ 15، لم ينجح بكل صراحة – السيد الوزير الأول – لماذا؟ لوجود بيروقراطية كبيرة في التعامل مع الملف وعدم وجود عقود الملكية، مثلا في العاصمة حوالي 800 ألف ملف لم يفرز منها إلا 2٪، وذلك راجع لبيروقراطية مديرية التعمير للعاصمة، نعم مديرية التعمير بالعاصمة، فإن كان هناك ناقص (ـ 1) سم يرد لك الملف ويقول لك إنه مرفوض، وإن كان زائد (+ 1) سم يقال لك الطلب مرفوض، مدير التعمير على مستوى ولاية العاصمة أوقف التنمية وكل شيء مرفوض بالنسبة إليه.

بالنسبة لاسترجاع الأموال في السوق الموازية فيجب السماح للأموال بالدخول في البنوك، فمثلا شراء العقارات يتطلب استعمال الصك، وهذا أمر غير معقول، فهنا – السيد الوزير الأول – نطلب أن يستثنى الصك في المعاملات العقارية والكبرى خاصة في الشراء، وخروجها يكون بالصك.

بالنسبة للجنة المستقلة لتقييم أداء الحكومة، أرى أن ذلك يتعارض مع الدستور، لأن البرلمان فقط السيد في مراقبة عمل الحكومة إلا إذا كان نصف أعضائها من البرلمان حينها يكون له الشرعية والقوة في المراقبة، وفي ضبط الميزانية وبيان السياسة العامة.

وفي الأخير إسمحوا لي السيد الوزير الأول، إن آلاف الجامعيين والمهندسين والطلبة أملهم فيكم كبير في خلق الثروة، لأنه فقط بخلق المؤسسات والثروة نخلق مناصب العمل.

السيد الوزير الأول، بالنسبة للتمويل غير التقليدي ولمدة خمس سنوات، لأنه حتمي وليس كل الحل – إن شاء الله – سوف تواكبه إصلاحات اقتصادية، وهنا ألح على أن يكون علاج غير تقليدي، فإن كان هناك تمويل غير تقليدي نتمنى أن يكون علاج غير تقليدي للبيروقراطية أو سلاح غير تقليدي لهذه البيروقراطية، لكي يتسنى بعد خمس سنوات تكون هناك مؤسسات إقتصادية قائمة.

السيد الوزير الأول، نتمنى لكم التوفيق والنجاح ونحن مجندون مع برنامج فخامة رئيس الجمهورية وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ الكلمة الآن للسيد عبيد بيبي.

السيد عبيد بيبي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم.

في البداية أود أن أشير إلى أن مخطط عمل الحكومة الذي عرضه علينا الوزير الأول، والذي جاء من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، لم يتضمن جميع التفاصيل المتعلقة بمختلف القطاعات ذات الصلة به، حيث لم يعط لنا فرصة الاطلاع على تفاصيله بدقة.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة في القطاع الصناعي، إلا أننا نلاحظ غياب نموذج فعلي وحقيقي يمكن الاعتماد عليه للخروج من الأزمة المالية الصعبة التي تمر بها بلادنا في الوقت الراهن.

إن التساؤل الذي يطرح هنا هو سبب تجميد بعض

المشاريع ومنها الطريق السيار الخاص بالهضاب العليا، والمشاريع الأخرى التي وصل إنجازها ما يقارب 50 ٪ أو أكثر، علما أنه توجد العديد من المشاريع الأخرى في مناطق الوطن تم الانطلاق في إنجازها، نحن نتساءل يا هل ترى توجد بعض الولايات جمدت مشاريعها وفي ولايات أخرى نرى انطلاق المشاريع بها!!

لذلك ندعو إلى العمل على تحقيق التوازن فيما بين الولايات في إنجاز مختلف المشاريع المجمدة للمساهمة في التنمية الوطنية، لذلك نقول هل يوجد تخطيط من جانب الحكومة للاستمرار في إنجازها؟ لأن هناك مؤسسات وصلت الأشغال بها نسبة 60٪ ثم توقفت، أما في ولايات أخرى فمازالت مستمرة بصفة عادية دون مشاكل !

وبخصوص قطاع التشغيل، فإن السياسة المنتهجة حاليا لم تؤت ثمارها، لذلك ندعو الحكومة للعمل من أجل خلق مناصب شغل دائمة، بدلا من مناصب العمل الظرفية وعلى رأسها عقود ما قبل التشغيل.

زيادة على هذا نتساءل حول مستقبل المعامل التي أغلقت في سنوات التسعينات ولم تفتح إلى يومنا هذا؟ فهل أخذت الحكومة بعين الاعتبار هذا المشكل ؟

أما بخصوص قطاع الفلاحة، فبودي التذكير أن ولاية خنشلة ولاية فلاحية بامتياز، غير أن المشاريع المخصص للنهوض بهذا القطاع مجمدة خاصة ما يتعلق منها بالكهرباء وشبكات الطرقات، مما أثر سلبا على القطاع الفلاحي بهذه الولاية، علما أنه لو تم الاهتمام بشكل كاف بقطاع الفلاحة بولاية خنشلة لساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي، نظرا لمردودية الطبيعة.

خلق مناصب شغل دائمة، والمساهمة في النهوض باقتصاد البلاد، وقد كان وزير الفلاحة في زيارته الأخيرة للولاية كان قد عاين وضعية القطاع الفلاحي ووقف على مختلف الصعوبات التي يواجهها الفلاحون على جميع المستويات.

وفي هذا السياق، نطلب افتتاح المدرسة الوطنية العليا للغابات بولاية خنشلة، وألح وأكرر افتتاح المدرسة العليا للغابات بولاية خنشلة والتي تم الانتهاء من عملية إنجازها لكنها تبقى مغلقة إلى حد الآن.

بالنسبة لسد بابار الذي أنجز منذ سنوات لكنه لم يعط منتوجه أي مسألة الماء على مستوى أربع أو خمس بلديات، ولذا نطلب من سيادة الوزير الأول أن تكون تعليمات صارمة، لأن المنطقة وكذلك الفلاحون محتاجون إلى الماء وخاصة الماء الشروب.

نرجع إلى القدرة الشرائية للمواطنين، هذه القدرة الشرائية التي تنهار يوميا، ويجب على الدولة أن تأخذ بعين الاعتبار، وبالأخص مداخيلها سواء الوطنية أو على المستوى المحلي لكي تقوي أموال الخزينة العمومية، نظرا لتضرر المواطن (لقد وصل السكين إلى العظام)، ولذا نرجو ونطلب من الدولة أن تقف معنا لكي نعيد إدخال أموال الدولة المتواجدة بالخارج.

بعض النقاط التي تكلمتم عنها – سيادة الوزير – نود أن تطبق ميدانيا حتى تكون باستطاعتنا أن نعطي إجابة فعلية للمواطنين، لأن الحكومات كلها تعمل لصالح المواطن ولصالح الشعب ولصالح الدولة الجزائرية، وبهذه المناسبة نهنئكم ونتمنى لكم النجاح في برنامجكم الذي أردنا أن يكون برنامجا حقيقيا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبيد بيبي؛ الكلمة الآن للسيد جمال سعيد.

السيد جمال سعيد: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس المحترم،

معالي الوزير الأول،

أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

فيما يخص قطاع التعليم العالي وحسب ما ورد في مخطط الحكومة وحسب المادة 33 الفقرة (3ـ1)، ماذا يقصد بتقليص مدة الدراسة مع العلم أن شهادة الليسانس الكلاسيكية قد تم تحويلها إلى نظام (LMD) بثلاث سنوات بدلا من أربع؟

ماذا تعنون برفع نسبة التأطير في صنف الماجستير مع العلم أن نظام الماجستير قد حذف منذ ما يقارب 10 سنوات؟

قطاع الفلاحة:

– إدماج الفلاح الحقيقي في الدورة الإقتصادية،

– ترشيد القرارات من حيث شروط الدعم والتي أصبحت فوضوية كأن ترى سكنات فوضوية ريفية وسط السهول، مما يجعل من مساحة السهول تتقلص بحكم ما يحيط بالسكن والطريق المؤدي إليه وصعوبة وصول الكهرباء والماء، كأن ترى دعم أشجار الزيتون في المساحات المعروفة بإنتاجية الحبوب، ومساحات كبيرة مسقية بإنتاج الكماليات في حين أن سقي الحبوب لا يكلف إلا القليل.

ـ دعم القطاع من خلال التنازلات عن الضرائب المرتبطة وحقوق الجمركة على الصوجا والحبوب التي تدخل في أغذية الأنعام، والتي أفرزت دعم الموردين لا غير، بحكم أخطاء إدارية وسوء تسيير الملف، ودعم الحبوب الموجهة وفرض تسعيرة على الحبوب المنتجة جعل الفلاح يتخبط في المشاكل الإنتاجية والمداخيل، مما جعله يتخلى عن القطاع تماما والدليل على ذلك هو أنه لماذا يتوجه المستثمرون في غرب البلاد مثلا إلى إنتاج الحبوب بدلا من الحوامض والعنب؟

ـ رؤوس الأغنام: إن الحديث عن تربية الأغنام خطأ استراتيجي يقع فيه العديد من المحللين، لأن الحديث الصحيح يتمحور حول إنتاج الأغنام وحظيرة 26 مليون رأس لا تمثل إنتاجا بل حظيرة، تستهلك ما يستورد من أغذية الأنعام، فالحديث الحقيقي هو كم يمثل رأس الغنم الواحد من الاستهلاك لهذا الغذاء المستورد؟ وهل باستطاعتنا إحلال مادة الصوجا والشعير؟

سيدي الرئيس، إن رأس الغنم هو التحصيل الحاصل لكمية أغذية الأنعام وإنني لأرى أن هذا الملف هو أهم ملف لإنقاذ الحكومة.

القطاع الفلاحي المتطور يعطينا صناعة غذائية متطورة وكذا أمن غذائي لدولة متطورة، وذلك يستلزم ترشيد حقيقي للقرارات وليس للنفقات، ويستلزم أيضا ثورة زراعية جديدة، بداية بالتشريع الحقيقي للقطاع وجعل هذا القطاع في مصف الوزارات السيادية، فلا يعقل بأن تبقى المديريات الفلاحية على مستوى الولايات بعيدة كل البعد عن مثيلاتها في القطاعات الأخرى من حيث ميزانية التسيير مع دراسة إمكانية تقديم التراخيص لاستغلال بعض المساحات التابعة لمحافظة الغابات، من أجل غرس الأشجار المثمرة بدفتر شروط يضمن نوعية الأشجار وحماية الغابات وهو نوع من أنواع (TPF).

المالية: (القرض والنقد) موازاة قانون القرض والنقد تستلزم ما يلي:

ـ تحديث تسيير قطاع الضرائب الذي أصبح لا يواكب العصر من حيث التحصيل والدفع الإلكترونيين وتعميمهما، وفرض ضرائب جديدة في الأسواق المتواجدة على الفضاء الأزرق، مثلا: ليست بمنأى من خضوع الضريبة كما تجدر الإشارة إلى عدم وجود ليونة من التصريحات للمداخيل لدى عدة قطاعات، نذكر منها الفنادق والمنتجعات السياحية في السواحل شهري جويلية وأوت، وحركية التجارة مع الدخول الاجتماعي مما يستلزم تدخل فرق الضرائب والتجارة،

ـ تعميم العمل بالبطاقات الإلكترونية للقطاعات ذات الأولوية من حيث السيولات النقدية على غرار نفطال وسونلغاز، الجزائرية للمياه، الضرائب والجمارك..إلخ، وهذا من أجل ضمان سيولة أكبر في الدورة المالية،

ـ التعجيل بعملية الامتصاص وإعادة ضخ النقود والموازاة تفاديا لأي تضخم نقدي غير متوقع لما تقتضيه السياسة النقدية الحكيمة،

وأخيرا يعتبر اعتماد التمويل غير التقليدي هو الوسيلة الأنسب مادام أن حركة البنوك تتناقض مع ركود الاقتصاد، فالأولى هو تمويل بنوك الخزينة العمومية.

– التضامن:

– التحويلات الاجتماعية: لقد سبق لي وعبر عدة تدخلات على مستوى هذا المجلس الموقر بخصوص عدم جدوى معظم الأجهزة المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية، التابعة لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، بالإضافة إلى عدم التنسيق المحكم بين مصالح الوزارة ومصالح هذه المديرية من خلال تواجد جهازين مختلفين خاصين بفئة المعاقين يسيران بطريقتين مختلفين تماما من حيث نسبة الإعاقة، ومن ناحية التمويل وكذا من ناحية النصوص التنظيمية والمتداخلة.

ـ وجود أجهزة تهتم بالمقاولاتية وتهتم بدعم الشباب، في حين أن هذه المشاريع مفلسة لأصحابها من جهة لا تعتبر من حيث الاختصاص أصلا لهذه الوزارة، وأخص بذلك مشاريع الجزائر البيضاء و... من حيث القانون الأساسي لهذه المديرية والتي تسير بالمجلس التوجيهي ومجلس

مراقبة دون الرجوع إلى المراقب المالي، في حين أن الأموال المرصودة لهذه الولاية تمر عبر وزارة المالية.

الري: إستفادت ولاية مستغانم من مستثمرات فلاحية بمنطقة الحاسية البرجية، حيث قامت الدولة بإقامة إنجاز دراسات خاصة بجلب المياه الصناعية من طرف (ANIREF) ومديرية الري بمستغانم وهي على وشك الإنتهاء، فننتظر تسجيلها لتزويد المنطقة الصناعية حوالي 470 هكتار، وحوض حليب بمقدار 1700 هكتار، إضافة إلى ثلاث مناطق نشاط بنفس المنطقة لتشجيع الاستثمار؛ بمستغانم سوق للخضر موجود ببلدية صيادة وقد تقرب إليه العمران، وكذا يوجد سوق ببلدية سيرات مكتظ بالتجار، وينشط فوضويا ومداخيله معتبرة، لماذا لا نسوي وضعيته وندخله في نظام الضرائب والمداخيل للبلدية؟ وكذا ملف أودع بمديرية التجارة طالبا سوق مماثلة في منطقة عين سيدي الشريف وبهذه الأسواق البلدية تضمن نوعا ما مداخليها.

كما نلتمس من الحكومة تسوية وضعية الأسواق المنتشرة عبر الوطن؛ وفي الأخير لحصد الأموال...

السيد الرئيس: شكرا للسيد جمال سعيد؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم سليماني.

السيد عبد الكريم سليماني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إسمح لي السيد الوزير الأول، أني لا أستطيع أن أهنئك، بل أدعو لكم ولطاقمكم الحكومي بضبط النفس والصبر الجميل مصداقا لقوله تعالى : بعد بسم الله الرحمن الرحيم من سورة العصر «والعصر إن الإنسان لفي خسر، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر». صدق الله العظيم.

حتى يكون الله لكم رفيقا ومستعانا في تجنيب بلادنا شر الأزمات والنكسات ومكر المتربصين.

سيدي الوزير الأول، وصلنا لزمن أين البترول انخفض والدينار انخفض، ومعنويات المواطن الجزائري انخفضت كذلك، ولرفع معنوياته، لابد من إجراءات مبنية على الواقع وقابلة للتجسيد، فالمواطن من هو؟ هو الفقير، هو الغني، هو الضعيف، هو القوي هو الناضج هو المتهور، هو البالغ هو القاصر، هو الرجل، هي المرأة، كلهم سواسية حسب ما نصه الدستور الجزائري؛ العامل في الشركة أو أي مكان آخر، في آخر الشهر ينتظر راتبه، لما يطلب المستثمر تجسيد مشروع معين لابد عليه ألاّ يصطدم بالعراقيل الإدارية والمشاكل البيروقراطية، حتى المريض المسكين ، حتى المريض إذا مرض يأمل أن يجد أين يعالج.

بصفة عامة، المواطن الجزائري يريد تحسين أوضاع معيشته وأوضاعه الاجتماعية، لكن كيف أجيب عن هذه الانشغالات؟

أجيب عليها من خلال مخطط عمل الحكومة الذي اطلعنا عليه:

إن مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية هو تواصل مع المخططات السابقة، لأن البرنامج واحد عبر السنوات كونه تجسيد لرؤية واحدة.

السيد الوزير الأول، إن مخطط عمل الحكومة وفي جميع مجالاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية له هدف واحد وهو استقرار الدولة الجزائرية والحفاظ على أمنها وخدمة شعبها، فهذا المخطط لا يختلف عن المخططات الأخرى السابقة، لكن ما يختلف الآن هو أن البلاد حاليا تعيش في مأزق بسبب الأزمة المالية السابقة، بسبب عجز في الميزانية، بسبب هبوط البترول لأنه الممول الرئيسي للخزينة، وعليه وجب التعامل مع الموقف بطريقة ذكية وحتمية، فهي مهمة صعبة، وليست بالمستحيلة على دولتنا التي تجاوزت محنا أكبر من هذه، فالمال هو أساس التنمية إذ يجب إيجاد استراتيجية قصيرة المدى وهو ما تجسد عبر مخطط الحكومة في مشروع قانون القرض والصرف.

صحيح أن تمويل الخزينة العمومية بالطريقة غير التقليدية، وهي الخطة الجديدة في بلادنا والمعمول بها في بلدان أخرى، هي طريقة قد تأتي بثمارها وذلك بتوفير كل الشروط والمناخ المناسب لإنجاحها، وهذا باتباع كل التدابير والمواد المنصوصة في القانون المتمم هذا من جهة، ومن جهة

أخرى على الذين مازالوا يختلسون أموال الشعب حبذا لو يتوقفون (ماذابيهم يحبسوا)، والسارقون الذين لم يكشف أمرهم بعد حبذا لو يستحون ويتراجعون عن أفعالهم هذه، وأصحاب الرشوة أن يخافوا الله ، وعلى المرتشين أن يخافوا الله.

والذي يستيقظ صباحا ليذهب إلى العمل فليفعل ذلك، لأن الصدق في العمل مبارك فيه.

سيدي الوزير الأول، كنت معنا صريحا وقلت لنا الحقيقة عن الوضع العام، وجاء دوري لأتكلم بصراحة وأقول بعض الحقيقة التي تتعلق بولاية بومرداس، أما البعض الآخر سوف أطرحه على الجهات المعنية؛ وبما أن الخزينة العمومية سوف تنتعش من خلال هذا التمويل غير التقليدي وما يدفعني ويشجعني إلى طرح انشغال تقليدي، بصفتي ممثلا عن ولاية بومرداس :

سيدي الوزير الأول، في سنة 2012 كنتم على رأس الحكومة ووعدتمونا إن لم تنس، كنتم قد أعطيتمونا منطقة صناعية، لكن لما غادرت توقف المشروع وغابت حتى الفكرة، لأن هذه المنطقة الصناعية المتواجدة بالزعاترة بدائرة برج منايل في الجهة الشرقية لولاية بومرداس كانت المتنفس لهذه الجهة التي تعاني الركود ونتمنى أن ترجع.

أما بالنسبة للسكن فقد طرحته في المناسبات السابقة، كان السيد الوزير الأول السابق قد وعدنا بـ 12 ألف وحدة سكنية للقضاء على الشاليهات، لكن لم نستفد سوى من 04 آلاف سكن وبقيت 08 آلاف، وهم الآن بصدد القضاء على الشاليهات على حساب السكن الاجتماعي فالأمر يتجاوز السلطات المحلية لأن الموجود قليل.

فيما يخص الصحة العمومية كنت قد قلتها سابقا وهنا أعطيكم مثالا : المرأة الحامل تعاني لحظة ولادتها ووضع حملها تلك الليلة، فاعلموا أن زوجها في بومرداس يتوجع ليلة قبل ذلك اليوم...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم سليماني؛ الكلمة الآن للسيد محمد عمارة.

السيد محمد عمارة: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيد دولة معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء هذا المجلس الموقر،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، إن مشروع مخطط عمل الحكومة والذي هو بين أيدينا، جاء في ظرف استثنائي تعيشه بلادنا حيث وضع آليات وأدوات لتمويل الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى، بغية أن ينهض ويقف على رجليه.

وما نخشاه – سيدي الوزير الأول – أن تكون هنالك مسكنات عابرة ندفع ثمنها ولو بعد حين.

أما فيما يخص الاستدانة الداخلية ففكرتنا عوض أن نلجأ إلى الخزينة العمومية فبإمكاننا أن نتبنى فكرة العفو الجبائي المشروط، وهنا يطرح السؤال، كم هو حجم المخلفات الجبائية التي لم تدفعها المؤسسات والشركات والهيئات المختلفة؟ فلو تدفع هذه الأخيرة خلال سنة نسبة 50٪ من الجباية وتعفى من 50٪ الأخرى، ستنفجر خزينة الدولة بأموال ضخمة عوض أن نلجأ إلى طبع النقود.

وبما أن الجزائر – سيدي الوزير الأول – هي ثاني أهم الدول العربية من حيث احتياطي الذهب، فما هو مقدار هذا الاحتياطي؟ وما علاقته بقانون القرض والنقد؟

سيدي الرئيس،

معالي دولة الوزير الأول،

وتماشيا مع مواصلة الإصلاحات المالية والجبائية المحليتين، وجعل الجماعات المحلية تلعب دورا في بعث الحركة الاقتصادية، فلابد من التفكير في جعل البلدية مستفيدة من الجباية حتى ولو كان المشروع تقوم به شركات كبرى، والتي تقوم بتسديد الجباية على المستوى المركزي، مثل مشروع شرق ـ غرب والذي لم تستفد منه بلدتي بن عمار والقصدير المتواجد على ترابها.

أما فكرة التمويل غير التقليدي فيجب – سيدي الوزير الأول – أن يصب في استثمارات مقيدة وليس في تمويل التسيير والإنجازات كي يعطي للاقتصاد حركية قوية وفعالة، ويعطي كذلك لمخطط عمل الحكومة مكانة وقوة واستقرارا.

معالي دولة الوزير الأول،

إننا نرى في فتح المطارات المغلقة دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية ورفع الوعي المجتمعي بالقضايا

الاقتصادية بصفة عامة، ومن خلال هذا فإننا نطالب بفتح مطار الشيخ بوعمامة بمدينة المشرية، والذي بات مغلقا لسنوات وسنوات، وذلك لفك العزلة عن مواطني ولاية النعامة وكذا جلب أكثر عدد من المستثمرين للولاية.

أما بقطاع التربية الوطنية، فلا ينكر جاحد مجهودات الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة من أجل النهوض بهذا القطاع وكذا الإصلاحات المبذولة من طرف الوزارة المعنية، لكن – سيدي معالي دولة الوزير الأول – إن أبناءنا في ولاية النعامة وخاصة البلديات الحدودية كجنين بوزرق وعين بن خليل وعسلة يعانون من عدم توفر مراكز اجتياز شهادة البكالوريا، ومن هنا نناشدكم بوضع حل استثنائي للبلديات الحدودية، لأن شروط اللجنة المختصة على مستوى الوزارة المعنية مجحفة في حق البلديات والثانويات المتواجدة عبر الشريط الحدودي، والتي تعاني من بعد المسافات مقارنة ببلديات وثانويات الشمال، فثقة وآمال البلديات الحدودية فيكم – سيدي الوزير الأول – كبيرة وكبيرة جدا في فك الغبن عنهم.

دون أن ننسى ما تعانيه مدارسنا الإبتدائية والمطاعم المدرسية من نقص اليد العاملة وخاصة المدن الكبرى كعين الصفراء والمشرية والنعامة والبيوض.

أما بخصوص قطاع السياحة، سيدي معالي دولة الوزير الأول، فإن التخطيط السياحي هو المنفذ الوحيد الذي يستطيع أن يكون البديل الأهم لقطاع المحروقات، فهو ينظم إدارة الموارد السياحية ويمنع هدر الإمكانات السياحية، إذ يجب علينا التنسيق بين العوامل البشرية والعوامل المادية من رؤوس الأموال وما تملكه الدولة الجزائرية من مناطق أثرية وسياحية في عدة ولايات من بينها ولاية النعامة، وما تزخر به بلديات تيوت ومقرار وسفيسيفة وعين بن خليل وعين ورقة، وتكملة لكل هذا فيجب علينا ألاّ ننسى العمل على إعداد منظومة ترويجية قادرة على استقطاب أسواق سياحية.

وأخيرا، قطاع السكن، فرغم كل مساعي الحكومة الجزائرية في هذا القطاع وبعد قراركم – سيدي الوزير الأول – والمتعلق بمواصلة توزيع برامج السكن بمختلف صيغه بما فيه السكن الريفي، فإن المواطنين وخاصة مواطني ولاية النعامة قد استبشروا قراركم خيرا، لكن أريد أن أنوه – سيدي الوزير الأول – أن هناك العديد من المستفيدين من الإعانة المالية (FNPOS) بولاية النعامة، والذي يفوق عددهم 3500 مستفيد قد تم إقصاؤهم من الإعانة نتيجة عدم التنسيق بين مصالح السكن ومصالح (FNPOS)، ناهيك عن التأخرات في صب الأموال، لذا نناشدكم من هذا المنبر – سيدي الوزير الأول – للتدخل العاجل لوضع حل لهؤلاء المستضعفين.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد عمارة؛ الكلمة الآن للسيد عبد الحليم لطرش.

السيد عبد الحليم لطرش: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول والطاقم الحكومي المرافق له،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد التحية والإحترام؛

وبعد تصفحنا للوثيقة المتضمنة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سجلنا بعض الملاحظات التالية:

أولا: نثمن عودة الحكومة للاعتماد في صياغة هذا المخطط على النموذج الجديد للنمو المصادق عليها من طرف مجلس الوزراء شهر جويلية 2016 بعد أن انسلخت الحكومة السابقة عن الالتزام به.

كما نثمن توجه الحكومة إلى تعزيز السيادة الوطنية اقتصاديا وماليا عن طريق منع الاستدانة الخارجية والبحث عن مصادر تمويل غير تقليدية، والابتعاد عن زيادة الضرائب وتقليص الواردات وتشجيع المنتوج المحلي، وإعطاء أولوية للمؤسسات الوطنية.

إن التخوف من انعكاسات اللجوء إلى تمويل الخزينة العمومية من البنك المركزي هو تخوف مشروع، ليس من الإجراء في حد ذاته بعد التطمينات المقدمة من طرف الحكومة، ولكن تخوفنا هو من التأخر في القيام بالإصلاحات المالية والاقتصادية التي يجب أن ترافقه، كما ننبه إلى ضرورة التحكم الجيد ومتابعة ومراقبة عملية الاقتراض من البنك المركزي، وتقييمه دوريا لتفادي أي

تأثيرات غير مرغوب فيها على الاقتصاد الوطني.

إن الظرف الاقتصادي الصعب الذي تمر به البلاد يتوجب تجنيد كل الطاقات والإمكانيات التي تزخر بها البلاد بعيدا عن الديماغوجية والشعبوية، كما يستلزم كذلك العمل على تغيير بعض الذهنيات الراسخة لدى المسؤول قبل المواطن، لأننا اليوم أمام فرصة لإعادة رسم المستقبل الاقتصادي للبلاد.

ثانيا: ونحن على مقربة من الانتخابات المحلية، فإننا نؤكد على ضرورة الإسراع في مراجعة قانون البلدية والولاية في إطار التغييرات التي تقتضيها الظروف الحالية، خاصة ما تعلق بإعطاء صلاحيات أكثر للجماعات المحلية من منتخبين وهيئات تنفيذية وتحرير المبادرات المحلية، كما ندعو إلى عدم التركيز على تعزيز اللامركزية في القطاع الاقتصادي وتشجيع الاستثمار فقط، وإنما توسيعها إلى ميادين ممارسة السلطة العمومية ولو بصورة تدريجية، دون المساس بالتوازنات الكبرى للبلاد.

ثالثا: وبخصوص تدعيم حرية الصحافة وحق المواطن في الإعلام فإننا ندعو للاهتمام أكثر بالصحافة الجوارية المكتوبة منها والمسموعة في ظل المشاكل الكثيرة التي تتخبط بها على غرار التموين والتأطير.

رابعا: أما بخصوص قطاع السكن فإن القانون 08 – 15 الخاص بتسوية البناءات المنتهية آجاله شهر أوت 2016، والتعليمة الواردة آنذاك الخاصة بتعليق العمل به الصادرة من طرف مصالح الوزير الأول، يحتاج إلى إعادة فتح هذا الملف من جديد والنظر فيه بصورة شاملة ونهائية قصد وضع حد لعشرات الآلاف من الملفات العالقة أمام اللجان الدائرية، أو حتى الملفات التي تأخر أصحابها عن إيداعها لسبب أو آخر.

خامسا: إن الحديث عن مواصلة ضبط سوق العمل ورفع قدرات الدعم لامتصاص البطالة يجب أن يسبقه تظافر جهود الجميع لإعادة قيمة للعمل لدى المواطن، وإعادة إنتاج قوة الإنتاج، حيث أصبح يبحث اليوم عن الربح السهل والسريع ليس على حساب الاقتصاد الوطني وفقط، ولكن على حساب قيم وأخلاق المجتمع.

سادسا: وإذا كان من صلب مهام البرلماني نقل انشغالات المواطنين فاسمحوا لي أن أنقل لكم بعض انشغالات مواطني ولاية جيجل:

أ- إن نعمة استفادة المواطن من سكن بولاية جيجل سرعان ما يتحول إلى نقمة بسبب نقص هياكل المرافقة بالتجمعات والأقطاب السكنية الجديدة، خاصة المؤسسات التربوية في ظل التجميد الذي مس مشاريع كثيرة بالقطاع.

ب - وبقطاع الصحة فإن الهياكل المتواجدة بالولاية أصبحت لا تلبي احتياجات المواطن، خاصة أن التجميد مس مشاريع عديدة بسبب بيروقراطية الإدارة المحلية على غرار مستشفى جيجل وبلغيموز وعدة عيادات متعددة الخدمات، ضف إلى ذلك المستشفى التعويضي بالطاهير.

ج - إن المشاريع المهيكلة بولاية جيجل على غرار مركب الحديد والطريق الرابط بين ميناء جن جن والطريق السيار، سيعطيان الدفع الحقيقي للتنمية بالولاية، وللأسف فإن أشغال نقل الحجارة لمشروع نهائي الحاويات الذي سيقدم إضافة للاقتصاد الوطني تحول إلى نقمة على سكان بلدية أولاد رابح الجبلية النائية، لتسببه في تدهور الطريق الولائي رقم 41 الذي سيؤهلها أن تكون معزولة ونحن على أبواب فصل الشتاء، فرغم استفادتها من مشروع إعادة التهيئة سنة 2013 بعد زيارة رئيس الحكومة آنذاك، إلا أن تماطل الإدارة المحلية في تجسيده أدى إلى تجميده.

ولهذا فإننا نبلغ صرخة أكثر من 15000 مواطن قصد رفع التجميد عنه في أقرب وقت.

د - أما قطاع الشباب والرياضة، وقطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وبسبب المشاكل الكثيرة التي يعاني منها القطاع فأفضل تأجيل التطرق إليها بمعية زملائي البرلمانيين عن الولاية، ستناقش بشكل مباشر مع السادة وزراء القطاعات بعد أن يتم الرد عن طلبنا لتحديد موعد لذلك.

أخيرا، ومن هذا المنبر فإننا نحيي قوات الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، وكل أسلاك الأمن الساهرة على الحفاظ على أمن واستقرار البلاد في احتواء مختلف التهديدات الداخلية والخارجية، والتي لا يمكن أن تكتمل إلا بانخراط المواطن في هذه العملية، كما نشيد بالسياسة الرشيدة للبلاد والحكيمة بقيادة فخامة رئيس الجمهورية.

كما نثمن ما جاء به هذا المخطط قصد تجاوز الظروف الاقتصادية الصعبة في خطاب صريح وواقعي، هذه اللغة التي نتمنى أن تكون عنوان عمل هذه الحكومة.

بالتوفيق للجميع في أداء مهامه والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحليم لطرش؛ الكلمة الآن للسيد محمد بوشلاغم.

السيد محمد بوشلاغم: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي أعضاء المجلس الموقرون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أفتتح مداخلتي بتقديم، أولا، لكم وللشعب الجزائري والأمة الإسلامية جمعاء، تهاني السنة الهجرية الجديدة 1439، سائلين الله عز وجل، أن يجعل منها سنة يمن وبركة علينا أجمعين.

وتقديم – ثانيا – للسيد الوزير الأول المحترم ولأعضاء التشكيلة الحكومية، تهانينا العميقة على الثقة التي حزتم عليها من لدن فخامة رئيس الجمهورية.

وعليها نتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في خدمة الجزائر وشعبها الأبي.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

بادئ ذي بدء، نحن في التجمع الوطني الديمقراطي مدركون تمام الإدراك حجم التحديات التي تنتظر الحكومة في جميع الميادين، وأن مخطط العمل الذي وضعتموه نقدر على أنه يستجيب للمتطلبات التي تمر بها البلاد، لغاية الارتقاء بما هو منتظر منها من قبل فخامة رئيس الجمهورية ومواطنينا، وبما تقتضيه شؤون الدولة.

تيقنوا معالي الوزير الأول، أنكم ستجدون من منتخبينا كل السند والدعم والنصح اللازم، الذي سيمكنكم وطاقمكم الحكومي من الاضطلاع بمهامكم النبيلة في أحسن الظروف وعلى أحسن وجه، إذ نعتبر أنفسنا وإياكم مسؤولون على مصالح الدولة الجزائرية وتطورها وازدهارها، بحكم ماضيها المجيد ومستقبلها المنير لما تكتسيه من طاقات بشرية ومادية معتبرة، وبما يتحلى به مسؤوليها من حكمة وقدرة واقتدار وحب الوطن، بما يضمن المحافظة على سيادتها واستقرارها وأمنها.

ونحن إذ نناقش مخطط عمل الحكومة المعروض بين أيدينا اليوم، ما عسانا إلا أن نثمنه على اعتبار أنه يستند على برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي يحدد الآفاق والمعالم والأهداف بكل وضوح؛ إلا أننا نصر في هذا السياق، على وجوب أن تكون الإجراءات والتدابير الموضوعة في مخطط عملكم عملية تتسم بالموضوعية لبلوغ المبتغى والحرص على نجاعتها في ظل الظروف الوطنية والدولية الحالية الصعبة، ومن ثم فإننا نثمن مرة أخرى ما احتواه مخطط عملكم منها المالية الجديدة المتمثلة في الاقتراض السندي، هذا ما سيمكن – لا محالة – الحكومة من مواصلة وتيرة الإنجازات العمومية والتسيير بما يضمن الحركية الاقتصادية والاجتماعية على الخصوص، وإننا لنرى أن مثل هذا الإجراء سيحافظ على السيادة الوطنية على اعتبار أنه يجنب اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لما لها من عواقب على الجبهة الاجتماعية وتأثير في القرار السياسي، لذا ندعو من هذا المنبر إلى التجنيد سويا لإنجاح هذا المخطط على أرض الواقع من خلال تظافر جهود الجميع، الطبقة السياسية والإجتماعية والقوى الحية للبلد.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

أرى أنه حان الوقت أن نراعي كرامة وعزة أولئك الرجال والنساء المقاومين من أفراد الجيش الوطني الشعبي ومصالح الأمن المسرحين، والفئات الأخرى من الشعب الذين سبلوا أنفسهم دفاعا عن الوطن وحرمته إبان العشرية السوداء، والتي أزالها قانونا الوئام المدني والسلم والمصالحة الوطنية اللذين أخذ قراريهما فخامة رئيس الجمهورية، لذا بات لزاما على الدولة إعادة النظر في الإجراءات المتخذة في حق هذه الفئة من المواطنين من تعويضات مالية وتكفل اجتماعي لائق بتضحياتهم.

وبالرجوع إلى قطاع النشاط، بودي التطرق إلى بعض الجوانب التي تخص ولاية البليدة، وفي هذا السياق أحرص على ضرورة مواصلة المجهود المبذول فيما يخص بناء الهياكل المدرسية بجميع أطوارها على مستوى الأحياء، لاسيما الجديدة منها وهذا لتغطية العجز المسجل، وعلى

ذكر الأحياء والمدن الجديدة أصبح من الضروري بمكان أن يرافق إنجاز هذه التجمعات السكنية، المرافق العمومية من مؤسسات تعليمية، إستشفائية، أمنية، دينية، خدماتية، رياضية، ثقافية وترفيهية، بما يضمن وسطا معيشيا لائقا للمواطنين والسكان وتوسيعها إلى الأحياء الأخرى.

نلح ونقترح لتسجيل ثانوية في بلدية الأربعاء بحي بلعوادي وحي سيدي صالح الذي يتجاوز عدد سكانها أكثر من 35000 نسمة، والمقترحة في الخريطة المدرسية منذ 2014، حتى يتسنى لمتمدرسي هذين الحيين وللتخفيف عنهما لبعد المسافة 8 كلم عن الثانويات المتواجدة ببلدية الأربعاء مركز.

في هذا الباب نرى أنه من الواجب إيلاء العناية التامة بالأطباء وبالممرضين المختصين من حيث التكوين، وزيادة تعدادهم بما يضمن تكفل صحي لائق بهم.

في مجال السكن نلح على ضرورة مواصلة المجهود الوطني، في بناء وتشييد المساكن بمختلف صيغها، وذلك لامتصاص العجز المسجل في هذا الميدان.

وفي نفس الموضوع ألفت الانتباه إلى الحيين المتواجدين بمدينة البليدة، حي سيدي عاشور بالقرب من محطة المصعد الهوائي، والآخر المسمى بحي الوريدة الهشين، المشيدين في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي خلال الحقبة الاستعمارية.

هذين الحيين يقطن بهما أكثر من 900 عائلة في ظروف جد سيئة، مما يتوجب في إطار إعادة الإسكان، منح قاطني هذين الحيين الأولوية في التكفل بهم من خلال توجيه حصة سكنية لشاغلي هذه المساكن.

أما عن طالبي العقار في إطار الإستثمار في ولاية البليدة، والذي يتجاوز عددهم أكثر من 1000...

السؤال المطروح أين وصل ملف منطقة النشاطات الذي أقترح أن يكون في الجهة الغربية للولاية، حتى يتسنى لنا نحن كنواب عن ولاية البليدة الإجابة المقنعة عن هؤلاء.

في الأخير، ننوه بحكامة وسداد مواقف الدبلوماسية الجزائرية وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية، فيما يتعلق بالنزاعات السياسية والأمنية التي تشهدها بعض البلدان العربية والمجاورة منها من اضطرابات مسلحة، التي أظهرت الأيام والتطورات الحاصلة في شأنها رجاحة القرار النابع من استقرار مبادئ الدولة الجزائرية.

وفي الأخير نشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر والسلام عليكم .

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوشلاغم؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أتقدم بالتهنئة الخالصة لمعالي الوزير الأول والطاقم الحكومي على الثقة التي منحها لهم فخامة رئيس الجمهورية، راجيا لهم كل التوفيق والنجاح في أداء مهامهم النبيلة خدمة للجزائر وكل عام والجزائر بألف خير.

بعد الاطلاع على مضمون مخطط عمل الحكومة يمكن القول على أن جميع المحاور لامست بشكل مباشر تطلعات المواطنين، كما ترجمت الأهداف الواردة فيه بوضوح روح وأهداف برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الرامي إلى جزائر قوية وآمنة من خلال آفاق طموحة لمستقبل البلاد ترتكز على تعزيز الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي هذا الصدد نهيب وبكل فخر واعتزاز باحترافية الجيش الوطني الشعبي وأجهزة الأمن بمختلف فروعها في مجال حماية الحدود وصون تراب البلاد، ويقظته تجاه خطط المتربصين والمتآمرين، كما أثبت دائما أنه جيش جمهوري حامي للدستور لا يعبث مع من تسول لهم أنفسهم المساس بأمن شعبنا ووحدتنا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

جاء هذا المخطط بعد التعديلات الدستورية الأخيرة وما تضمنته من إصلاحات عميقة، وفق عرض منهجي دقيق

مركز على تعزيز دولة القانون والحرية والديمقراطية وتعزيز الحكم الراشد وترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتحسين المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين والحفاظ على المكتسبات الاجتماعية وتدعيمها وتعزيز المجال الاقتصادي والمالي وتقوية وجود الجزائر على الساحة الدولية، وتحديث قدرات الدفاع الوطني وهي كلها محاور هادفة لضمان التنمية الشاملة المستدامة.

وأقف هنا كذلك لأنوه بالجهود الجبارة المبذولة من أجل مواصلة النهوض لبلوغ التنمية الشاملة من بناء للمدارس والجامعات ومراكز التكوين وشق الطرقات وإنجاز السدود والمطارات والسكنات والمستشفيات، ومضاعفة الأراضي الصالحة للزراعة، وما لازم ذلك من نصوص قانونية تنظيمية شملت جميع تلك القطاعات ولاسيما في مجال الاستثمار وتحسين ظروفه، وكذا إصلاح قطاع التربية وقطاع العدالة وتحديث جميع مرافق الحياة وتحسين الجانب المعيشي والاجتماعي.

مقابل كل هذا رأيت أنه من واجبي وبروح نقد بناءة أن ألفت انتباه معالي الوزير الأول إلى النقاط التالية:

1 ـ مما جاء في مخطط عمل الحكومة السماح باللجوء المؤقت والاستثنائي إلى مصادر التمويل غير التقليدية لتوفير السيولة النقدية وتغطية احتياجات الخزينة العمومية؛ إن نجاح الحكومة في هذا الحل يرتبط أساسا بضرورة توافقه وتزامنه مع حزمة الإجراءات التصحيحية الأخرى المتضمنة في النموذج الجديد للنمو الاقتصادي الذي أقره مجلس الوزراء على غرار ترشيد الإنفاق العمومي، وكذا الإجراءات التصحيحية على مستوى الهيكلة الاقتصادية والميزانية، مقابل هذا على الحكومة أن تكون على استعداد لأي تأثيرات عكسية أخرى كارتفاع الدين العمومي وانخفاض قيمة العملة المحلية، وما يترتب عن ذلك من ارتفاع في المستوى العام للأسعار وتدهور القوة الشرائية للمواطنين، وما سينجر عنه لاحقا من أزمات اجتماعية وأمنية وحتى سياسية.

2 ـ بالنظر للكتلة النقدية الكبيرة المتداولة خارج الأطر البنكية وأمام فشل كل التحفيزات الهادفة لاستقطابها، أقترح تطوير المنظومة المصرفية لتحتوي الصيغ التمويلية الحديثة، ومنح هامش من الحرية للبنوك الوطنية لتطبيق السبل التي تمكنها من جذب هذه السيولة لتشارك في الدورة الاقتصادية، كما حان الأوان لتوسيع تطبيق المالية الإسلامية في كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر.

3 ـ تعزيز الجهود الرامية إلى بعث سوق مالي حقيقي يمكن من استثمار رؤوس الأموال المدخرة، كالذهب والعملات والعقارات وتوجيهها للمساهمة في الاستثمارات العمومية والخاصة.

4 ـ وضع إجراءات صارمة لمحاربة المتهربين من الضرائب في سبيل تحسين تحصيل الجباية المحلية، كما أوصي باعتماد اللامركزية فيما يخص الضريبة على النشاط المهني.

5 ـ ترشيد الإنفاق العمومي ومحاربة التبذير وتبديد المال العام.

6 ـ إعادة النظر في الطريقة المعتمدة في الدعم العمومي والتحويلات الاجتماعية حتى يذهب لمستحقيه دون غيرهم، وعدم المساس بالتوجه الاجتماعي للدولة.

7 ـ تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية تجاه إفريقيا ودول العالم الثالث.

8 ـ إستكمال مشروع السكة الحديدية وازدواجية الطرق نحو ولايات الجنوب والجنوب الكبير.

9 ـ حفاظا على بيئة صحية أوصي بضرورة إلزام الشركات البترولية بالقضاء على مخلفات حفر الآبار البترولية لما تسببه من آثار سلبية على البيئة وعلى صحة الإنسان والحيوان، راجيا منكم فتح تحقيق في هذا المجال، معالي الوزير الأول.

وتبعا لذلك أستسمحكم – معالي الوزير الأول – أن أنقل إلى مسامعكم الكريمة رسالة من سكان ولاية ورقلة مضمونها ضرورة مساهمة الشركات البترولية الوطنية العاملة في قطاع المحروقات بالولاية، في تطوير الحركة الرياضية وترقية الصحة العمومية عن طريق توجيهاتكم الكريمة لدفع هذه الشركات لتحقيق آمال الشباب في تمويل الفرق الرياضية لكرة اليد التي تنشط في القسم الوطني الممتاز والفرق الرياضية لكرة القدم، وكذا مساهمة شركة سوناطراك عن طريق فروعها بولاية ورقلة برعاية إنجاز المستشفى الجامعي المشروع المؤجل.

وفي الأخير، أرجو أن تحظى هذه النقاط باهتمام الحكومة، ويصل هذا المخطط للتجسيد النهائي والتخفيف من الأزمة المالية.

حفظ الله بلادنا الجزائر ورئيسها من كل سوء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة الآن للسيد سعيد كاشا.

السيد سعيد كاشا: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

دولة الوزير الأول المحترم،

معالي الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكرام،

السلام عليكم.

بداية أتوجه بالتهنئة والتبريك للسيد أحمد أويحي على اختياره لرئاسة الحكومة، وكما يعرف الجميع فإن السيد أحمد أويحي شخصية وطنية محنكة، متمرسة في تسيير دواليب الحكم والسياسة، يدير المهام والمناصب التي يتقلدها بثقافة رجل الدولة، غايته خدمة المصلحة العليا للوطن ويشهد له مساره المهني بذلك.

إنه رجل المهمات الصعبة، يلبي نداء الوطن كلما اشتدت الأزمات، لذلك علينا كبرلمانيين وأحزاب، ومجتمع مدني، ورجال أعمال ونقابات الالتفاف حول برنامجه ومد يد العون والتعاون والدعم له لمساعدته وطاقمه الحكومي للخروج من الوضعية الاقتصادية الصعبة والصعبة جدا، التي يمر بها الاقتصاد الوطني جراء انهيار أسواق الطاقة العالمية، وتأثير ذلك على ميزانية الدولة ككل.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أصبح من المستعجل والضروري البحث عن بدائل مالية جديدة، والاتجاه نحو المشاريع المولدة للثروة، والبرامج الخالقة لرؤوس الأموال والشركات المربحة، سواء مع المستثمرين المحليين أو الأجانب.

إن الوضعية الحرجة التي تمر بها الجزائر تحتم علينا الابتعاد عن التخويف والخطب البائسة والكلام المستهلك، بل علينا العمل بموضوعية وتغليب مصلحة الوطن والمواطنين قبل كل شيء لأن لنا جزائر واحدة، إذا نجحنا استفاد الجميع، وإذا خسرنا الرهان فالفشل للجميع لأننا في مركب واحد.

السيد الرئيس،

إن الوضعية الاقتصادية الحالية للبلاد تحتم علينا إيجاد بدائل مالية إضافية من شأنها تمويل الخزينة العمومية من ذلك:

1 ـ إصلاح المنظومة الجبائية ووضع آليات أكثر صرامة في محاربة التهرب والغش الضريبي.

2 ـ فرض ضرائب على أصحاب الثروة والرسوم على الأرباح، وعلى الصناعيين وغيرهم من الملوثين للبيئة.

3 ـ إعادة النظر في عمل البورصة باعتبارها المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي والتداول المالي، وللأسف بورصتنا تظهر جدرانها الخارجية وكأنها أطلال، ونشاطها المالي تقريبا منعدم.

4 ـ تنظيم سوق العملة الصعبة (سوق السكوار) عن طريق الإسراع في فتح مكاتب للصرف حتى تكون التبادلات مضبوطة، وتخضع عمليات التبادل للضريبة، ونعطي ثقة للمستثمرين خاصة الأجانب.

كما أقترح في الأخير أن تقوم الحكومة قبل طبع وإصدار الأوراق النقدية باستبدال الأوراق النقدية المتداولة خاصة من فئة 1000 دج و 2000 دج، حتى نتمكن من تقييم الكتلة النقدية الموازية والموجودة خارج مراقبة البنوك.

توجيه مشاريع (ANSEJ) وغيرها من البرامج الموجهة للشباب نحو الفلاحة والسياحة، باعتبارهما من القطاعات الدائمة والمنتجة للثروة وهما بدائل للطاقة، مع الإشارة أنه يمكن هنا الاعتماد على المهاجرين الأفارقة في القطاع الفلاحي والأشغال العمومية والبناء وفق إجراءات تنظيمية محددة.

وأخيرا، أتمنى صادقا أن تتجاوز الحكومة الحالية هذه العقبات وترسو بنا في شاطئ الأمان، والحمد لله فهناك رجال قادرون على الوصول إلى ذلك.

كما أتمنى أن تكون الانتخابات المحلية المقبلة عرسا ديمقراطيا وفرصة لانتقاء منتخبين قادرين على مواجهة التحديات الراهنة.

شكرا والسلام عليكم سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد سعيد كاشا؛ الكلمة الآن للسيد علي بلوط.

السيد علي بلوط: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة، المحترم،
السيد دولة الوزير الأول،المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة الزملاء أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام على مختلف مشاربهم.

بعد اطلاعي المعمق على فحوى ما جاء في مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، أود أن أنوه بالمجهود الكبير المبذول والمراد من خلاله الرقي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وذلك من خلال الحفاظ على أمنه واستقراره وتعزيز التعددية وبناء دولة القانون وتنشيط السياسة الخارجية.

غير أنني أسجل بعض الملاحظات حول هذا البرنامج والمتمثلة فيما يلي:

البرنامج جاء خاليا من الأرقام الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية التي بعد قراءتها وتحليلها نستطيع من خلالها الاستدلال على مدى التغير الحاصل في كل من (إرتفاع الأسعار، التضخم، معدل البطالة، معدل النمو...إلخ)، والحكم على مدى نجاعة هذا البرنامج.

مشكلة التمويل وتعديل قانون النقد والقرض 90 – 10، نلاحظ التخوف الكبير لكل المهتمين بالشأن الاقتصادي الأمر الذي انجر عنه تخوف واسع في المجتمع، وهنا أشير بأنه كان من الأجدر على السيد الوزير الأول أن يوكل شرح الجانب التقني للسيد محافظ بنك الجزائر باعتباره مستشارا ماليا، وكذلك هو الهيئة المخولة لوضع السياسة النقدية لتوضيح الرؤى وإزالة الشكوك، بالإضافة إلى أن الجزائر لديها حلول مالية بديلة أخرى على رأسها العمل الجاد على تحصيل الضرائب من خلال اعتماد آليات تكنولوجية حديثة للضغط على المتهربين والغشاشين.

أما فيما يتعلق بإنشاء مناطق صناعية، إذ نثمن هذه الخطوة إلا أننا نتساءل على الجوانب التقنية المرتبطة بالعملية (كمدة الإنجاز، المتابعة التقنية وطرق التمويل)، خصوصا ونحن نعلم أن الكثير من المشاريع السابقة لم تنجز في آجالها.

الإهتمام بقطاع السياحة وكلنا يقر بأن الجزائر بلد سياحي بامتياز لما تملكه من مقومات للنهوض بالقطاع السياحي (كسياحة موسمية، سياحة جبلية، سياحة دينية كزيارة الزوايا، كذلك سياحة المناطق الأثرية، السياحة الحموية...إلخ)، مع العلم أن العوائد المحصلة من السياحة بإمكانها تعويض ما تخسره من المحروقات.

القطاع الفلاحي والذي نتوقع من خلاله زيادة في المنتوج المحلي نتيجة لزيادة عدد السدود وتوسيع المساحات المسقية، بالإضافة إلى رخص الاستيراد التي من شأنها العمل على تشجيع المنتوج المحلي.

أما فيما يتعلق بالشغل ومحاربة البطالة فإن الحكومات المتعاقبة استحدثت جملة من الآليات للحد من البطالة غير أنها لم تكن كافية، لذا عليها توجيه هذه الآليات للقطاعات المنتجة وتفعيل القوانين المتعلقة بعلاقات العمل والتصريح بالعمال وضمان حقوقهم، وكذلك إعادة النظر في طرق خلق المؤسسات الصغيرة من خلال تجميع الطاقات لتتظافر الجهود لإنجاح أي مشروع مع ضمان زيادة العمال من خلال توسيع المشاريع.

أما فيما يخص الاستثمارات؛ نثني على مجهودات الحكومة في خلق مناخ استثماري مشجع، غير أننا نأمل في إعادة إطلاق المشاريع المجمدة، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الاستفادة العادلة بين مختلف الولايات حتى لاننمي ولاية على حساب ولايات أخرى.

وهنا يتساءل مواطنو ولاية تيسمسيلت، معالي الوزير الأول: متى يرفع التجميد عن مشروع إنجاز مستشفى 240 سريرًا، وإنجاز مقر ومستشفى 60 سريرًا بدائرة لرجام، لما لهما من أهمية كبيرة في رفع الغبن عن مواطني هذه الولاية، وكذلك تحسين ظروف العمل للقائمين على القطاع الصحي من أطباء وممرضين وإطارات؟

السيدات الفضليات،
السادة الأفاضل،

ومن أجل التغلب على مختلف المشاكل نوصي الحكومة بضرورة فتح كل قنوات الحوار مع مختلف شرائح المجتمع من أجل إيجاد الحلول الملائمة وإقناع بعضنا البعض، وذلك بخلق مواطن مناضل يكون سندا لدعم برنامج الحكومة.

إن الشموخ والشجاعة وحتى روح التضحية عند الضرورة هي القيم التي ميزت الشعب الجزائري عبر التاريخ، وهي نفسها التي سيرتكز عليها شعبنا لكي يتجاوز هذه المرحلة التي تميزها صعوبات مالية نتيجة لتدني مداخيل المحروقات، ونتغلب بعون الله على كل الصعوبات

التي تعيق مسيرة التنمية على جميع الأصعدة.

وفي الأخير، ثقتنا كبيرة في شخص دولة الوزير الأول لما يمتلكه من حنكة وخبرة وقوة الشخصية لتجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية، والسير بالوطن إلى بر الأمان.

شكرا وفقكم الله لما فيه صالح والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي بلوط؛ الكلمة الآن للسيد الزين خليل، (غائب)...

الكلمة الآن للسيد رشيد بوسحابة.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا سيدي الرئيس المحترم؛

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة والإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن الظرف المالي والاقتصادي الصعب الذي تمر به بلادنا اليوم، بل أقول منذ تقريبا أربع (04) سنوات أي منذ سنة 2014، بسبب تراجع مداخيل الخزينة العمومية بالعملة الصعبة نتيجة انخفاض مستمر لأسعار البترول في السوق العالمية للنفط، وانخفاض بالتالي الجباية البترولية، بالإضافة إلى نفاد صندوق ضبط الإيرادات في شهر فيفري 2017، وكذلك تآكل صندوق احتياطي الصرف بشكل سريع ومخيف، حيث انخفض هو الآخر بشكل محسوس وبلغ في شهر جويلية 2017 ما قيمته 105 ملايير دولار؛ كل هذا يجعل التركيز على الأمور الاقتصادية والمالية وكيفية معالجتها أولوية الأولويات، خاصة وأن فخامة رئيس الجمهورية كان قد شدد لدى تدخله في اجتماع مجلس الوزراء الأخير على ضرورة الإسراع في اتخاذ التدابير التي تحفظ للبلاد سيادتها الاقتصادية والمالية، وتعمل على إخراجها من هذه الأزمة بشكل تدريجي وهادئ، لأن الشعب الجزائري لا يستحق أن يعيش أزمة جديدة مثل التي عاشها في نهاية الثمانينات.

حقيقة، إن الأوضاع الاقتصادية والمالية لبلادنا ليست بخير، ولسنا وحدنا في عالم اليوم، نعاني من آثار هذه الأزمة، ونحمد الله ونشكره أن قيض لبلادنا وشعبنا رجلا عزيزا علينا جميعا وهو فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة الذي تنبأ بفضل حكمته البالغة وحنكته السياسية، وبعد نظره ورصيده من التجربة والخبرة في تسيير الأزمات، قلت تنبأ بهذا الظرف العصيب، واتخذ كامل الإجراءات الوقائية والاحترازية بأن خلّص الجزائر من عبء المديونية الخارجية؛ واليوم يدعو ويحث ويأمر الحكومة على عدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

إذن يجب على الحكومة أن تواصل عملها البيداغوجي بأن تصارح الشعب وممثليه وجميع شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين، كما تفعل اليوم من خلال تقديمها لمخطط عملها أمام نواب الشعب وممثلي الأمة، بكل حقائق الأزمة المالية، وتشحذ الهمم لتحقيق الوفاق و التضامن الوطني حول مساعيها للخروج من هذه الأزمة في ظل الهدوء والسكينة والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إسمحوا لي في ختام مداخلتي هذه أن أتقدم بأسمى عبارات التقدير والإكبار إلى جيشنا الوطني الشعبي، قيادة وأفرادا بجميع الأسلاك، خاصة أولئك المتواجدين على حدود البلد، يجابهون ويقارعون قوى الشر والإرهاب والتهريب وإدخال السموم، لهم منا أسمى آيات العرفان والامتنان، ولكافة أسلاك الأمن الأخرى، وندعو لهم في كل يوم بقوة العزيمة والثبات والتصدي.

ولا يسعني هنا أيضا إلا أن أثمن عاليا موقف جيشنا الوطني الشعبي الذي جاء على لسان قيادته، وبالحجة الدامغة الرد الجامع والكامل والشافي لإسكات الأبواق والأقلام المأجورة الداعية إلى زعزعة استقرار البلاد.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

إننا نجدد الولاء والوفاء لفخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، سي عبد القادر المالي، وندعم كامل خياراته السديدة وحكامته الرشيدة في قيادة البلاد، ونثمن

ونبارك مخطط عمل الحكومة هذا من أجل مواصلة تنفيذ برنامج فخامة الرئيس حفظه الله ورعاه، ونتمنى كل التوفيق لمنسق أعمال الحكومة، معالي الوزير الأول، السيد أحمد أويحيى رجل الدولة من الطراز العالي، ولكافة أعضاء الحكومة وجميع أعوان الدولة؛ وكان الله في عون الجميع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وشكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد بوسحابة؛ الكلمة الآن للسيد حميد بوزكري.

السيد حميد بوزكري: شكرا سيدي الرئيس،
بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،
معالي الوزير الأول المحترم،
السادة أعضاء الحكومة الأفاضل،
زميلاتي، زملائي السادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن الوثيقة الموجودة بين أيدينا والمتعلقة بمخطط عمل الحكومة وبعد التمعن والتدقيق في محتواها، خلصنا إلى أنه لابد من الالتفاف حول هذا المشروع الذي ضبط بكل حكامة ورزانة، ولا بديل لنا عليه؛ حيث جاء بتحديات اقتصادية واجتماعية لمواجهة الوضع الراهن.

إن الحلول الاقتصادية المقترحة لتعويض مداخيل البلاد المتذبذبة يستلزم الإسراع في تنفيذها بكل جدية والسعي إلى تحقيق الأهداف المرجوة، وهذا بالقضاء على كل أشكال البيروقراطية والتعسف الذي يعيق الاستثمارات، كما وجب تظافر جهود الجميع لمرافقة التنمية والسعي إلى تذليل كل العقبات ووضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار.

إن الشق الاقتصادي للمخطط شكل أهم ما تضمنته الوثيقة حيث أصبحت الحكومة ملزمة بتنويع مداخيل الخزينة العمومية، وإيجاد بدائل تمويلية والتي نراها حتمية ظرفية.

معالي الوزير الأول،

إن قطاع الفلاحة كما تعلمون هو رهان حكومتكم في تحقيق الاكتفاء الغذائي وتقليص فاتورة الاستيراد وبالإضافة إلى خلق مناصب شغل، كما نراه البديل الممتاز لقطاع المحروقات، إلا أن القطاع ببلادنا مازال يعيش نوعًا من الفوضى في العقار، وهذا ما يجرنا إلى أن نلفت اهتمامكم أن بلادنا تزخر بمورد بشري هام في غاية الكفاءة والإصرار على النجاح، وخاصة من الشباب الذين استفادوا من مشاريع هامة إلا أنهم يواجهون أزمة عقار لبلوغ أهدافهم، ويطالبون بمرافقة الدولة لمشاريعهم بمنحهم أراضي، وتسهيل تصدير منتجاتهم من الخضر والفواكه.

كما أن السياحة هي أيضا رهاننا ورهان الحكومة ونراها أكبر قابلية للتطور، إلا أنه تشهد نقصا في الهياكل ولم يحظ بالعناية اللازمة، إن تطوير القطاع لابد من أن ترافقه تنمية ملموسة من منشآت وطرق وتهيئة ووفرة مختلفة الشبكات، خاصة بالمدن الساحلية، كما نرى أن مناطق التوسع السياحي لا تزال حبرًا على ورق بمجرد اقتراحات منذ سنين ولم تشهد انطلاقة فعلية من تثبيت المشاريع.

إن الشعب الجزائري يعي ويتفهم الوضع المالي الصعب لبلدنا، إلا أن البعض من المسؤولين أصبحت حجته لتجاهل متطلبات الساكنة من ضروريات الحياة، خاصة فيما يتعلق بالأولويات مثل : التمدرس، الصحة، الطرقات وتوفير الكهرباء والماء الشروب.

إن سكان بعض المناطق خاصة النائية منها أكثر المتضررين من الأزمة لأنهم كانوا يأملون في تنمية متكاملة وشاملة، ترتقي بهم إلى نفس ظروف مواطني المدينة.

هنا أسجل تساؤلا فيما يخص السكنات الريفية، حيث تم تجميد هذا النمط الذي لقي استحسانا كبيرا وقضى على معظم السكنات الهشة بالأرياف، كما أنه ساهم في محاربة النزوح الريفي.

أما عن قطاع الصحة فإننا مرة أخرى ندعو معالي وزير الصحة، السهر على استغلال المرافق المتاحة وتوفير الإمكانيات البشرية والمادية، حيث نرى أنها فقط تحتاج إلى إرادة وتنظيم وتسيير عقلاني، أخص بالذكر على سبيل المثال قاعات علاج ومراكز صحية عديدة متواجدة بولاية الشلف، خاصة بدائرتي الزبوجة وبني حواء.

كما لا يفوتني أن أذكركم بالنقص الفادح في الأطباء الأخصائيين في طب الأطفال والنساء والجراحة العامة بمستشفى تنس والشطية، والصبحة وعيادة بني حواء.

أما عن وفرة المياه الصالحة للشرب – أستسمحكم سيادة الرئيس – ولولا أهمية هذه النقطة لما تطرقت إليها

في هذا المقام، حيث شهدت البلاد أزمة في توفير هذه المادة الحيوية في الكثير من المناطق، إلا أن الأزمة عرفت حدة كبيرة في بلدية بريرة ومناطق أخرى بالولاية كواد قوسين وبنارية وأيضا بلدية الظهرة، هنا أوجه ندائي للقائمين على القطاع لأخذ هذا الموضوع بجدية.

سيدي معالي الوزير الأول،

أيضا فيما يخص تحسين ظروف معيشة السكان، شاهدنا تدهورا كبيرا للطرق البلدية مع عدم قدرة البلدية على التكفل بها، وبما أننا بصدد إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018 نرجو تخصيص ميزانية لهذا الغرض.

إن تعويض البناء الجاهز بولاية الشلف – للأسف – مازلنا نعاني من هذه البنايات التي انتهت مدة صلاحيتها منذ مدة، وهنا أخص بالذكر منشآت تربوية، كمتوسطة بالزبوجة التي أصبحت لا تصلح تماما ومازالت تزاول بها الدراسة في ظروف كارثية، كما تتواجد بالولاية هياكل صحية وتربوية أخرى بنفس النمط.

للأسف – معالي الوزير الأول – ولايتنا لم تتحصل على منشآت تربوية وصحية في إطار البرنامج العادي، أغلبها وجهت لتعويض المؤسسات المنجزة بالبناء الجاهز، الذي مازلنا بحاجة إلى منشآت لتدارك العجز القائم ناهيك عن الوضعية الغير لائقة التي تتواجد عليها بعض المؤسسات.

وفي الأخير – معالي الوزير الأول – إن المتطلبات الاجتماعية للسكان تختلف من منطقة إلى أخرى، إلا أنه بالمتاح يمكن القضاء على عدة نقاط سوداء كثيرة، وتخلق نوعًا من الارتياح للسكان.

نشكركم على كرم الإصغاء ولكم منا فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حميد بوزكري؛ نقف عند هذا الحد ونستأنف أشغالنا عند الساعة الثانية والنصف زوالاً.

شكرا للجميع؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار والدقيقة الخمسين

محضر الجلسة العلنية الثالثة
المنعقدة يوم الإثنين 5 محرم 1439
الموافق 25 سبتمبر 2017 (مساء)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
السيد الوزير الأول وأعضاء الحكومة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الأربعين مساءً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد تقديم السيد الوزير الأول لبرنامج عمل حكومته، وبعد النقاش الذي شرعنا به هذه الصبيحة، نواصل عملنا لتمكين السيدات والسادة أعضاء المجلس من أخذ الكلمة في إطار النقاش، والمسجل الأول في القائمة هو السيد فتاح طالبي، الكلمة لكم.

السيد فتاح طالبي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله.

بداية، وقبل الخوض في طرح وجهة نظرنا في برنامج عمل الحكومة، أقول للسيد الوزير الأول، ثقتنا فيك وسنصادق على البرنامج لأنك من يشرف على تنفيذه وإننا نعترف لك بالكفاءة والقدرة على إدارة شؤون البلاد.

أما تدخلي حول البرنامج فينحصر في:

أولا: فيما يخص المقام الثاني المتعلق بإصلاح العدالة وتجديد ما يتعلق بتكييف النصوص القانونية من خلال مراجعة بعض القوانين، هنا أطرح انشغالاً هاما ويمكن أن يشاطرني فيه الكثير من الجزائريين، يتعلق بضرورة تسليط أقصى العقوبات الممكنة على المتورطين عند مراجعة القانون المتعلق بالوقاية من الاستعمال والاتجار غير المشروعين للمخدرات والمؤثرات العقلية وقمعها لأن الأمر خطير جدا، وبات يضرب عمق المجتمع وأسسه، من خلال ما يترتب عن آفة المخدرات من تنامي الجريمة بمختلف أنواعها التي باتت تهدد حتى استقرار البلاد، خاصة ونحن نعلم أنه هناك من يتربص بالبلاد ويحاول ضرب استقرارها بشتى الوسائل والتي من بينها المخدرات.

ثانيا: فيما يخص النقطة الرابعة من الفصل الثالث

المتعلقة بمحاربة البيروقراطية، السيد الوزير الأول، إجعل من محاربة البيروقراطية عنوان انطلاق وهذا من خلال تسليط عقوبات شديدة على كل من يثبت تورطه في مثل هذه التصرفات، التي وسّعت الهوة بين الإدارة والمواطن، لابد من الضرب بيد من حديد لأن البيروقراطية يمكن القول إن آثارها تقل عن آثار انتشار ظاهرة المخدرات في المجتمع مع فارق بسيط.

أما ما يتعلق بالفصل الثاني المتعلق بمواصلة عصرنة الحكامة، وفي النقطة المتعلقة بعصرنة النظام البنكي نفتح قوسين للتأكيد، السيد رئيس الحكومة، أنه ليس لدينا بنوك بأتم معنى الكلمة، نحن عندنا صناديق استلام وتسليم الأموال لا غير، فالبنوك بالعالم قطعت شوطا مهما للمساهمة في تطور الاقتصاد من خلال الإبداع في النشاط البنكي ذاته واستخدامات تكنولوجيا المعلومات، أما نحن فلا زلنا نستلم ونسلم الأموال فقط.

أما لما نتحدث عن جودة الاستهلاك سيدي الرئيس، نفتح قوسين للقول إن حدودنا باتت مفتوحة تجاريا لأسوء المنتوجات ومنها ما هو مضر بصحة المستهلك، ولهذا أؤكد على ضرورة تعزيز دور الجمارك وتحسيس الأعوان بضرورة الاهتمام بمصلحة البلاد والمصلحة العامة.

أما ما يخص مجال التجارة الخارجية، أقترح سيدي الرئيس، أن نرجع للنظام القديم في تمويل الواردات الذي بموجبه تتخلى الدولة عن بيع العملة الصعبة بالسعر الرسمي للمستوردين والعودة لأن يتولى كل مستورد عملية تمويل الاستيراد بمفرده دون اللجوء للدولة وهذا بفتح صرافات أو مكاتب لصرف العملة الصعبة لتسهيل العملية وتدعيم قوانينها بما يحفظ الاقتصاد الوطني.

فيما يخص ترقية الصادرات خارج المحروقات، أعلم سيدي الرئيس، بأن الصعوبات والعراقيل الموجودة ميدانيا تفوق ما تذكره نظريا من تسهيلات وهذا بتوفير نصوص مشجعة ومرنة للمصدرين وردعية لكل من يعرقل العملية لأن الردع بات أحد أهم السبل للوصول إلى تحقيق الأهداف والغايات.

أما فيما يخص باب تطوير السياحة والصناعات التقليدية، هنا سيدي الرئيس، أنبه لضرورة أن تعمل هيئتنا الديبلوماسية بالخارج دورها في هذا المجال من خلال التعريف بالموروث السياحي للجزائر وإبرام اتفاقيات مع الوكالات السياحية وتسهيل منح التأشيرات في حدود ما يحفظ أمن البلاد.

أما الفصل الخامس فيما يتعلق بمحاربة البطالة، أقترح لكم سيدي، ضرورة العمل على تشجيع المؤسسات الخاصة التي توظف البطالين من خلال منحها إعفاء ضريبيا جزئيا لكل عدد من البطالين مثلا وهذا حل معمول به بكثير في البلدان ومن شأنه المساهمة في محاربة البطالة.

وأختم كلامي سيدي الرئيس، بالتنبيه بضرورة العمل على الاستقرار الوظيفي لإطارات الدولة حرصا على التنمية والمصلحة العامة، وهنا أفتح قوسين لأضرب مثلا عن ولاية ميلة، التي عرفت خلال سنة ونصف تعاقب 3 ولاة على إدارتها بمعدل كل ستة أشهر يتم تنصيب والي جديد، هل هذا يخدم التنمية والنهوض بالعمل الإداري؟

نرجو من سيادتكم التفطن لذلك وفي باب التنمية خاصة بالبلديات الفقيرة أستحضر حال جبل العقاب ببلدية وادي العثمانية، الذي يقطنه قرابة 17 ألف ساكن لكنه يفتقر لأبسط مرافق التنمية ونفس الحال بالنسبة لبلاد يوسف وعين قرماط، فلا غاز ولا ماء ولا مرافق.

سيدي الرئيس،

البلدية فقيرة ولا حل للنهوض بهذه الأحياء سوى صندوق دعم الجماعات المحلية أو المشاريع القطاعية، وشكرا على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فتاح طالبي؛ الكلمة الآن للسيد عبد الحق قازي تاني.

السيد عبد الحق قازي تاني: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي رئيس المجلس الموقر،

دولة معالي الوزير الأول المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة،

أسرة الإعلام،

في البداية، بودي أن أتقدم إلى سيادتكم، معالي الوزير الأول، بأخلص التهاني، على الثقة العالية التي وسمتموها من قبل فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، لقيادة الجهاز التنفيذي متمنيا لكم ولكل أعضاء

طاقمكم الحكومي التوفيق والسداد في مواصلة جهود تجسيد برنامج رئيس الجمهورية، الذي زكاه الشعب في الانتخابات الرئاسية لأفريل 2014، والذي عبر بكل وضوح عن التفافه الكبير حول رئيسه في رسالة بالغة لكل الأبواق الناعقة.

معالي الوزير الأول،

ونحن نناقش اليوم مخطط عمل الحكومة، نعبر عن تفاؤلنا الكبير بقدراتكم وكفاءة وطنية لها من الخبرة والتجربة والحنكة السياسية في إدارة الشأن العام ما يؤهلها لإدارة هاته المرحلة التي تتسم بتحديات جمة بجدارة واقتدار، مما يسمح لها حتما بإيجاد الحلول الكفيلة بالخروج من الوضعية الصعبة التي يعرفها اقتصادنا ونحيي الإرادة الصادقة التي نلمسها فيكم ونشيد بروح الأمل التي اتسم بها خطابكم لاتباعكم لغة الصراحة وأسلوب الحوار والتشاور مع كافة الشركاء لمعالجة مختلف القضايا الوطنية بحكمة وهدوء وسكينة.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

من هذا المنبر الموقر، نعلن عن دعمنا الكامل لما جاء به مخطط عمل الحكومة من إجراءات عملية ونعبر عن التزامنا للانخراط في مسار الترويج الإيجابي لمحتواه من أجل طمأنة مواطنينا ونثمن إجراءات تعزيز جهود الحفاظ على أمن البلاد ووحدتها واستقرارها، وهنا بودي أن أستغل هذا المقام الطيب لأتقدم بالتحية والتقدير لقوات جيشنا الوطني ومختلف أسلاك الأمن على مجهوداتهم الجبارة.

نسجل بارتياح كبير تأكيد المخطط على ضرورة التمسك بسياسة العدالة الاجتماعية، رغم كل الصعوبات المالية وهو رد كافي على خطابات التهويل والتخويف في المجال الاقتصادي، نشيد بما تضمنه المخطط من أرقام ومؤشرات تعطي صورة واضحة على الواقع الحالي وما نريد تحقيقه في المستقبل القريب.

نثمن القرار الحكيم برفض اللجوء إلى الاستدانة الخارجية للحفاظ على السيادة الاقتصادية والاستقلالية المالية للبلاد، دعما للإجراءات الشجاعة الخاصة بالبحث عن مصادر التمويل غير التقليدية الذي سيمكن الدولة من توفير السيولة المالية للاستمرار في بعث المشاريع التنموية وتحفيز الاستثمار مع تأكيدنا على ضرورة إيلاء كل القطاعات المهمة من الفلاحة والسياحة والمؤسسات الصغيرة كحل دائم لردع الأزمة.

كما نقترح تضييق الخناق على المهربين بكل الأشكال خاصة مهربي العملة الصعبة وإعطاء الأولوية للمنتجين الصناعيين في الاستيراد للمواد الأولية، دعما وتشجيعا للتحويلات الصناعية داخل الوطن، تطوير المنتجات البديلة للمحروقات وخاصة التحويلية منها البعدية.

أيضا سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

وباسم سكان ولاية وهران الذين أتشرف بتمثيلهم، فإنني أستغل هذا المنبر المحترم لرفع بعض الانشغالات التي تهم الولاية ومواطنيها وهي ممثلة في الدعوى إلى رفع عدد السكنات بمختلف الصيغ نظرا للطلب الكبير ولإنهاء معاناة أبناء سيدي الهواري وأحياء الصنوبر والحاسي وبن عربة والسانية وسيدي الشحمي، وغيرهم من المواقع الكثيرة.

الدعوة إلى التسريع في خلق مناطق النشاط لتفعيل الاستثمار وتقويمه، تحديث وسائل النقل وأنماطه، التحسين المستمر للوضع البيئي والعمراني للمدينة مع تحديث وعصرنة النماذج اللائقة بالمدن الكبرى.

الإصغاء للمستثمرين الصناعيين والتجار.

وفي الأخير، نشكركم جزيل الشكر على إدراج تحضير الألعاب المتوسطية ضمن هذا المخطط مما سيمكن ساكنة وهران من استكمال المشاريع الكبرى التي خصها فخامة رئيس الجمهورية، والمتمثلة في المطار الدولي الجديد، الملعب الأولمبي، الطريق الإجتنابي الخامس، الشطر الثالث لمسار الترامواي والمستشفيات الثلاثة وغيرها من المشاريع التي يحفظها الوهرانيون عن ظهر قلب وينتظرون اكتمالها بفارغ الصبر.

أشكركم سيدي الرئيس ومعالي الوزير الأول، وأتمنى لكم التوفيق والسداد في أداء مهامكم والنجاح لبلادنا بحول الله، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحق قازي تاني؛ الكلمة الآن للسيد سليمان زيان.

السيد سليمان زيان: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله

الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد معالي الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس،

بعد تصفحنا مخطط عمل الحكومة الذي نناقشه اليوم، أرى بأنه قد شرحتم بإتقان الوضع المالي الصعب الذي تمر به البلاد جراء الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات في السوق الدولية، وعند قراءتي للأرقام المالية المقدمة، حيث انهار احتياطي الصرف إلى حوالي 90 مليار دولار في 3 سنوات، مع تسجيل عجز تجاري وعجز مستمر لميزان المدفوعات، فالأمر صعب وصعب جدا، أدى- طبعا - إلى تراجع رهيب في السيولة لدرجة تراكم الديون لدى المتعاملين الاقتصاديين وتبين ذلك في الأشهر السابقة عند تأخر تسديد ديون المقاولين في البناء... إلخ.

ومن هذا المنطلق، تم لجوء الحكومة إلى طريقة التمويل غير التقليدي، رغم أنه محفوف بالمخاطر، إلا أنه رغم ما قيل عنه من طرف السياسيين وخبراء في الاقتصاد، يبقى في رأيي أحسن من الاستدانة الخارجية المرة، ولقد مرت الجزائر بهذه التجربة السيئة التي رهنت كل مجهودات الدولة في خدمة فوائد المديونية ولولا تبصر وحنكة فخامة رئيس الجمهورية، أصبح هذا الاختيار من الماضي ولا رجعة إليه.

سيدي الوزير الأول،

أمام هذا الاختيار الصعب فنحن- إذن - مرغمون ولسنا مخيرين لاجتياز سنين صعبة بعدما ساد الرخاء في البلاد لسنوات وسنوات حققت فيه الجزائر وثبة نوعية في البنية التحتية والتحسين والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن الجزائري.

سيدي الوزير الأول،

إنكم اليوم وطاقمكم الحكومي أمام تحدي ولستم وحدكم فمعكم كل إطارات الدولة الخيرين الوطنيين والشعب الجزائري، ولكن لابد أن تكون الشفافية أكثر وأكثر في تسيير شؤون البلاد ومصارحة الشعب الجزائري عند أخذ القرارات الهامة، والضرب بعصا من حديد لكل من تسول له نفسه التلاعب بالمال العام.

بالمقابل، إن الجزائر تتمتع بثروات هامة وموارد لا يستهان بها خارج مجال المحروقات وإن استغلت بجدية وجلبتم استثمارات فعالة في خلق الثروة ولو استدعي الأمر في مراجعة قانون الإستثمار وجعله أكثر ليونة وأكثر جدية - طبعا - دون المساس بالقطاعات الاستراتيجية التي قد ترهن سيادة الوطن مستقبلا.

فالجزائر تستطيع أن تخرج بمواردها الطبيعية المنجمية وبأرضها الخصبة.

فالقطاع الفلاحي وإن كانت هناك مشاريع كالمشروع الذي نتمنى أن يكلل بالنجاح، والذي هو منطلق في ولاية البيض أن تكون هذه المشاريع الكبرى هي التي ستخرج بالفلاحة وتصبح الدولة الجزائرية من الدول المصدرة لعدة مواد غذائية و مصنعة في عين المكان.

أتمنى أن تكون مشاريع من هذا النوع عبر كل ولايات الوطن وخاصة الولايات الصحراوية التي لها موارد مائية باطنية هامة جدا.

أما قطاع السياحة فأتساءل السيد معالي الوزير الأول، لماذا هذا القطاع يدر مداخيل مالية هامة على دول الجوار والجزائر لا؟! فالسؤال مطروح.

أعود إلى ولاية البويرة، السيد معالي الوزير الأول، هي ولاية محورية طبعا، هي على بعد ساعة من ميناء بجاية وعلى بعد ساعة من ميناء العاصمة وتعتبر بوابة على الشرق والصحراء، السيد معالي الوزير الأول، استفادت مؤخرا من منطقة صناعية واسعة بحوالي 800 هكتار على الطريق الوطني رقم 8، فأتمنى أن توجه إلى هاته الولاية التي قد تصبح قطبا صناعيا هاما في الجزائر، على غرار الولايات الأخرى وتوجيه مشاريع استراتيجية وهامة، وهنا أطرح سؤالا السيد معالي الوزير الأول، من المفروض انطلاق مشروع هام للعجلات المطاطية بين شركة سوناطراك والجيش الوطني الشعبي، على مساحة 100 هكتار، وقد أرسلت عدة لجان تقنية إلى عين المكان ولكن..؟

السيد الرئيس: شكرا للسيد سليمان زيان؛ الكلمة الآن للسيد محمد عرباوي.

السيد محمد عرباوي: بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد المحترم رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد المحترم الوزير الأول،

السيدات والسادة المحترمون، أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المحترمون، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية، اسمحوا لي أن أقدم أخلص عبارات التهنئة لمعالي الوزير الأول، على الثقة التي وضعها في شخصه فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، على رأس الطاقم الحكومي في هذه المرحلة الخاصة من مراحل البناء والتشييد.

يتفق الجميع، قيادة وشعبا في بلدنا اليوم أن الظرف الذي نمر به صعب في شقين:

الأول: اقتصاد البلد في الداخل.

الثاني: تهديدات الوضع الأمني على الحدود.

ولأن جيشنا الشعبي الوطني، الذي له منا كل التحية والعرفان، عين ساهرة مرابطة من أجل الحفاظ على وحدة التراب الوطني وأمن هذا الشعب وحمايته من كل تهديد.

ووجب علينا اليوم التجند لحماية اقتصادنا، والالتفاف حول المصلحة العامة للجزائر، بعيدا عن المزايدات وكل مظاهر التخويف والتهويل.

وما مخطط الحكومة الذي نناقشه اليوم، إلا دليل على اجتهاد أبناء هذا البلد، وحكمة بالغة لفخامة رئيس الجمهورية، الذي عمل ولا يزال ينأى بالبلاد عن الاستدانة الخارجية والخنوع لصندوق النقد الدولي.

ونشيد بما جاء في المخطط، إشارة لا حصرا:

ما تعلق بتعزيز التنمية البشرية وتوسيعها في التربية والتكوين والتعليم العالي والسكن والصحة والتضامن وهو صلب اهتمام الجبهة الاجتماعية.

كما حمل المخطط توجها صريحا للنهوض بالفلاحة والموارد الصيدية وتنمية المناطق الريفية، ما يسهم في رفع القدرات الإنتاجية ويزيد من استقطاب اليد العاملة، ويشجع على تنويع التصدير خارج المحروقات.

وأملنا، سيدي الوزير الأول، أن يشترك الجميع من الإدارة والمجالس المنتخبة في آلية تنفيذ هذا البرنامج بمنهجية بناءة ومدروسة، وحسن استغلال الموارد المادية والبشرية.

كما يجب علينا اليوم أن نرقي قيمة العمل في المؤسسات وبين أفراد المجتمع، وعلينا أن ندفع بأبنائنا من الشباب إلى الإلتحاق بفرص التكوين المتاحة، مع التركيز على التكوين في القطاعات التي تعرف عجزا في اليد العاملة المؤهلة.

إننا، إذ نناقش اليوم مخطط عمل الحكومة فإننا نحمد الله تعالى على ما وصلت إليه اليوم بلادنا الجزائر المستقلة الآمنة المستقرة التي تنظر إلى المستقبل بدلا من البكاء على ركام الدمار والخراب، مثلما يحدث الآن في عديد الدول.

نعم، الذي يتكلم أمامكم الآن واحد من أبناء هذا الشعب من عمق الجزائر، من غليزان والكل يتذكر ما حدث بالرمكة وحد الشكالة سنوات التسعينيات، إسألوا عن حالها اليوم، إن أبناء الرمكة اليوم ينعمون بجميع ضروريات الحياة الكريمة من سكن وتعليم وصحة ومنشآت رياضية وحتى غاز المدينة وصل إلى هذه المنطقة النائية البعيدة في أعالي الونشريس الشامخ وكلها من ثمار المصالحة والبرامج التنموية لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، ولا ضير إن طمع المواطن في الأكثر والأحسن، فالجزائر معطاءة لأبنائها وشعبها، ولكن البناء مراحل والحياة محطات، وسلاحنا الحكمة والعقلانية والهدوء.

سيدي الوزير الأول،

إننا بحكم انتمائنا لولاية داخلية بغرب البلاد وهي ولاية غليزان ذات الخصوصية الفلاحية الريفية، ولاية تضررت بشكل كبير سنوات الجمر.

نرفع إليكم بعضا من احتياجات ساكنة هذه الولاية.

1 – الحاجة إلى حصص إضافية من السكن الريفي لتلبية الطلب على هذا النوع وإسهاما في استقرار ساكني الريف وبعث الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بهذه المناطق.

2 – الحاجة إلى حصص من السكن الاجتماعي لتزايد الطلب على هذا النمط والذي من شأنه تخليص المدن من الأحياء القصديرية مثلما هو الحال بواد الصفا بغليزان، والذي تحول إلى كارثة إنسانية وبيئية على مساحة كبيرة.

3 – يتساءل الكثير من مكتتبي عدل والمستفيدين من السكن الترقوي عن أسباب تأخر استلام سكناتهم بعدما

توقفت الأشغال ببعض الورشات.

4 – نطالب سيدي الوزير الأول، برفع التجميد عن إنجاز مصلحة الاستعجالات الطبية بغليزان ومركب الأمومة والطفولة الذي يحسن ظروف التكفل بالحوامل والأطفال، الحوامل يعانين عندنا في غليزان، معالي الوزير الأول، ومصلحة طب الأطفال به ضيقة، ونحن نحاول أن نرفع هذا التجميد إن شاء الله.

ونتساءل في نفس الوقت عن أسباب عدم فتح مستشفى عمي موسى بالونشريس بعد جاهزيته وهو الذي انطلقت به الأشغال في 2006؟

5 - بعض المركبات الجوارية بغليزان متوقفة بها الأشغال وفرقنا الكروية بالبلديات بحاجة إلى تلبيس الملاعب بالعشب الاصطناعي.

6 - أمل ولاية غليزان، سيدي الوزير الأول، وأمل الشباب هو تجسيد المشاريع الاستثمارية التي حظيت بالموافقة بالمنطقة الصناعية لسيدي خطاب، والتي تتربع على مساحة تزيد عن 2700 هكتار، غير أن عدد المشاريع التي دخلت حيز العمل لا يتعدى أصابع اليد الواحدة، ولا زالت مئات طلبات شباب غليزان على الشغل تنتظر الفرج بمشاريع استثمارية جديدة، لاسيما وإن كانت تتناسب مع خصوصية الولاية الفلاحية كالصناعة التحويلية والغذائية وغرف التبريد وغيرها.

نأمل، في الأخير، سيدي الوزير الأول، بعد تأكيد اصطفافنا إلى جانب الحكومة وتلبية نداء الجزائر، نأمل أن تحظى طلبات غليزان بالعناية مع تشكراتنا للجميع بكرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد عرباوي؛ الكلمة الآن للسيد مهني غريسي.

السيد مهني غريسي:

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد الوزير الأول وأعضاء الحكومة الأفاضل،

السيدات السادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد الوزير الأول، على العرض المقدم لنا والخاص بمخطط عمل الحكومة، كما أتقدم بتهاني الخالصة على الثقة التي حظيتم بها وكذا الطاقم الحكومي من طرف فخامة رئيس الجمهورية، وأتمنى لكم التوفيق والنجاح في مهامكم.

إن مخطط عمل الحكومة الذي تم عرضه علينا اليوم ما هو إلا دليل قاطع على تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، ميدانيا، الذي ما فتئ يعمل على إيجاد توازن حقيقي بين كل القطاعات بفضل السياسة الرشيدة والحكيمة التي تبناها السيد الرئيس، والإنجازات المحققة ما هي إلا برهان على ذلك.

سيدي الوزير الأول الفاضل،

إن أهم النقاط التي جاء بها مخطط عمل الحكومة، تعمل على تعزيز استقرار البلاد وترسيخ ديمقراطية هادئة، فالجزائر اليوم أصبحت تصنف من الدول الأكثر أمنا في العالم بفضل سياسة الوئام والمصالحة الوطنية التي رعاها السيد رئيس الجمهورية، وبفضل جهود الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير، وكذا مصالح الأمن، فإنه يتوجب علينا وللحفاظ على هذه المكتسبات اليوم أن نحرص على احتواء أي تهديد وتجنيد يقظة المواطنين وذلك في إطار مكافحة مستمرة للإرهاب، مع حماية الشباب من جميع أشكال التطرف والانحراف، وأنا متأكد بأن الحكومة ستسهر على تدعيم الوحدة الوطنية مع مواصلة تدعيم الديمقراطية التعددية ودولة القانون وكذا تطوير مجتمع المعلومات والذي أضحى الرهان الأهم في حياة الشعوب في ضوء التسابق التكنولوجي.

إن مخطط عمل الحكومة الذي بين أيدينا اليوم يؤكد إصرار الدولة على إتمام المشاريع الحالية خصوصا المتأخرة منها، وكذا العمل على إطلاق مشاريع جديدة وأهمها المتعلقة بمجال السكن والعمران مع تطوير المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي وكل ما ارتبط بالرعاية الصحية الذي نتمنى أن يكون بتدارك العجز في المنشآت الصحية وتكثيف تكوين الإطارات شبه الطبيين وكذا توفير الأطباء المختصين وخاصة في المناطق النائية من الوطن، ومضاعفة الاهتمام بقطاع التربية الذي يتطلب إعادة تأهيل مؤسساته الموجودة، والتعجيل في إنجاز المشاريع الجارية لتوفير مؤسسات جديدة بغرض الحد من اكتظاظ الأقسام مع كل موسم دراسي، بالإضافة لتطوير آليات التعليم العالي والتكوين المهني

وتعزيز الرصيد البشري للبلاد وترقية المرأة والشباب عمود الأمة ومستقبلها، وكذا تشجيع وتسهيل الاستثمار المنتج للسلع والخدمات والبحث عن بدائل أخرى للمحروقات في ظل الوضع الاقتصادي السائد في البلاد.

وبالنسبة للجانب المالي والذي أخذ الحظ الأوفر في مخطط عمل الحكومة، لما له من أهمية، فقد تضمن سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين الحكامة المالية للوطن عن طريق عصرنة الإدارة المالية والقطاع البنكي، وسوق المالية، وكذا اعتماد إجراء جديد يتمثل في اللجوء الاستثنائي لمرحلة انتقالية للتمويل غير التقليدي الموجه حصريا لميزانية الاستثمار، وما هذا إلا دليل على حنكة الفاعلين في الميدان وعلى رأسهم السيد الوزير الأول، لإعادة توازن ميزانية الدولة.

إن تطوير السياحة والصناعات التقليدية وبالنظر إلى تواصل عمليات تأهيل المنشآت السياحية يبشر بالخير من خلال تجاوز الجزائر للوضع الأمني، الذي أضر بالبلاد في السنوات الماضية، فالجزائر تملك مؤهلات سياحية عظيمة يجب استغلالها في ظرف البحث عن بدائل جديدة للمحروقات، لذا يجب على الحكومة أن تكون مستعدة للاستثمار في هذا المجال الاقتصادي المربح.

أما فيما يخص مواصلة جهد ترقية الثقافة التي تشمل أنماط الجهد الفكري والمادي للمجتمع، وتمثل خلاصة ذاكرته، يعد من أهم النقاط التي يجب التركيز عليها في الوقت الحاضر، وفكرة إصلاحها خطوة مهمة، حتى نضمن جيلاً متفتحًا على كل الثقافات مع النهوض بالصناعات والخدمات الثقافية وتشجيع المواهب الفنية والثقافية ودعم عملية تطوير التكوين في مجال المهن المتعلقة بالفن وحماية التراث الثقافي وتطوير استغلاله على الصعيدين السياحي والاقتصادي.

إن تأكيد السيد الوزير الأول، على تحرير الطاقات الشبابية وازدهارها ستعمل على تطوير مسار التنمية الوطنية بإشراكهم في بناء بلاد ناجحة ومستقرة.

وفي الأخير، فإنني أثمن مخطط عمل الحكومة، لأنه طموح جدا ويتلاءم مع طبيعة المرحلة ويترجم - وبكل أمانة - برنامج فخامة رئيس الجمهورية وتطلعات الشعب الجزائري، أتمنى لكم السيد الوزير التوفيق في تنفيذه وتأدية مهامكم النبيلة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مهني غريسي؛ الكلمة الآن للسيدة ليلى براهيمي.

السيدة ليلى براهيمي: شكرا سيدي الرئيس.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم.

إطلعت باهتمام كبير على مخطط عمل الحكومة المعروض أمامنا للنقاش، والذي يعكس بوضوح البرنامج الذي سطره فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، لمعالجة آثار الأزمة المالية التي تعرفها بلادنا، والطرح الواضح الذي تقدم به السيد الوزير الأول.

إن الموضوع الذي أثار ردود فعل متباينة هو موضوع اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، ولنا كامل الثقة في حكمة وتبصر فخامة رئيس الجمهورية، للحفاظ على الاستقلالية المالية والاقتصادية للبلاد، ولنا كذلك كامل الثقة أيضا في الحكومة لتجسيد هذه القرارات.

وحول هذا المخطط، أود التأكيد بصفة خاصة على أحد جوانب مخطط عمل الحكومة الذي يحظى باهتمام الرأي العام، ويتعلق الأمر بتعزيز دولة القانون وإصلاح العدالة.

العارفون بهذا المجال ومنهم السيد الوزير الأول، الذي سبق له أن أشرف على تسيير هذا القطاع الحساس، يعلمون أن العدالة الجزائرية تتماشى عموما مع المعايير الدولية.

إن الإصلاحات الأخيرة كاستحداث الاستئناف في القضايا الجنائية من أجل منح فرصة ثانية للمتقاضي، كما هو الأمر بالنسبة لمواد الجنح والمخالفات، وكذا اللجوء إلى السوار الإلكتروني لتيسير الإفراج عن فئة هامة من المحكوم عليهم، كل ذلك ساهم بالتأكيد في تعزيز دولة القانون.

ويبقى - السيد الوزير الأول - السهر على تنفيذ وتطبيق هذه الإصلاحات على أرض الواقع أمر ملح.

تجدر الإشارة، أن هذا القطاع يعرف بعض الإشكالات والصعوبات والدليل على ذلك تراكم القضايا المطروحة أمام المجالس وكذا كثرة الطعون المقيدة أمام المحكمة

العليا.

ويعود ذلك كون المتقاضي والعدالة ليسوا في نظري على نفس المنوال، وهو ما يتطلب مجهودات كبيرة لإرجاع ثقة المتقاضي في العدالة.

السيد رئيس الجمهورية، دخل التاريخ بإنجاز المصالحة الوطنية والوئام المدني، فعلينا بتدعيم هذا الإنجاز بتحقيق المصالحة بين المتقاضي والعدالة.

وإن هذه المسألة الأساسية تتطلب تحسين تكوين مستخدمي قطاع العدالة وعلى رأسهم القضاة، المحامون ومساعدو العدالة، حتى تكون ركيزة أساسية لدعم قطاع العدالة وتجسيد دولة الحق والقانون.

وفي نفس السياق، أنوه بدسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي ينبغي أن توفر له الوسائل اللازمة لتحقيق أهدافه.

كما علينا ألاّ نتجاهل مسألة أساسية وهي عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة، لأنها مرتبطة أساسا بالإنسانية بما فيها حقوق المرأة، إذ يجب العمل على حماية حقوقها على كافة المستويات، وذلك لضمان مساهمتها في تحقيق التنمية والسلم.

ومن ثمة، فإن مراجعة بعض جوانب قانون الأسرة أصبحت أمرا ضروريا لضمان وحماية حقها في المساواة، شكرا لكم على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة ليلى براهيمي؛ الكلمة الآن للسيد حسني سعيدي.

السيد حسني سعيدي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة،

معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

معالي الوزير الأول،

مخطط الحكومة جاء في ظل ظروف وتحديات صعبة تفرضها الحالة المالية غير المريحة التي تمر بها الجزائر، نتيجة انهيار أسعار النفط وتآكل مداخيل صندوق ضبط الإيرادات وفي ظل شح الموارد المالية في الوقت الحالي.

وعلى ضوء هذه الأوضاع الصعبة والمؤشرات المقلقة أنتم معالي الوزير الأول، مطالبون بإيجاد الحلول لمواجهة هذه الأزمة والتحديات.

خلال تقديمكم لعرض محتوى هذا المخطط التمسنا الواقعية والموضوعية في الطرح، بالإضافة إلى الصراحة والجرأة في بعض الأحيان والمرافعة بكل صدق على اختيارات وتوجيهات الحكومة في المرحلة القادمة، وهذا رغم تداعيات تلك المواقف والتصريحات التي تتركها عند الطبقة السياسية، ونحن نقول بالعامية «ليرقص ما يعطي راسو».

معالي الوزير،

لاحظنا أن المسؤول الأول لهذه الحكومة، يدافع عن توجهات واختيارات الحكومة والدولة، بكل صدق وجدارة وشجاعة عكس الماضي مرت حكومات تمتهن الصمت في التسيير، بل تتفرج في بعض الأحيان تاركة للسياسين والمحللين المجال للتأويلات داخل الصالونات والمنتديات تفعل فعلتها، مما أثر سلبا على إقناع الرأي العام وتجسيد برنامجها على أرض الواقع ما وقع للقرض السندي ميزانية 2016، قضية الغاز الصخري خير مثال على ذلك، اليوم فعلا أدركنا أننا ابتعدنا وطلقنا الشعبوية والديماغوجية في تسيير شؤون الدولة، ونتجه إلى العقلانية في تحقيق الأهداف المسطرة في تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

معالي الوزير الأول،

اليوم كذلك أنتم في وضعية لا تحسدون عليها تتعرضون لأصعب امتحان من قبل منتقديكم في تجسيد هذا المخطط وإنجاحه على أرض الواقع هنالك جهات من الطبقة السياسية ترى عدم نجاح الحكومة الحالية هو مكسب لها للأسف ونجاح الحكومة الحالية في تجاوز هذه الوضعية الصعبة هو خسارة لها لأنها، ببساطة تستمر في معاناة ومشاكل الدولة وبسبب أنانيتها المفرطة التي تقتل كل من شيء هذا الخطاب المشؤوم الذي أصبح يؤثر على مفهوم المواطنة لدى المواطن للأسف، أي انتقلت هذه العدوى إلى المجتمع وأضحى هذا المجتمع في بعض الأحيان عنيفا ضد الحكومة.

أساس المواطنة، معالي الوزير والسادة الحضور، هو الاعتراف أننا نعتمد ونتعاون كأفراد وجماعات لإيجاد الحلول لمشكلاتنا ونستفيد من المكاسب الناجمة عن تلك الحلول.

معالي الوزير الأول،

بالرجوع إلى مخطط عمل الحكومة المعروض علينا ونظرا لضيق الوقت لا يمكن التفصيل في كل فصوله ومحاوره.

أولا، نثمن ما جاء في الفصل السادس بخصوص الحفاظ على سياسة التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية، وهذا تأكيد على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، كما نثمن الأولويات الثلاث التي جاء بها المخطط وهي السكن والشغل والاستثمار.

إستمرار الدولة في دعم وتوفير السكن والشغل يتطلب منا الاعتماد على قاعدة استثمارية صلبة في إطار سياسة تنويع الاقتصاد المنتهجة من طرف الحكومة، ولا يأتي ذلك إلا بإرجاع العمل قيمته الحقيقية كمصدر للتطور والرفاهية وخلق الثروة في مجتمعنا.

معالي الوزير الأول، وعلى ضوء هذه المعطيات نأمل أن تجدوا الآليات الكفيلة لتحقيق وتجسيد هذا المخطط بالكيفية والرؤية التي يتطلع إليها المواطن، هذا يمر حتما بما يلي:

أولا: إيجاد واختيار المسؤولين ذوي الكفاءة والنزاهة، ولاسيما بالولايات الجنوب التي تعرف تأخرًا في التنمية وإنجاز المشاريع وأخص منها ولاية بشار.

ثانيا: يجب انخراط المواطنين في هذا المسعى الوطني ولهذا نعمل على استعادة ثقته وكسبها بصفة متضامنة وبشكل هادئ وصريح وهذا يكون بالإصغاء والرد الإيجابي على انشغالاته واهتماماته اليومية بكل صدق ومسؤولية، وهذا معالي الوزير الأول، يدفعنا إلى إعادة تجديد وطرح بعض انشغالات ساكنة بشار، كانت محل تساؤل في إطار الأسئلة الشفوية لبعض الوزارات وكانت لهم تعهدات بالتكفل بها على سبيل المثال:

– بخصوص مصنع الإسمنت الذي استفادت منه الولاية على أن يكون جاهزا قبل ديسمبر 2018، حسب تعهدات الوزارة يعرف تأخر في انطلاقة الأشغال.

– بخصوص سكنات عدل، لازالت تعرف التأخر في إتمام الأشغال وتسليمها لأصحابها لحد الآن، بسبب تماطل المؤسسة المكلفة بالإنجاز، كانت الوزارة تعهدت بإنهاء الوضعية في أقرب الآجال.

– أما بخصوص البيئة على مستوى الولاية يشهد القطاع أوضاعا كارثية بسبب تماطل مسؤول هذا القطاع في تحسين المرافق وإنجاز المشاريع، لاسيما المرفق الترفيهي حيث تعهد الوزير والوزيرة الحالية بإنهاء تصرفات هذا المسؤول، رغم شكاوي الجمعيات وكذا والي الولاية، يبقى الوضع على حاله (لأن هذا المدير لا يزول بزوال الوزراء).

– إنعدام سكانير على مستوى الولاية، رغم تعهدات الوزارة باقتناء الجهاز قبل نهاية سنة 2017.

– فيما يخص الفلاحة تعهدت الوزارة بإرسال وفد وزاري يرأسه معالي وزير الفلاحة، للوقوف على واقع الفلاحة...

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعيدي؛ الكلمة الآن للسيد عياش جبابلية.

السيد عياش جبابلية: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول الفاضل،

السيدات والسادة الوزراء،

الزميلات والزملاء، أعضاء مجلس الأمة، الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

لقد تصفحت باهتمام مخطط الحكومة الذي بين أيدينا والذي يأتي استكمالا لبرنامج فخامة الرئيس المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، الذي يهدف دوما، ويحرص على المصلحة العليا للبلاد، خاصة والجزائر تعيش ظرفا خاصا على المستوى الإقليمي والدولي، الذي تميزه اضطرابات أمنية وأزمة اقتصادية تستوجب توخي الحذر والقيام بإجراءات استباقية من شأنها أن تنأى البلاد عن تداعياتها وتأثيراتها السلبية المحتملة؛ وعليه فإننا دوما نساند وبكل ثقة القرارات الحكيمة الصادرة عن فخامة رئيس الجمهورية، ونهيب بكل الخيرين الوطنيين للبلاد بأن نتنكر بذواتنا ونتجاوز كل الخلافات الشخصية لنلتف جميعا حول هذه القرارات الحكيمة للحفاظ على المكتسبات المحققة والنأي ببلادنا

إلى بر الأمان.

سيدي الوزير الأول،

إن المكتسبات المحققة في مختلف المجالات والجانب التنموي منها تستدعي الإصغاء الدائم لحاجيات وانشغالات المواطنين التي تشكل محور اهتماماتنا اليومية، حيث نسجل في ولاية باتنة عدة انشغالات ضرورية ومنها:

1 – في قطاع الصحة، نلتمس منكم معالي الوزير الأول:

– رفع التجميد عن اقتناء السيارات النفعية وسيارات الإسعاف لإدارات المستشفيات عبر جميع تراب الولاية.

– رفع عدد المناصب المفتوحة للمدرسة الوطنية لشبه الطبي بباتنة، حتى يمكن فتح المؤسسات الاستشفائية المنجزة في ولاية باتنة، وكذا اقتناء التجهيزات الطبية الخاصة بها وأخص بالذكر مستشفى تكوت، ثنية العابد، رأس العيون وعيادة الأم والطفل ببريكة.

معالي الوزير الأول،

إن الإسراع في إنجاز قاعة الاستعجالات في المؤسسة الاستشفائية لمدينة عين التوتة، مجهزة بجهاز السكانير، ضروري في هذه الدائرة التي تضم أزيد من 100000 ساكن وموقعها بين طريقين وطنيين رقم 28 ورقم 03، يجعلها تعرف كثرة في حوادث المرور ويتم نقل المصابين إلى هذا المستشفى الذي يفتقر إلى قاعة استعجالات مكيفة بالأجهزة الضرورية.

2 – معالي الوزير الأول، تمس قطاع الكهرباء والغاز الذي نلتمس من هذا المنبر الموقر، رفع التجميد عن المشاريع المسجلة خاصة الغاز والكهرباء الريفية، فكما تعرفون باتنة هي ولاية ومن ولايات الهضاب العليا، ما يعني أن الطقس بها بارد جدا في فصل الشتاء، وكذا الإسراع في برنامج استعجالي في مجال الري الفلاحي.

3 –أما في قطاع الفلاحة والموارد المائية معالي الوزير الأول، نلتمس إعادة الاعتبار للمشاتل العمومية المتواجدة عبر ولاية باتنة وأخص بالذكر بلدية أمدوكال وبومقر وكذلك عين التوتة.

4 – معالي الوزير الأول، فهي نقطة تخص قطاع النقل الذي يحتاج إلى إعادة تشغيل خط السكة الحديدية الرابط بين مدينة باتنة مرورا بمدينة عين التوتة ومدينة بريكة وصولا إلى الجزائر العاصمة.

كذلك بالنسبة لمطار مصطفى بن بولعيد، الذي يسهل تنقل المسافرين داخليا وخارجيا، سواء بالنسبة لسكان الولاية أو سكان الولايات المجاورة نطلب من الحكومة إعادة النظر في عدد الرحلات المبرمجة وتوقيتها خاصة من ولاية باتنة إلى مطار هواري بومدين، مع إمكانية برمجة رحلات من هذا المطار إلى البقاع المقدسة، خاصة في موسم الحج حتى نهون على حجاجنا عبء تنقلهم إلى الولايات الأخرى كالجزائر العاصمة أو قسنطينة.

إنشغال آخر نرفعه إلى معاليكم سيدي الوزير الأول، يخص قطاع الأشغال العمومية الذي نلتمس به إنجاز جزء الطريق الرابط بالطريق السيار شرق – غرب، في جزئه الثاني الواقع في تراب ولاية أم البواقي، وجزئه الثالث الرابط بولاية ميلة، ونذكركم معالي الوزير الأول، أن الجزء الأول منه أي من مدينة باتنة إلى حدود ولاية أم البواقي قد أنجز بنسبة 95 ٪.

وتبقى نظرتنا إلى الحلول موجودة قائمة على أمل تحقيقها لما يضمن استجابة ناجعة وفقا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، الذي يتكفل بها في إطار وطني شامل، ونؤكد مرة أخرى دعمنا الكامل واللامشروط لهذه المساعي التي تهدف إلى ضمان العيش الكريم والرفاهية المنشودة للمواطنين في ظل جزائر العزة والكرامة.

تحيا الجزائر المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عياش جبابلية؛ الكلمة الآن للسيد محمد خليفة.

السيد محمد خليفة: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله؛

سيدي رئيس المجلس الموقر،

السيد معالي الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة، المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

في البداية أستسمحك، سيدي الرئيس، للتقدم بجزيل الشكر والتقدير لفخامة رئيس الجمهورية، على اختياره للرجل المناسب في المنصب المناسب وفي الوقت المناسب،

وذلك لما يتميز به من خبرة وموضوعية في التسيير بعيدا عن الشعبوية والحلول الآنية المؤقتة، خاصة في ظل أزمة اقتصادية حادة ضربت الكثير من الدول وخاصة الدول التي تعتمد في اقتصادياتها على عائدات المحروقات، والتي استطاعت الجزائر أن تتجنب تداعياتها الخطيرة وذلك بفضل السياسة الرشيدة التي تبناها فخامة رئيس الجمهورية، من خلال التسديد المسبق للمديونية وكذا إنشاء صندوق ضبط الإيرادات وتجنب اللجوء للاستدانة الخارجية.

أما بالنسبة لبرنامج الحكومة المقدم للمنافسة من طرف أعضاء المجلس الموقر، وبعد تصفحنا لأقسامه الخمسة والفصول المختلفة المدرجة ضمنه، فإننا نسجل بارتياح ما جاء فيها خاصة أنها مستمدة من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وكذا برنامج الحكومة المتمثل في النموذج الجديد للنمو والمصادق عليه في مجلس الوزراء خلال شهر جويلية الفارط.

بالنسبة للقسم الأول، المتضمن الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها ووحدتها، فإنه يحق لكل جزائري أن يفتخر بما تحقق من أمن واستقرار وتلاحم بين مختلف أبناء الوطن وذلك بفضل سياسة المصالحة الوطنية والوئام المدني والمجهودات الجبارة والتضحيات الجسام التي ما فتئ يقدمها أبطال الجيش الوطني الشعبي وجميع أفراد أسلاك الأمن المختلفة، مما أكسبها احترام وتقدير جميع الدول، والأهم في كل ذلك القضاء على الفكر المتطرف المغذي للإرهاب، بفضل تظافر جهود كل مؤسسات الدولة الدينية منها والتربوية والسياسية والأمنية وكل ذلك في إطار احترام الحريات الفردية والجماعية وتطبيق قوانين الجمهورية ذات الصلة، وما نثمنه في برنامج الحكومة هو المواصلة في محاربة جميع الآفات التي تمس بأمن واستقرار البلاد وكذلك دعم وتعديل كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تصب في تحقيق استقرار وأمن دائمين لأنهما الضمان الوحيد لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

أما بالنسبة للقسم الثاني، والمتعلق بمواصلة تدعيم الديمقراطية التعددية ودولة القانون وعصرنة الحكامة:

إن المتتبع للحياة السياسية في الجزائر منذ دستور سنة 1989، والذي سمح بموجبه إنشاء جمعيات سياسية والكبوة التي عرفتها أول تجربة تعددية نتيجة غياب الخبرة السياسية لدى المواطن واستغلال ذلك من طرف بعض المتعطشين للسلطة وتجار السياسة وبتموين مادي ومعنوي من بعض الأطراف الخارجية الحاقدة على تاريخ وإنجازات الشعب الجزائري عطلت نوعا ما مسار التعددية السياسية، إلا أن وقوف أبناء الوطن المخلصين سمح للجزائر بأن تقف من كبوتها وتحقق ديمقراطية سياسية وطنية شفافة أصبحت نموذجًا يقتدى به حتى في الدول التي سبقتنا في ذلك، ولا أدل على ذلك هو إجراء كل الاستحقاقات الانتخابية في وقتها من الانتخابات الرئاسية إلى البلدية والولائية.

وما تبقى في برنامج الحكومة لمواصلة العمل لتدعيم هذه المكتسبات من خلال مراجعة القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية وإنشاء هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات وتدعيمها، وذلك تجسيدا لهذه المكتسبات المحققة، بالإضافة إلى تجسيد مبدإ الرقابة الشعبية على عمل الحكومة ومختلف هيئاتها وذلك من خلال تحقيق التعاون الكامل بين الحكومة وممثلي الشعب بغرفتيه خاصة في إطار الصلاحيات التي أقرها دستور فبراير 2016.

كما نثمن توجه الحكومة لتوطيد العلاقة بين الولاة والولاة المنتدبين مع أعضاء البرلمان بغرفتيه فيما يخص تطلعات المواطنين وتنفيذ برامج التنمية في كل ولاية، وفيما يخص الإعلام بالإضافة إلى ما تحقق من تطور ملحوظ في مختلف أنواع وسائل الاتصال وحرية الصحافة وحماية الصحفي وحق المواطن في الحصول على إعلام موضوعي ونزيه يتسم بالمصداقية واحترام خصوصية الغير، فإن ذلك يحتاج فعلا – كما جاء في برنامجكم معالي الوزير الأول – يحتاج فعلا إلى إسراع بتفعيل سلطة الضبط وتزويدها بالوسائل الضرورية، كما نقترح تدعيمها بهيئة وطنية تعمل على تكوين مستمر لرجل إعلام كي يتماشى مع التطور السريع إستراتيجية الإعلام في خدمة الأهداف الوطنية والسياسة العامة للدولة.

أما فيما يخص تدعيم دولة القانون، فإننا نسجل بارتياح ما تحقق خاصة في قطاعي العدالة والجماعات المحلية من تطور كبير في المجالين التشريعي والتنفيذي، وتحقق ذلك خلال السنوات الأخيرة من تحيين للقوانين التي تسهل المعاملة اليومية للمواطن..

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد خليفة؛ الكلمة

الآن للسيد محمود قيساري.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة،
معالي الوزير الأول،
الحضور الكرام.

سيدي الرئيس المحترم، إننا ونحن ممثلو الشعب نعول عليكم أنتم سيدي الوزير الأول بصفتكم، وأنتم سيدي أحمد أويحيى بشخصكم.

أولا، نعول عليكم، البدء في وقت الدعم المعمم وما يصاحبه من فساد وتوجيهه للفئات المعوزة دون غيرها.

نعول عليكم في اعتماد سياسة واضحة لمواجهة التغيير المناخي و ما يصحبه من كوارث طبيعية جفاف.

نعول عليكم باعتماد نظرية التبادل المرن أي أن يكون سعر صرف العملة مرنا وليس ثابتا، تماشيا مع طبيعة السلعة المراد استيرادها، فإن كانت سلعة أساسية كان السعر قاعديا ويتحرك ارتفاعا بواسطة رسوم ضريبية لفائدة الخزينة وعند المنشأ أي كلما كانت السلعة من الكماليات متراوحا بين السعر المحدد القاعدي والسعر الموازي.

نعول عليكم في محاربة الفساد وأنتم مقبلون على امتحان حقيقي يبين مدى جدية الحكومة في محاربة الفساد، وأنه ليس مجرد شعارات مبينا مدى قوتها وتماسكها، ذلك في قطع الطريق أمام الفاسدين الذين يحاولون دخول المجالس المحلية خاصة رؤساء البلديات محل شبهة الفساد، حيث كانوا ومازالوا يشغلون نفس المناصب، ستجيبوننا ببساطة أنه كل من هو محل متابعة قضائية لن يسمح له بالترشح، سنجيبكم أنه الفاسد الحقيقي لم ولن يكون محل متابعة قضائية، لأن كل ملفاته حبيسة أدراج بعض الهيئات أو بعض الإدارات.

سيدي المحترم، إنه من يريد أن يتولى أمور العامة لا تكفيه أن يكون بريئا أو ليس متابعا فحسب، خاصة في الظروف التقشفية الحالية الدافعة للاستقرار بل يجب عليه ألاّ يكون محل شبهة على الإطلاق وبالكلية.

سيدي، إننا إذا شبهنا نظامنا الحاكم بحزبيه خاصة، والذي أنا واحد منهم بمثابة الشجرة المثمرة، فإن ما يطيل عمر هاتين الشجرتين ويغزر نتاجهما هي عملية التقليم (الزبر) التي تفتقدها شجرتا النظام الحاكم برمتهما.

سيدي الرئيس،

إن الله من فوق، ثم عموم الشعب وفخامة رئيس الجمهورية، يريدان أعمالا لا أقوالا في مكافحة الفساد، فهل تستطيع الحكومة المشكلة من نفس الحزبين الحاكمين أن تثبت وتقف في وجه الفساد وتقطع الطريق أمام الفاسدين؟ لاسيما أنها فرصتها السانحة لتثبت وبسهولة أن ما قيل سابقا في مكافحة الفساد هو حقيقة فعلية ردعية جزائية وليس مجرد شعارات؟ خاصة أن هذا الإجراء سيمس حوالي 1540 بلدية، أي أنه يمس عموم الشعب وفي مختلف المناطق وتشعره بالراحة ونسترد من خلاله ثقة الشعب في النظام عموما وفي الحكومة خصوصا، فلتكن الحرب ضد الفساد، ضد كل من خان أمانة الشهداء.

إن بقاء الكثيرين من هذا اللون على رؤوس البلديات المحتكة مباشرة مع عموم الشعب عبر التراب الوطني، من شأنه أن يكدس الثروة في يد قلة قليلة فتتشكل بفاعل الزمن طبقة أوليغارشية كانت سببا مباشرا، عبر العصور في حدوث ثورات ضد أنظمة الحكم لا سمح الله.

وفي الأخير، وعلى المستوى الدولي، نريد أن ننادي السيد الوزير، ورئيسي غرفتي البرلمان، باستحداث لجنة برلمانية مشتركة من الغرفتين لمساندة وزيارة إخواننا المسلمين الروهينقا واللاجئين في بنغلاديش والوقوف على ما يعانونه من طرف البوذيين وحكومة ميانمار ضدهم من تصفية عرقية ممنهجة كما وصفها الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، وأعمال همجية.

سيدي، إن كوني ممثلاً لطيف من هذا الشعب، الذي يتألم لما تصله من صور مؤلمة لهؤلاء فإنني أناشد الحكومة أن تصدر موقفا، واضحا صريحا، وقويا، يليق بمكانة الجزائر وديبلوماسيتها العريقة المساندة للشعوب المضطهدة والله المستعان، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود قيساري؛ الكلمة الآن للسيد علي جرباع.

السيد علي جرباع: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الطاقم الحكومي،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

بداية، أود أن أحيي السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي على الثقة التي وضعها فيه السيد فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وأشيد فيهم بروح التضحية والتفاني خدمة للوطن بتحملهم عبء المسؤولية في ظرف صعب وحساس، يتسم برهانات سياسية وأمنية واقتصادية يعلمها الجميع.

كما أحيي العمل المنجز والمتمثل في مخطط عمل الحكومة الذي نحن بصدد مناقشته. وفي هذا المقام، لا يسعني إلا أن أثمن لغة الصراحة والموضوعية التي تبناها مخطط عمل الحكومة والشفافية والحقيقة التي فضلت الحكومة أن تخاطب بها المواطن من خلال التطرق إلى الوضعية الاقتصادية الحقيقية للبلاد دون تحريف أو تزييف أو تغليط ودون تهوين أو تهويل والغرض من ذلك إيجاد الحلول الناجعة بإشراك المواطن في اتخاذ القرارات المصيرية التي تخص الجزائر، وبالتالي، تفوت الفرصة على من يريد زعزعة أمن واستقرار الجزائر.

السيد الرئيس،

لعل الصيغة المالية والاقتصادية كانت الأكثر حضورا في مخطط عمل الحكومة عرضا ومناقشة، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية المحاور الأخرى التي جاء بها المخطط والتي أشيد بها من إجراءات تهدف إلى تعزيز الديمقراطية ودولة الحق والقانون وترشيد النفقات؛ فضلا عن ذلك ألاحظ، بل أعاين بافتخار المخطط المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية السياسة الاجتماعية للدولة، وقد تضمن فعلا تدابير وبرامج اجتماعية في غاية الأهمية.

سيدي الرئيس، إن مداخلتي تقتصر على نقطتين باختصار شديد.

قطاع التضامن الوطني: في هذا السياق فإننا نعول على قطاع التضامن الوطني، كونه قطاعا هاما واستراتيجيا وحساسا ويندرج ضمن الخيارات الكبرى لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية.

كما نأمل تدعيم وتعزيز نشاطات وبرامج القطاع وذلك للحفاظ على الطبقة المتوسطة التي تمثل صمام الأمان للدولة والمجتمع.

في قطاع العدالة: لقد قطع هذا القطاع أشواطا معتبرة، سواء على مستوى الهياكل أو على مستوى الموارد البشرية.

كما حظي قطاع السجون باهتمام وتم تجديد البنايات وتجهيزها بأحدث الوسائل التي تهدف من ورائها لاحترام حقوق المسجون وصيانة كرامته، بل لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بحيث امتدت الإصلاحات إلى الإعتناء بعائلات المساجين عند زيارتهم لهم، ناهيك عن عملية الإدماج التي ينبغي التوقف عندها، حيث التعليم الأساسي والمهني داخل المؤسسات، فعلامة كاملة للمشرفين على هذا القطاع.

لكن ما يلفت الإنتباه حاليا هو تزايد عدد المساجين داخل المؤسسات، ونعتقد بأن الأمر له علاقة بمسألة الحبس الاحتياطي، بالرغم من معالجة هذا الأمر من خلال المثول الفوري والسوار الإلكتروني.

وعليه، فإن هذه المسألة تتطلب دراسة من طرف المختصين في مجال تشغيل المساجين، ينبغي علينا أن نفكر في استعمال هؤلاء المساجين في مختلف القطاعات.

وعليه، أقترح في إطار إدماج المساجين أن يتم تشغيلهم في مجال الفلاحة ودراسة إمكانية تمليكهم للأراضي التي يستصلحونها بعد انتهاء عقوبتهم، من ثم نضمن إعادة الإدماج الطبيعي لهؤلاء.

وأغتنم هذه الفرصة في حضور معالي الوزير الأول ووزراء المالية والتربية الوطنية و الصحة من أجل الدعوة لإعادة النظر في قرارات التجميد التي مست مشاريع ذات بعد اجتماعي وإنساني بامتياز بولاية المدية، وأخص بالذكر المنشآت التربوية: مدارس ابتدائية، متوسطات، ثانويات، مطاعم مدرسية، داخليات، في ظل نمو ديمغرافي متزايد باضطراد.

مشروعي مركز مكافحة السرطان ومركز الأمومة، متمنيا أن تحظى هذه المشاريع بقرار حكيم يرفع التجميد عنها.

كما أغتنم هذه السانحة لأنقل إلى معاليكم انشغالا طالما عانى منه سكان ولاية المدية، المتمثل في تسوية وضعية بناياتهم وفق القانون 08 - 15، المحدد لقواعد مطابقة البنايات،الذي جاء تطبيقا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، وتنفيذا لتوجيهاته قصد القضاء على الفوضى وتنظيم

الوجه العمراني، وكذا تحقيق أهداف الدولة الرامية إلى التطهير العقاري وضبط الملكية العقارية.

غير أن عدم تقيد إدارة أملاك الدولة لولاية المدية بالنصوص القانونية الناظمة لعمل..

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي جرباع؛ الكلمة الآن للسيد مليك بوجوهر.. بل للسيد عبد القادر مولخلوة.

السيد عبد القادر مولخلوة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،

معالي الوزير الأول المحترم،

السادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

سلام الله عليكم.

إن الوثيقة المتواجدة بين أيدينا والمتعلقة بمخطط عمل الحكومة، وبعد التمعن والتدقيق في محتواها، خلصنا أنه لابد من الالتفاف حول هذا المشروع الذي ضبط بكل حكامة ورزانة ولا بديل لنا عنه، حيث جاء بتحديات اقتصادية واجتماعية لمواجهة الوضع الراهن.

إن الحلول الاقتصادية المقترحة لتعويض مداخيل البلاد المتذبذبة يستلزم الإسراع في تنفيذها بكل جدية والسعي إلى تحقيق الأهداف المرجوة، وهذا بالقضاء على كل أشكال البيروقراطية والتعسف الذي يعيق الاستثمارات.

كما وجب تظافر الجهود لمرافقة التنمية والسعي إلى تذليل كل العقبات ووضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار.

بعد هذه اللمحة من موقفنا حول مخطط عمل الحكومة، نود سيدي الوزير الأول، رفع بعض النقاط الهامة.

لاحظنا في الحكومة السابقة وحكومتكم الحالية التخلي عن الوزارة المنتدبة للاقتصاد الرقمي التابعة لوزارة المالية، رغم أهميتها في مرحلتنا هاته خصوصا أن هاته الدائرة الوزارية انطلقت في عملية هامة جدا ألا وهي عملية الرقمنة في السجل العقاري.

لو نستطيع -السيد الوزير الأول- إنجاز هاته العملية سنوفر حافظة عقارية هامة جدا ونستطيع تثمين تلك العقارات وتصبح من أهم مصادر جلب الثروة لفائدة الخزينة العمومية، وقطع الطريق على مافيا العقار وحل المشاكل الكبيرة التي تتخبط فيها الدولة والمواطن، فيما يخص التسوية العقارية والدخول في الجباية العقارية الحقيقية متوافقا مع الأنظمة العالمية.

كما نطلب منكم سيدي الوزير الأول، إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالشؤون العقارية تلحق بالوزارة الأولى.

أما فيما يخص قطاع البناء والتعمير، إن الفوضى العمرانية المتواجدة بمدننا في تزايد مستمر في غياب الرقابة والتملص من المسؤولية، ما يستدعي نقطة وقوف على هاته الظاهرة، لذا لابد من إعادة النظر في القوانين المتعلقة بقواعد التعمير والبناء وتحديد المسؤوليات.

فيما يخص قطاع السياحة: إن واقع السياحة لا يبشر بالخير، أقول هذا الكلام بدافع أن جل مناطق التوسع السياحي (ZET) معطلة، رغم صرف الدولة مبالغ هامة لإعداد مخطط التهيئة السياحية لتلك المناطق، إلا أن هذه الدراسات والمخططات أصبحت حبرا على ورق، لا يمكن توطين أي مشروع على تلك المناطق لأسباب غير موضوعية، لا نفهم لماذا هاته البيروقراطية باسم القانون؟

لذا سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول، نطلب تذليل الإجراءات واتخاذ قرارات سياسية شجاعة وحل لغز مناطق التوسع السياحية نهائيا.

فيما يخص قطاع الصحة: لقد أجمع كل متدخلي الغرفة السفلى من زملائنا النواب أن المشكل العويص في ولاياتهم متواجد بقطاع الصحة، لكن المسؤولين والمشرفين على هذا القطاع يتجاهلون الوقوف على المشاكل الحقيقية التي يتخبط فيها قطاعهم، أقول هذا الكلام من مثال زيارة السيد وزير الصحة لولاية عين تيموشنت، حيث راح هذا المسؤول إلى زيارة العيادات والمصانع الخاصة، متجاهلا الوضع الكارثي في المنشآت الصحية العمومية، مثل مستشفى 60 سريرا بالعامرية، هذا المستشفى الجديد المنجز من دون احترام لمعايير البناء، إنني أقول دون احترام معايير البناء وهو آيل للسقوط.

ورغم تدخلنا نحن أعضاء مجلس الأمة ونواب المجلس الشعبي الوطني لولاية عين تيموشنت، أمام المسؤول الأول لوزارة الصحة، إلا أن طلبنا لم يؤخذ بعين الاعتبار

ونحن نلح دائما على تسوية هذا المستشفى.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

لقد سجل الفشل الكبير للديوان الوطني للحج والعمرة في تسيير الخدمات المقدمة للحجاج من سنة إلى أخرى، ألم يحن الوقت للوزارة المعنية أن تستدرك أخطاءها المتكررة؟ حيث نطالب بإلحاق هذا الديوان أي الديوان الوطني للحج والعمرة إلى وزارة أخرى أكثر كفاءة من سابقتها.

وأخيرا سيدي الرئيس، سيدي معالي الوزير الأول، نقول لكم إن المهمة ليست بالسهلة ونحن كهيئة تشريعية ستجدوننا – إن شاء الله – بجانبكم.

وفقكم الله وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر مولخلوة؛ الكلمة الآن للسيد محمد راشدي.

السيد محمد راشدي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد معالي الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مخطط عمل الحكومة المطروح بين أيدينا للمناقشة وهذا من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، فإننا نتقدم بالملاحظات والإثراءات المتواضعة.

سيدي رئيس الحكومة،

الفصل الأول: الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها ووحدتها.

في هذا الباب، فعلا إن الجزائر أصبحت تنعم بالاستقرار والأمان في ربوعها، وذلك بفضل سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية، وبفضل جهود وتضحيات الجيش الوطني ومصالح الأمن.

فإننا نثمن وندعم مواصلة سياسة المصالحة الوطنية، كما ندعم الحكومة الموقرة في تنفيذ أحكام ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، خاصة لفائدة الأسر التي عانت ويلات المأساة الوطنية وبهذا نكون قد دعمنا الوحدة الوطنية والحفاظ على الاستقرار الوطني، دون أن ننسى الاستقرار الاجتماعي، وبهذا نكون قد دعمنا تعزيز مكونات الهوية الوطنية، كما يجب ترقية الإسلام بتكوين الأئمة وبناء المساجد وصيانتها، دون أن ننسى تعزيز مكانة اللغة العربية، اللغة الوطنية والرسمية وتعميم استعمالها في مختلف المستويات.

كما يجب، سيدي الوزير الأول، ترقية تمازيغت، اللغة الوطنية، دون أن ننسى ترقية كتابة التاريخ وتلقينه للأجيال الصاعدة.

الفصل الثاني: مواصلة تدعيم الديمقراطية التعددية ودولة القانون وعصرنة الحكامة.

هنا نشير إلى أنه يجب أن يكون تعاونا كاملا بين الحكومة والبرلمان، خاصة في دراسة كل مقترح قانون صادر من البرلمان في ظل احترام الدستور.

الفصل الثالث: تدعيم حرية الصحافة وحق المواطن في الإعلام.

في هذا الباب يجب أن تسهر السلطات العمومية على توفير الأجواء لنشر المعلومات بكل حرية وكذا الأفكار والصور والآراء وذلك في ظل الثوابت والقيم الدينية والروحية والثقافية للأمة، وهذا في ظل احترام الحقوق الفردية للمواطنين، لاسيما فيما يخص الحياة الخاصة للفرد.

كما ندعم وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات وتداولها لفائدة المواطنين، وهذا بموجب القانون، وذلك في ظل الحفاظ على الحياة الخاصة وحقوق الغير والمصالح المشروعة للمؤسسات وهذا في ظل احترام متطلبات الأمن الوطني.

الفصل الرابع:

أ – تدعيم دولة القانون

نلاحظ ما يلي سيدي رئيس الحكومة:

1 – مواصلة نقل التراتيب الدستورية الجديدة في شكل نصوص قانونية.

2 – مواصلة إصلاح العدالة وفي هذا الباب تكييف النصوص القانونية من خلال مراجعة – على الخصوص– قانون العقوبات، قانون الإجراءات الجزائية، قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، والقانون

المتعلق بالوقاية من الاستعمال والاتجار غير المشروعين للمخدرات والمؤثرات العقلية.

ب – مواصلة عصرنة الحكامة

ما يجب أن نلاحظه هو تعزيز اللامركزية في جميع ميادين ممارسة السلطة العمومية، بما في ذلك في الحقل الاقتصادي. كما نريد مراجعة وملاءمة قانون البلدية، وقانون الولاية ومرافقة ذلك بتعزيز السلطات المحلية وتوضيح صلاحياتها وكذا إحلال التسيير البلدي المشترك.

مواصلة إصلاح المالية والجباية المحليتين بهدف تثمين أفضل الموارد وتحسين عمليات تحصيل الضرائب والرسوم، وهذا بإعداد قانون للجباية المحلية،

الفصل الخامس: الحفاظ على سياسة التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية.

في هذا الفصل سيدي رئيس الحكومة، إن البعد الاجتماعي يمثل أحد أسس الدولة وهو يتجلى في الوقت الحاضر في عدة أشكال، وهذا زيادة على جهود الدولة المبذولة لتقليص نسبة البطالة، يجب تجنيد جميع الآليات الأخرى للتضامن الوطني لكل الفئات.

وقبل الختام، عندي سؤال، سيدي رئيس الحكومة، طرحته من قبل ولازال يراودني، وهو تعيين ناطق رسمي للحكومة، للتدخل ولتوضيح الأحداث في وقتها حتى لا تستغل كما استغلت أحداث عديدة في الماضي، وهذا في غياب إيصال المعلومة الصحيحة للمواطن.

وفي الأخير، سيدي رئيس الحكومة، ولاية قسنطينة لها مطالب ضرورية منها رفع التجميد عن المشاريع الضرورية من تعليم وصحة وتنمية... إلخ.

كما لدينا مشكل استعجالي ضروري في ميدان السكن، حيث آلاف السكنات منجزة ولكنها تفتقد لـ(VRD)، البنية التحتية...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد راشدي؛ الكلمة الآن للسيد الطيب ڤنيبر.. بل السيد وحيد فاضل.

السيد وحيد فاضل: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس الفاضل،

معالي السيد الوزير الأول المحترم والطاقم الوزاري المرافق له،

زميلاتي، زملائي في مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أريد أن أهنئ السيد أحمد أويحيى، على تعيينه كوزير أول من طرف فخامة رئيس الجمهورية، وبهذه المناسبة، أتمنى له وللطاقم الحكومي الذي يرافقه كل النجاح والتوفيق في مهامهم النبيلة.

يتضمن مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، جملة من المحاور تسمح بالتكفل الناجح بعدة قضايا وطنية.

كما يتميز هذا البرنامج بتدابير وإجراءات من شأنها أن تحسن الوضعية الاقتصادية الحالية الصعبة للبلاد في ظل تقليص الموارد المالية نتيجة تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

كما يحتوي برنامج الحكومة على وضع نمط اقتصادي جديد، مبني على نظرة استشرافية تتماشى ومتطلبات الوضعية المالية الآنية، دون التخلي عن المكاسب الاجتماعية المحققة لضمان انتقال مرن نحو منظومة اقتصادية عصرية تتحرر تدريجيا من التبعية للمحروقات وإصلاح الجهاز المصرفي والبنكي ليتماشى مع التطورات الاقتصادية العصرية والبحث عن الحلول الملائمة للحفاظ على التوازنات المالية الكبرى تفاديا للجوء إلى الاستدانة الخارجية، فاللجوء إلى التمويل غير التقليدي على المدى المتوسط حتمية لا مفر منها، اعتبارا للوضع المالي الراهن وحفاظا على سيادة القرار في شتى الميادين، بقوة قانون النقد والقرض ليتم إدخال التمويل غير التقليدي، إلا أننا نلح على ضرورة تمويل برامج تنموية ذات مردودية عالية وبعث في نفس الوقت نموذج اقتصادي جديد مبني على استرجاع قيمة العمل الذي يعد المصدر الوحيد للثروة وإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة ومنتجة من شأنها أن تخلق ديناميكية اقتصادية تنافسية.

كما يجب أن نركز على القطاع الفلاحي، الذي يعتبر النشاط الأهم للسماح بانطلاقة اقتصادية خلاقة للثروة ومناصب عمل دائمة وقاطرة أمامية للنمو من خلال دعم قدراته التصديرية.

فالدعم الفلاحي يكمن في وضع تحفيزات مكثفة ومتنوعة، تسمح للقطاع أن يرتقي إلى خلق مؤسسات تحويلية منتجة بعيدة عن المؤسسات الوهمية الطفيلية التي ترتكز على المضاربة.

من الواجب كذلك أن نضع ميكانيزمات ذات نجاعة، من أجل إصلاح المنظومة الجبائية والقضاء تدريجيا على السوق الموازي، باتخاذ قرارات صارمة وجريئة حتى في تغيير الكتلة النقدية، إذا تطلب الأمر ذلك، ووضع حد لتكديس الأوراق النقدية.

من جهة أخرى، نلاحظ بأن مخطط الحكومة يعزز المكاسب الاجتماعية ويكرس دولة الحق والقانون والتضامن الوطني الذي يعد أساس الدولة الجزائرية.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

أغتنم هذه الفرصة لطرح بعض انشغالات مواطني ولاية سكيكدة، التي أتشرف بتمثيلها، فهذه الانشغلات تتمثل في قطاعين حيويين بالنسبة لمواطني تلك المناطق لما تكتسي من علاقة مباشرة لتحسين ظروف معيشتهم.

المطلوب رفع التجميد عن مشروعين لهما علاقة بقطاع الصحة، تتمثل في مستشفى 60 سريرا بدائرة عين القشرة وقد تمت كل الإجراءات الإدارية لانطلاق إنشاء إنجازهما إلا أنه تم تجميدهما قبل انطلاق الأشغال.

كما نأمل سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول، أن يرفع تجميد ثانوية واد الزهور وبني بشير وعين بوزيان، هذه المناطق في حاجة ماسة إلى إنجاز سلك المرافق التربوية.

وفي الأخير، نتمنى كل التوفيق للطاقم الحكومي الجديد، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وحيد فاضل؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر بن سالم.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول، المحترم والأعضاء المرافقون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية أهنئ السيد الوزير الأول، على الثقة التي وضعها فيه فخامة رئيس الجمهورية، متمنيا له التوفيق والسداد في هذه المهمة، خدمة للوطن والمواطن ومتابعة تجسيد برنامج رئيس الجمهورية بمعية الطاقم الحكومي، الذي قام بمسيرات كبرى في خضم أوضاع اقتصادية وسياسية التي يمر بها العالم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن الجزائر وبفضل حنكة السيد رئيس الجمهورية، وربما تراكمات المواقف التي مرت بها وحتى الهزات الاقتصادية التي يمر بها العالم كانت دائما تجد المخارج والحلول لإدارة هكذا أزمات واضعة في المقام الأول مصلحة المواطن الذي هو الأصل في المنظومة السياسية للبلاد.

سيدي الرئيس،

إن مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، المعروض على مجلسنا الموقر للإثراء والنقاش هو مشروع من صميم البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لآفاق التنمية المتواصلة في الجزائر، آفاق ظلت الدولة متمسكة بها، رغم الهزات التي أشرنا إليها هذا من خلال التركيز على مفاتيح التنمية وكذا الأرضية والمحطات التي تؤسس لاقتصاد وتنمية اجتماعية فاعلة لعل أهمها: ترقية الممارسات الديمقراطية التي هي حجر الأساس في بناء المجتمعات والسير بها إلى بر الأمان، فيما يخص إدراك الحقوق والواجبات واحترام قداسة العمل والمشاركة السياسية.

وهذا كله في فضاء سعت الدولة وفي أكثر من مناسبة لتدعيمه وجعله الحجر الأساس في مسيرة الديمقراطية، ونقصد بها هنا حرية التعبير والمجسدة اليوم واقعا من خلال المنابر الإعلامية المختلفة والتي لا ننكر أنها تحتاج إلى تأطير.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

إن تكامل هذا المخطط وواقعيته يحتاج بلا شك إلى إرادة قوية وعمل جبار لتنفيذ فصوله، وهذا لا يتسنى إلا باختيار الرجال والذين سيكونون في مستوى هذه الآفاق، لأن المشكل المطروح اليوم هو في الإرادة والاجتهاد وروح المبادرة وكذا روح المنافسة بين كل القطاعات لإيجاد نقاط

تشارك لإحداث بنية تكاملية تصب في المصلحة العامة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

إن الحديث عن البديل الاقتصادي والمداخيل خارج البترول هو حديث عن ثورة تبدأ بإيمان كل جزائري، بأن بلاده تشكل قارة، لها من الإمكانيات ما يجعلها في غنى عن مداخيل الطاقة.

سيدي الرئيس،

إن مخطط عمل الحكومة الذي بين أيدينا هو مخطط ثري ويغري بالنقاش ومتابعة مخطط يسعى إلى تعزيز وتحسين وضعية المواطن الاجتماعية والاقتصادية من خلال تنوع البرامج التنموية على رأسها السكن، والثروة التي يحدثها القطاع والتي هي رأي العين يوميا، السكن لملايين المواطنين والذي تحسد عليه بلادنا من قبل الدول المجاورة، إذا كنا نعترف بأننا لا يمكننا الإحاطة نقاشا بفصول هذا المخطط الشامل والتنموي نظرا لمحدودية الوقت، فإننا لا يمكن أن نمر مرور الكرام على الجهود المبذولة في قطاع العدالة والتسهيلات التي أصبح المواطن يجدها في قضايا تهمه.

نتوخى أن يكون الجانب التربوي التعليمي في مستوى الإنجازات الهيكلية التي تخصصها الدولة للقطاع، وأن يأخذ البحث العلمي الجاد طريقه إلى التجسيد بدل أن يبقى رهين الرفوف وعودة الهيبة إلى الجامعات بعودة الهيبة إلى الأستاذ ولقيمة البحث نتوخى اختيار نخب من خيرة الأساتذة للتدريس في المدارس العليا للأساتذة، لأنه الخزان الحقيقي لتأطير المعلمين والأساتذة وهذا بالتنسيق بين الوزارتين.

أما القطاع الثقافي للمعالم الإيجابية التي بدأت بالقطاع تجعلنا نتوسم الخير متفائلين ونترقب المزيد ولم لا نعود إلى العهود الذهبية؟ كعودة المسرح والمجلات المتخصصة والاحتفال بالكتاب وفتح مجالات الاستثمار لبناء وتهيئة استوديوهات سينمائية وربما قرية سينمائية بواحات الجنوب، كتاغيت أو تيميمون أو بوسعادة.

كما نثمن اعتماد التنظيم الجديد لبرامج التعليم المهني الذي تسعى الوزارة من خلاله إلى تنمية وتثمين عروض تكوين لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذا المتواجدين بالمؤسسات العقابية.

السيد الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

إن استعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق الصادرات خارج المحروقات أضحى أمرا ملحا، بل وضرورة عملية يجب أن يلاحظها المواطن، كما أن الحديث عن مقاربة جديدة في إنجاز وتسيير المناطق الصناعية بات هو الآخر من الأولويات لإعطاء ديناميكية للاقتصاد الوطني، شرط تهيئة المناخ والحرص على التسيير الحسن وتغيير العقليات مع المراقبة.

نثمن النجاحات التي تسجلها السياسة الخارجية للجزائر في المحافل الدولية وانتصارها دائما على كل من يقفز على مناطق الأشياء وحرية الشعوب.

أخيرا، سيدي الرئيس، هذه المرحلة تحتاج إلى رجالها ورجالها الآن هم الطاقم الحكومي والممثلين في الولايات. في الأخير أيضا، بودي طرح بعض الأسئلة خاصة بالمسائل المحلية المتعلقة بولاية بشار.

1 –لا يزال المواطنون ينتظرون الحصول على قطع أرضية للبناء بعد انتظار وصل إلى 3 سنوات، ومنهم متحصلون على شهادةتجارية ودفعوا ثمن هذه القطع ويعيشون تسويفا. في مجال الصحة وإكمال الجهود نأمل في تحويل – تدريجيا – مستشفى الصحة العمومية إلى مستشفى جامعي في انتظار رفع التجميد عن إنجاز هذا الأخير، وتعزيز مستشفى أمراض العيون بالأطباء نظرا للنقص.

موضوع الاستثمار في بشار يعيش تباطؤا في أسوإ أشكاله وعلى جميع المستويات.

في مجال التحكم بالشأن التربوي للولاية حديث يطول وفي الشأن نفسه حتى من سكان القصر الجديد في دائرة القنادسة، من السيدة الوزيرة ووزير المالية، رفع التجميد عن أربعة أقسام ابتدائية لصالح أبنائهم مطلع السنة القادمة، بعد الوعود التي أعطيت لهم سلفا واستحالة تنقل هؤلاء الأطفال بعمر الست سنوات أو أقل مع أمهاتهم إلى وسط المدينة بعد قطع مسافة طويلة، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ الكلمة الآن للسيد محمد عويسي.

السيد محمد عويسي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله

الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة وطاقمه المحترم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في إطار مناقشة برنامج عمل الحكومة لا بأس أن نذكر سلبياته وإيجابياته.

سيدي رئيس الحكومة،

الكل يعلم أن هذه الأزمة المالية أو الاقتصادية مست حتى الطبقة الميسورة، فما بالكم سيدي رئيس الحكومة، أو ماذا فكرتم في الطبقة الهشة وكيف تجابه هذا الوضع الاقتصادي المر؟

سيدي رئيس الحكومة،

تعلمون جيدا أن بعض الفئات الهشة ليس لها أي دخل والكثير من الطبقة الهشة يعولون أسرا بمستوى 3000 دينار جزائري شهريا، وهذا إن كان في إطار الشبكة الاجتماعية أو في إطار المسنين.

في إطار الشبكة الاجتماعية سيدي الرئيس، عمال الشبكة الاجتماعية وصلوا إلى سن التقاعد في هذا المجال، ولما يصل إلى سن التقاعد أي 60 سنة، يوجه إلى كبار السن أو المسنين ويتقاضى 3000 دينار جزائري، أي ينخفض دخله من الشبكة الاجتماعية و3000 دينار جزائري، سيدي الرئيس هل يمكن أن تعيل عائلة لمدة شهر؟

زد على ذلك سيدي الرئيس، بعض المسنين والمحظوظين فقط ينالون 1000 دينار في السنة، وهذا بالكوطة، ليس كل من يصل السن المحددة ينال هذه المنحة الاجتماعية، بل أعداد محددة.

سيدي رئيس الحكومة،

هل يعقل في برنامج رئيس الجمهورية، أن المعاق ذهنيا لا يستفيد من منحة اجتماعية حتى يصل سن 18، علما أنه من عائلات معوزة جدا لا يستطيعون حتى اقتناء الحفاظات لأبنائهم، ناهيك عن العيش الكريم؟

سيدي رئيس الحكومة،

في ظل هذه الأزمة الخانقة أرجو النظر بعين الاعتبار لهذه الفئات الهشة من المجتمع حتى نجابه هذا الوضع الاقتصادي المر.

سيدي الرئيس، لا بأس أن أعرج كذلك في برنامج عملكم على قطاع التربية والتعليم.

سيدي الرئيس،

الكل يعلم أن مدارس أشبال الأمة أثبتت نجاحات هائلة بالرغم من أن البرنامج هو نفس برنامج وزارة التربية الوطنية، فلماذا لا تخصص أو تنشئ مدارس بالطورين في كل الولايات بنفس النمط أو بنفس الانضباط في مدارس أشبال الأمة وتكون هي مدارس مدنية ويتوجه لها الطلبة أو التلاميذ بنفس الشروط التي يلتحق بها الأبناء في مدارس أشبال الأمة؟ وأكيد أنها ستعطي نتائج طيبة وتكون فرصة في كل الولايات لالتحاق التلاميذ بهذه المؤسسات لأن مؤسسات أو مدارس أشبال الأمة غير متوفرة في جميع الولايات، بل هي مدارس جهوية لا تكفي حاجيات المواطنين.

زد إلى ذلك، والسؤال موجه إلى السيدة معالي وزيرة التربية، إعادة النظر في برنامج الامتحانات، هل يعقل سيدتي الوزيرة أن تلميذا في السنة الرابعة متوسط ينال 3 لوحات شرفية في الموسم الدراسي ويخفق يوم الامتحان في شهادة التعليم المتوسط ويرسب، والكسول الذي نال 3 توبيخات يسعفه الحظ لينال شهادة التعليم المتوسط ليصعد إلى الثانوية؟! هذا غير معقول! جهد يوم يعوض سنة وإخفاق يوم يضيع جهد سنة، هذا غير معقول في برنامج الامتحانات، أرجو أن يكون الانتقال إلى المرحلة الثانوية بالمعدل السنوي لأن شهادة التعليم المتوسط ضربة حظ لبعض الكسالى!

ناهيك - السيدة معالي وزيرة التربية - أن في ولاية الأغواط ما زالت بعض البلديات تفتقر حتى إلى الثانويات، هذا في ظل البحبوحة المالية السابقة، فما بالكم أن يبقوا إلى الأبد في ظل هذه الأزمة؟

الرجاء، وهذا مطلب بإلحاح، النظر في هذه النقائص في هذه البلديات وأن تستفيد من ثانويات كشأن البلديات الأخرى.

سيدي رئيس الحكومة، أعرج كذلك على الجانب الصحي في ولاية الأغواط، سيدي رئيس الحكومة أرجو الإصغاء، في ولاية الأغواط، هناك ثلاث..

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد عويسي؛ الكلمة الآن للسيد محمد الصالح بوقفة.

السيد محمد الصالح بوقفة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،

السيدات والسادة، الزميلات والزملاء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية لا يسعنا إلا أن نهنئ ونبارك للسيد الوزير الأول، على ما حظي به من ثقة وتقدير فخامة السيد رئيس الجمهورية، في كل المحطات والمهمات التي كلفتم بها لتبقى أحد رجالات المراحل الدقيقة، كما نبارك ونهنئ الفريق الحكومي المرافق لك ونتمنى للجميع التوفيق لأداء المهمة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن المتفحص لمخطط عمل الحكومة يلمس استمرارية وتأكيد العمل بالمقاربة الأمنية التي تظل محل إعجاب وتقدير عالمي، وفي نفس الوقت نشجع وندعم استمرارية مسار المصالحة الوطنية ومكافحة الإرهاب بشتى أنواعه ونعزز دعوة الحكومة لأبنائها رجوعهم إلى حضن وطنهم وبين إخوانهم، وننوه بدور الجيش الوطني الشعبي، في أداء مهامه رفقة كل الأسلاك الأمنية؛ كما نثمن دعوة الحكومة إلى مكافحة آفات التهريب وتحويل وتبييض الأموال، عبر آليات مدروسة ودقيقة وناجعة، وكذا العمل في الوقت نفسه على تعزيز وترقية الحوار مع جميع الشركاء والفاعلين لبعث ديناميكية وحيوية لرص الصفوف واستنفار كل القوى بالبلاد وتجنيد كل الإمكانيات العمومية والخاصة في سبيل المحافظة على ما تحقق من مكاسب والعمل على ترقيتها بفضل الإصلاحات المسجلة في مخطط عمل الحكومة المنبثق من برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

كلنا على دراية بالوضع الاقتصادي العالمي وبمعاناة الدول البترولية لانخفاض مداخيلها نتيجة تدهور أسعار المادة في الأسواق العالمية من جهة وظهور اختلالات في ميزان المدفوعات وحركة المال والأعمال بها، وعليه من الضروري أن نبحث عن البدائل المستدامة والأنجع التي تجنبنا مستقبلا الوقوع في هكذا أزمات، ونجد في مقدمة البدائل المتاحة قطاعي الفلاحة والسياحة.

إننا على دراية بما رصد في سبيل توسيع وتنويع المنتوج الفلاحي ونثمن كل الآليات والتسهيلات التي قدمتها الحكومة.

أما بالنسبة للسياحة، فنحن نثمن ما قدمته الدولة من تسهيلات وتمويلات لتجديد وتنمية الهياكل السياحية وكذا الآليات المشجعة على الاستثمار في مجال السياحة والأسفار، ولأننا في بداية تفعيل هذا السوق وجب على المتدخلين في الميدان العمل لبعث التكامل السياحي، فعلى الوكالات السياحية الانتقال من سوق العمرة إلى الأسواق العالمية والبحث عن المبادلات والشراكات لترقية التوجه للجزائر لدى السياح الأجانب مما سيؤدي إلى زيادة العاملين في هذا المجال وانتعاش سوق الصناعات التقليدية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

ننوه بالحفاظ على سياسة الدعم الاجتماعي بما يحافظ على العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني عن طريق التحويلات الاجتماعية التي حافظتم عليها، وكذا دعم البحث العلمي وتحفيزات الاستثمار، رغم صعوبة المرحلة.

كما نثمن سياسة الحكومة في قطاع السكن والصحة، وأدعو إلى تسريع حل مشكلة السكنات الجاهزة، كما ذكرتم السيد الوزير، 15 ألف سكن تنقصها التهيئة مثلما هو في ولاية ورقلة وخصوصا مدينة تقرت، فالسكنات جاهزة والملفات مدروسة والقوائم جاهزة وننتظر منكم – سيدي – تكملة هذه المشاريع وأنتم على دراية بهذا الملف وما يخلقه من ارتياح.

ونفس الشيء في الصحة، فإننا ندعو إلى استكمال المشاريع التي قاربت على الانتهاء ورفع التجميد عنها مثلما هو الوضع في مستشفى 240 سريرا بتقرت والتي فاقت نسبة تقدم الأشغال فيه 85٪، وتفادي اهتلاك وتدهور حالته خصوصا وأن المتعاقد أجنبي.

وكذا أدعو عن طريق الحكومة الشركات الكبرى في مدينة حاسي مسعود إلى دعم الفرق الرياضية والجمعيات

المحلية وإعطاءها الأولية فهناك فرق في الأقسام الممتازة وأبطال عالميين في الولاية، في حين تستفيد ولايات أخرى.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إننا إلى جانبكم نعمل على تخطي هذه المرحلة بأمان ونشيد بصراحة الحكومة والإقرار بصعوبة المرحلة والابتعاد عن سياسة التغليط، ونتمنى لكم النجاح في تطبيق هذا المخطط والحصول على اقتصاد وطني متنوع، أملنا من الجميع رص الصفوف وحشد الهمم وتثمين العمل المنتج والابتعاد عن تهييج الرأي العام بخطابات شعبوية جوفاء.

هذه الآليات تمكننا من ربح المعركة الاقتصادية والخروج من هذه الضائقة، تمنياتنا لكم بالتوفيق، شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الصالح بوقفة؛ الكلمة الآن للسيد محمد عامر، تقدم بتدخل مكتوب سوف يمكن منه السيد الوزير الأول ويرد عليه في حينه؛ الكلمة للسيد عبد القادر معزوز..السيد عبد الوهاب قنيبر..

الكلمة الآن للسيد الطاهر كليل.

السيد الطاهر كليل: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله.

يسعني في البداية، وفي هذا المقام، أن أوجه لكم ولمواطنينا في الداخل و الخارج أسمى معاني الاحترام و عبارات التقدير، كما أنوّه بالمجهود المبذول من طرف الحكومة خلال إنجاز هذا المخطط المعروض على مجلسنا الموقر، بهدف مناقشته وإثرائه.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن مخطط الحكومة الذي تقدمتم به يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لنا كممثلين للشعب، لكونه يأتي في سياق أزمة مالية خانقة، يتوجب فيها مكاشفة الشعب بكل الحقائق وتزويده بالمعطيات المتعلقة بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من مصادرها الرسمية، وأيضا مناسبة لتسجيل آرائنا وانشغالاتنا بكل إنصاف وحيادية، فيما يخص التكفل بحاجيات وهموم المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى، تثمين الإنجازات وتعزيز برامجها، وتصحيح الاختلالات والإخفاقات في أوانها. ومن ثمة، الاستماع إلى نصائحكم الثمينة وتوضيحاتكم من خلال النقاش الحر والديمقراطي الكفيل ببلورة الاقتراحات وإيجاد الحلول الناجعة.

وهذا الأمر يتطلب وضع استراتيجية شاملة وأيضا تصورات مستقبلية تتماشى مع تحديات المستقبل وحركية المجتمع محليا ودوليا، وبالتالي معالجة مختلف الاختلالات التي رافقت مسعى التقويم الوطني، من شأنها استرجاع ثقة المواطن في مؤسسات دولته.

إن الميزات التي عهدناها في شخصيتكم كقيادي ووزير أول، مثل الحكمة، الصبر، الحزم والعزم، تعطينا ثقة وأملا أن برنامج رئيس الجمهورية سينفذ بكل صرامة ومسؤولية في كنف الهدوء والطمأنينة.

إن بعث التنمية الاقتصادية يستحيل تحقيقها في ظل غياب الأمن والاستقرار، واليوم نحن ملزمون بالاستمرار في مواصلة نهج الإصلاحات وتنفيذ سياسة اقتصادية جريئة ومتوازنة كفيلة بالخروج من تبعية المحروقات كمورد رئيسي للدخل الوطني، واستغلال الإمكانيات المتاحة من أجل تطوير الطاقات المتجددة وإعادة بعث قطاعات بديلة للمحروقات من شأنها خلق الثروة ورفع معدل النمو تأخذ في أبعادها تعزيز بناء اقتصاد وطني قوي، متنوع ومندمج في الاقتصاد العالمي ومتجاوب مع آليات اقتصاد السوق.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن حزبنا الذي ولد من رحم المأساة الوطنية، المتشبع بمرجعيات حركة التحرر الوطني ومبادئ ثورة نوفمبر، يناضل ويعمل من أجل أن تنعكس إرادة هذه الحكومة في تجسيد طموحات المواطنين الجزائريين في العيش الكريم والرفاهية في كنف الحرية والسلام، والإيفاء بالتزامات رئيس

الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، المعبر عنها بإرادة الشعب الجزائري خلال كل المحطات الانتخابية المتعاقبة.

فإذا كان حزبنا منذ نشأته يساهم بشكل فعّال في البناء الوطني والمصالحة الوطنية لفائدة الجزائر من أجل استقرارها سياسيا واجتماعيا، فإنه مدعو أيضا في هذا المقام إلى إعطاء المثل في المواجهة البناءة بين الأفكار والاقتراحات في ظل أجواء أخوية وهادئة بعيدا عن تصفية الحسابات والمزايدات، والاستفزازات والقذف والتجريح.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

بالتأكيد أن الوضعية المالية الصعبة لبلادنا تستوقفنا شعبا وحكومة من أجل العمل معا لتفادي رهن السيادة الوطنية باللجوء إلى الاستدانة من الخارج، وهذا من خلال تجنيد وتعبئة الموارد الذاتية للبلاد من خلال تنويع إيرادات الدولة وترشيد النفقات عبر الموازنة بين دعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، لاسيما دعم الطبقات المحرومة.

ومن المؤكد أن نجاح أي برنامج عمل يتطلب آليات وموارد، وبلدنا يملك كل المواصفات التي من شأنها الإرتقاء به إلى مصاف الأمم المتقدمة والمزدهرة، والمطلوب فقط هو تثمين واستغلال هذه الموارد بكيفية فعّالة وناجعة ترتكز على مبادئ العدل والمساواة والمنافسة النزيهة، الكفيلة بتحسين ظروف ممارسة النشاط التجاري وتعزيز الشفافية في المعاملات الاقتصادية للقضاء على الاحتكار والمضاربة والغش والتقليد والتهريب، والتهرب الضريبي وتهريب الأموال إلى الخارج.

إن الرهانات الاقتصادية والضغوطات المالية تحتم علينا دعم الاعتماد على المحروقات وضرورة تنويع الصادرات في نطاق يضمن تقليص فاتورة الاستيراد التي ترهق ميزانية الدولة، ومع إدراكنا لحجم التحديات والمخاطر فيما يخص عجز الميزانية، إلا أننا لا خيار لنا إلا اللجوء إلى تقنية معروفة ومستعملة في كل الدول مفادها التمويل غير التقليدي الجديد المنصوص عليه في قانون النقد والقرض، ولكن يجب أن يكون هذا الإجراء استثناء من أجل تغطية عجز الميزانية، وفي مدة محددة لا تتجاوز على الأقل ثلاث سنوات، على أن ترافقه في الحين إصلاحات هيكلية اقتصادية ومالية صارمة وشاملة من شأنها إستعادة توازنات الميزانية العمومية وميزان المدفوعات.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطاهر كليل؛ الكلمة الآن للسيد عبد الباهي مرسلي.

السيد عبد الباهي مرسلي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني كثيرا أن أتقدم إليكم جميعا بمناسبة حلول السنة الهجرية الجديدة بأصدق التمنيات لكم جميعا وسمو وعلو شأن بلادنا الجزائر الحبيبة، وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، متمنين له موفور الصحة والعافية وما ذلك على الله بعزيز، ولكم جميعا التوفيق في مهامكم لما فيه الخير العميم للبلاد والعباد.

بعد اطلاعي على مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، خلصت إلى ألاّ بديل عن هذا المخطط الجيد والفعال، بإذن الله تعالى، وبلا مراءاة أو إثراء أقول هذا لما يتضمنه من آليات من شأنها فعلا النهوض بالبلاد على افتراض أدنى.

وما احتسب له من حسبان في رفع هذا الغبن عن المواطنين وفي كل الحالات، هذا ما جعلني أشيد به وأدعو الله عز وجل أن يذلل الصعاب لنا ولكم جميعا وأن يقر عيون كل المواطنين بثمرة جهودكم عند تفعيل هذا المخطط.

شدوا على أياديكم جميعا وأشيد ببعض ما جاء في هذا المخطط لجعله أولى الأولويات في هذا الظرف الصعب الذي تمر به بلادنا خاصة، وكذا الأمة العربية جمعاء والتي نخر الإرهاب المقيت لحمها وكسر في بعضها عظمها، علينا جميعا وبحول الله وقوته ردع الإرهاب في عبارتكم المعنونة بالحفاظ على الأمن من داخل البلاد وأضيف- وأنا العبد لله - وحولها، لأن أخطر ما يهدد الأمة العربية هو هذا الإرهاب الأعمى والذي طال عمره فيما حولنا من البلدان

هو إعلاؤه حمل راية الإسلام والإسلام منه براء.

لذلك رأيتني أقول مداخل البلاد وحولها وعبارتي وقصدي واضح.

كذلك الشيء الذي أرى أنه من أولى الأولويات والذي يعلي من شأن الدولة، تدعيم دولة القانون ومواصلة نقل التراتيب الدستورية الجديدة في شكل نصوص قانونية ومواصلة إصلاح العدالة.

العدالة وما أدراك ما العدالة، فإن العدل أساس الملك، لو أردنا أن نجعل بلادنا تزدهر خيرا لتفانينا في إحقاق الحق ولو على أنفسنا، فبالعدل تسخو السماء والله تعالى يقول: "وفي السماء رزقكم وما توعدون، فورب السماء والأرض إنه لحق مثلما أنكم تنطقون" صدق الله العظيم.

كلنا أسباب والرازق هو الله، وأقرب الأسباب إلى جعل السماء بقدرته تعالى تسخو ألا وهو إرساء دعائم العدل، "فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون".

كذلك أولى الأولويات تحسين أداة التعليم العالي وتفتحها على محيطه، وقبل هذا الاهتمام بالطبقة الضعيفة في مجتمعنا ومواصلة ترشيد ضبط سوق العمل ورفع قدرات الدعم لامتصاص البطالة والحفاظ على سياسة التضامن الوطني، كما أسلفته العدالة والعدالة الاجتماعية وكذا مواصلة جهد ترقية الثقافة، وقد كنت قد جئت في مداخلات سابقة باقتراحات فيما يخص ولاية تندوف بالنسبة للسياحة والثقافة في آن واحد ألا وهو عودة إحياء سوق الموقار السنوية، الذي فيه ما فيه من خير عميم على أهل البلاد تصحبه تظاهرة ثقافية بدءًا من تندوف إلى أن تعم كل المدن السياحية الأخرى عبر كامل ولايات التراب الوطني.

كما أود أن ألفت انتباهكم سيدي معالي الوزير الأول، أن ولاية تندوف تزخر بكم، هائل من الإطارات المؤهلة والتي يعول عليها كثيرا بالنسبة للإسهام في تسيير البلاد في المرحلة القادمة، أهيب بكم سيدي الوزير الأول، في جعل هذه النخبة محط عنايتكم وإعطاء الفرصة لها في تسيير قطاعات أو دوائر وزارية، وقبل ذلك كله أقول وأعيد ثم أقول يجب الاهتمام بهذه الولاية التي طالما بح صوتي وأنا أناشد فيكم مروءتكم وروحكم العالية النبيلة في رفع الغبن عن هذه الولاية، وجعل حركة عجلتها تدور بسرعة وذلك في إعادة تشغيل غار جبيلات الذي تزخر بثرواته الغنية بالحديد والذهب وكذا منطقة بشري عبد العزيز الغنية بالحديد والذهب ومنطقة شناشن التي ترفل بالغاز والبترول.

إلى متى سنظل نناشدكم في تفعيل هذا الذي ذكرت، الشيء الذي يعود بالخير العميم على الوطن عامة والولاية خاصة؟

وختاما، أختم بقوله تعالى:"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون". صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الباهي مرسلي؛ الكلمة الآن للسيد نور الدين بالأطرش.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، ثم الصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

معالي الوزير الأول،

كنت قبل قليل أستمع إليكم وأنتم تشرحون وبإسهاب مخطط الحكومة فشُد انتباهي إلى كلمات تداولت على لسانكم حين ذكرتم الأمن والاستقرار، فرحت أسترجع ماضيًا قريبًا لم يندثر فكنا دائما نحلم بلحظة أمن ثم جاء الأمن فكرس الديمقراطية فاستغلت بعض الأصوات التي تعالت هذه الديمقراطية وراحت تعرفها كيف ما تشاء من أجل زعزعة هذا الأمن.

أقول بأن الجزائر مرت بمرحلة لا يمكنها الرجوع إليها، أكل عليها الدهر وشرب، ثم دعوني أعود وأقول نعم، الاستدانة الداخلية في وضع معين وسيلة لتوفير النقد في ظرف عصيب، فيها رأي ونقاش بين مرحب ومعترض ولكنها في النهاية بديل فيه نظر، ولكن هل من آلة تنتج السلم إذا ما اندثر؟

نعم، كل سلطة مسؤولة فأنا لست بوق نظام ولكنني أقول لمن يتحدثون عن فزاعة الأمن والاستخفاف بهذه النعمة المستحيلة في هذا الزمن أنه حين بدأت الاضطرابات في سوريا الشقيقة حذر عقلاء من الانزلاقات، فاسمحوا لي بهذا المصطلح:

فعُدوا «شياتين» في الشام قبل أن تسقط البراميل

النفطية على البشر وعلى الحجر.

حذار من دعاة الفتنة يوقدون نارا طمعا في السلطة حتى إذا امتدت ألسنة اللهب اختاروا عاصمة أو واحة وعاشوا ملوكا ينتظرون دورة أخرى.

سأكرر عمدا هذا المقطع بعد حين.

كثيرا ما نتعجل قراءة المستقبل ونبدي فيه عبقرية زائفة ونغفل عما هو أيسر، أعني قراءة الماضي القريب، كيف نتكهن المستقبل وقد عجزنا عن وعي هذه المرحلة التي بلغت فيه الأزمة مبلغا؟

وكيف نقدم البدائل إذا فشلنا في إعداد الحصائن؟ في هذه الفترة أقول معالي الوزير الأول، في هذه الفترة السابقة أكانت لنا الرغبة فعلا في الخروج من الأزمة وإيجاد بدائل اقتصادية لثروة البترول التي أعاقت أمة، حيث علمتنا تفننا في استهلاك المواد المستوردة في إطار تنمية مؤجلة؟

هل يعقل أن تنتج وادي سوف حبوبا بمعدل 75 قنطارا في الهكتار الواحد وهو رقم قياسي، ثم لا نجد مخزنا نحفظ فيه المحاصيل؟

هل يعقل أيضا أن يشد ملايين الرجال الرحال إلى تونس الشقيقة ومساحتها 160000 كلم^2 أي مساحة ولاية بشار في جنوبنا الفسيح وشواطئ بلادنا متناهية؟

هل يعقل أن نبني فنادق فخمة المبيت فيها غالي الأثمان لنخسر معركة التنافس مع بلدان الجوار؟

هل يعقل أن نلغم مدن الشمال بالعمارات فنكدس فيها السكنات حتى تصبح الحياة معاناة وفي الهضاب العليا وفي الجنوب فضاءات ولا بناءات؟

هل يعقل أن نمنح فرصة إعادة امتحان لأبنائنا التلاميذ فيصبح التأخر حقا وفضيلة لننسى ما تبقى من منطق الكتب والدفاتر؟

أمن الحكمة أن نشتغل بنسبة الإدماج في تركيب السيارات ولا نجعل من الربح معركة الخبز والزرع والقمح والحليب أولوية الأولويات، كما فهم ذلك أجدادنا وجداتنا، كنا نعدهم أميين وأميات؟

أشرت عمدا إلى قطاعات حساسة ولكن الأشياء هي كما هي، استيقظنا بعد حلم النفط المغري الذي جعلنا عبيد شهوات على حساب الأولويات. اللحظة عصيبة وأمام هذا الوضع موقفان: موقف يريد إثارة الفتنة وكأن حصادا ما سمي بالربيع لم يكن دمارا شاملا.

فماذا جنت سوريا أكثر من أنها دمرت بلدًا وأمدت السدد مددا؟

وماذا عن اليمن ومصر وتونس التي أنجبت فيها الربيع رجلا من الزمن الأول؟

أذكركم أنه حين بدأت الاضطرابات في سوريا الشقيقة حذر عقلاء من الانزلاقات، فعُدوا «شياتين» في الشام قبل أن تسقط البراميل النفطية على البشر والحجر.

حذار من دعاة الفتنة يوقدون النار طمعا في سلطة حتى إذا امتدت ألسنة اللهب اختاروا عاصمة أو واحة وعاشوا ملوكا ينتظرون دورة أخرى وفي المقابل، أقول معالي الوزير الأول، فإن السلطة أمام اختبار عسير فهل سيصبح المسؤولون ميدانيين كجنود تنمية في الوقت بدل الضائع؟

هل سيفزع مسؤولون بين ورقة وقلم ويعدوا واجباتهم الوطنية كما يعد الطفل النجيب واجباته المنزلية أو يجيب عن سؤال وسؤال كهذا السؤال؟

لماذا يسافر؟ لماذا يسافر الملايين من الجزائريين والجزائريات للتنزه هناك ووطنهم أكبر دولة في إفريقيا مساحة وأول البلدان جمالا ونظرة؟

هل ستفتح الأبواب لسماع الكفاءات داخل الوطن وخارجه لتوظف البلاد كل طاقاتها الفكرية والبشرية؟

أفلا تعلم معالي الوزير الأول، أن المصادقة على مشروع الحكومة ليست انتصارا، إنها تأشيرة لاختبار بعيد عن سخاء الآبار؟ الاختبار كبير والوطن أكبر.

بقي على الحكومة نفسها أن تصادق على مشروعها بالعمل لتحقق الرهانات الكبيرة التي لا تقبل التأجيل.

وفي الأخير، كما أقول لا للفتنة، لا أريد أن يكون تسيير الشأن العام مجرد وظيفة فقط...

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة الآن للسيد محمد الطيب العسكري.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الفاضل معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة الأفاضل معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أيها الحضور الكريم،

سلام الله عليكم.

إن مخطط العمل الذي تضعه الحكومة بين أيدينا اليوم للنقاش والذي يُنتظر تطبيقه على أرض الواقع، يستمد جوهره من برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

وبالتالي، توجه جهود الحكومة خلال هذه الفترة – ونتمنى لها كل التوفيق – نحو تحقيق الأهداف الموكلة إلى جميع القطاعات وتحسين الخدمة العمومية بصفة عامة.

وحسب ما جاء في البرنامج الرئاسي فعلى الحكومة أن تعطي الأفضلية للحوار والتشاور، وهذا الحوار الصادق والمثمر سيشكل القاعدة التي ستسود العلاقات التي يتعين الاضطلاع بها وخاصة مع البرلمان بغرفتيه، ونتوقع من الحكومة من أجل تجسيد مخطط العمل هذا:

أولا: أن تعزز نوعية الخدمات العمومية في كافة الميادين لصالح المواطنين عن طريق إدارة إلكترونية بأتم معنى الكلمة، مفتوحة بشكل دائم على الخط لتفادي كل الأشكال البيروقراطية وكذلك لتقرب المواطن من الإدارة.

ثانيا: أن تعزز أنشطة الإنتاج الوطني من خلال ديناميكية تسهيل الاستثمار، وبالتالي تعزيز ترقية العمالة المستقرة وخلق الثروة.

ونسجل بارتياح استعداد الحكومة بمواصلة التزامها الذي يرمي إلى مواصلة الديناميكية التي تهدف إعطاء نفسا جديدا للاقتصاد الوطني في مواجهة الأزمة الراهنة في بلادنا.

ومن ثم فمن الضروري تحسين وتطوير القدرات الإنتاجية في جميع الميادين وتنظيم إطار فعال للاقتصاد الوطني.

فيما يخص الجانب الهادف، تدعيم الحكم الرشيد والعصرنة.

يستمد الحكم الرشيد إلى مبادئ أساسية معروفة وهو المساواة والأخلاق، فهو أولا من سجل المساواة في الحقوق والفرص، وبالتالي نقيض الممارسات التمييزية.

فالحكم الرشيد يتنافى تماما مع المحسوبية والمعاشر والزبائنية سواء في المؤسسات الخاصة أو العمومية.

مثل بسيط، أزمة المياه التي تواجه المجتمع الدولي اليوم هي قبل كل شيء أزمة حوكمة، فتأمين المياه للجميع ليس مجرد مسألة الهيدرولوجيا، أي الكمية والنوعية للمياه، الموارد المائية، الاحتياجات والتمويل، ولكن هي أيضا مشكلة الحكم الرشيد، أشار برنامج فخامة رئيس الجمهورية في شأن الحوكمة إلى ما يلي:

1 – تطوير ما تحقق في مجال الحوكمة.

2 – تعزيز مؤسسات الحوكمة.

3 – تحسين الشفافية.

4 – الإعداد الأمثل للإطار التشريعي والتنظيمي، فيما يخص التسيير النقدي والمالي والضريبي.

لذا فعلى الحكومة المساهمة بشكل فعال في تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية في هذا الشأن، وينبغي تجنيد جميع القطاعات والأنشطة لترقية الحكم الرشيد وتطوير مؤشر نضج الإدارة الإلكترونية لتجسيد التسيير المحكم.

فيما يخص الجانب الخاص بالتنمية البشرية، سجلت الجزائر نقلة نوعية في مجال التنمية البشرية، وقدم ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر تهانيه للحكومة الجزائرية على التقدم الملموس الذي تم إحرازه في مجال التنمية البشرية، وللعلم فالجزائر صنفت من بين الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وتموقعت في المركز 83 عالميا واستمرت في قيادة القارة الإفريقية في هذا المجال.

ووفقا لتقرير الجزائر 2000 – 2015، حول أهداف الألفية للتنمية، فإن الاستراتيجية الجزائرية للتنمية المطبقة في السنوات الخمس عشرة الماضية، أجابت على كل التوقعات المتراكمة والمتجددة من طرف المواطنين تتجه نحو التحسين المستمر لنوعية حياة الجزائريين، ويواصل برنامج الأمم المتحدة للتنمية مرافقة الحكومة الجزائرية في تعزيز وترقية التنمية البشرية خاصة لتعزيز أبعاد الاستدامة في إطار تنفيذ الأهداف للتنمية المستدامة، التي تهدف إلى القضاء على الفقر وحماية الكوكب والتأكد من أن جميع الناس يعيشون في سلام ورخاء.

فيما يخص الحفاظ على حركية النمو – كما قلتها سابقا – فإن الجزائر تسعى جاهدة للتخلص من تبعية المحروقات كوسيلة أساسية للتنمية الاقتصادية.

من الضروري أن نتوجه أكثر إلى اقتصاد إبداعي نشيط مولد للثروة في وسط مناخ الأعمال الملائم والجذاب.

ولهذا لابد أن نشجع القطاعات التي تحقق النمو، مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير واستخدام الطاقة المتجددة، الرقمنة..

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ السيد عبد الكريم بن صغير، والسيد عبد الحق بن بوالعيد، والسيد مختار ياحي، والسيد القايم بالوافي، تقدموا بتدخلات مكتوبة سوف يمكن منها السيد الوزير الأول ويرد عليها في حينها؛ الآن الكلمة للسيد أحمد أوراغي.

السيد أحمد أوراغي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، يسعدني أن أتقدم بتهاني الحارة إلى معالي الوزير الأول، وطاقمه الحكومي على الثقة التي منحهم إياها فخامة رئيس الجمهورية، لمواصلة تنفيذ برنامجه الذي زكاه الشعب الجزائري في أفريل 2014، متمنيا لهم التوفيق في مهامهم وأن يكونوا في مستوى الثقة وفي مستوى تطلعات شعبنا الذي نسعى جميعا لخدمته وتحقيق رقيه وازدهاره.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

زميلاتي، زملائي،

يأتي عرض مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وفقا للدستور لدليل على احترامنا للدستور وللمؤسسات التشريعية في النظام السياسي الذي بادر فخامة رئيس الجمهورية إلى إرسائه منذ اعتلائه سدة الحكم، وذلك من خلال تجسيده مجمل الإصلاحات التي بادر إليها فخامته، والتي مست جميع القطاعات وعلى كل المستويات.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

زميلاتي، زملائي،

إن الظروف التي تمر بها بلادنا اليوم هي ظروف استثنائية يعلم الخاص والعام مدى صعوبتها والأخطار التي تحدق بنا من كل جانب، هذا ما يحتم علينا تعبئة جميع الموارد والجهود من أجل مواجهة كل التحديات لإبقاء مصيرنا بين أيدينا وعدم الوقوع في شراك الذين يتربصون بنا للانقضاض على سيادتنا التي ضحى من أجل تحقيقها والحفاظ عليها خيرة أبناء شعبنا.

فالظروف الاقتصادية صعبة للغاية، يميزها الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات التي تعتبر المورد الأول لميزانية الدولة، فكان لزاما علينا تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، اعتماد استراتيجية جديدة تتماشى وهذه الظروف والتي أكدها في رسالته بمناسبة اليوم الوطني للمجاهد، بوجوب مواكبة مسار الإصلاحات الاقتصادية التي أصبحت اليوم أمرا لا مفر منه لكي نفتح آفاقًا أخرى وإعادة الاقتصاد الوطني، ونخلص المصير الاجتماعي للشعب الجزائري من تقلبات سوق النفط، وذلك بتنويع مجالات اقتصادنا وإعطائه قدرة حقيقية على منافسة اقتصاد الدول الأخرى وعلى فرض ذاته في خضم العولمة.

بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها بلادنا اليوم نجد التحديات الدولية في محيطنا الجيو-استراتيجي، والتي تستوجب منا جميعا التوحد لمجابهتها والحفاظ على أمننا الداخلي والخارجي، وعلى استقرار بلادنا ووحدتها وسيادتها بالالتفاف حول قيادتنا السياسية والعسكرية بقيادة فخامة رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

زميلاتي، زملائي،

إن مخطط عمل الحكومة جاء من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وأمام تحدي مواصلة تعزيز دولة القانون وبمواصلة إصلاح قطاع العدالة وعصرنته والذي قطع أشواطا كبيرة وهذا لمواكبة التحولات التي يعرفها مجتمعنا ويشهدها العالم، وكذا تكريس دولة القانون بالترقية المتواصلة لحقوق الإنسان وحمايتها.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

زميلاتي، زملائي،

لقد جاء في مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية محاور في مجال الحكامة المالية بما تقتضيه ضروريات العصرنة والحفاظ على المقدرات المالية

للبلاد من التأكل والنضوب، سواء بعصرنة تسيير الميزانية أو التوجه إلى التمويلات غير التقليدية عبر تعديل القانون المتعلق بالنقد والقرض الذي تعتزم الحكومة عرضه في مجلسنا الموقر.

إن الحكامة المالية لن تتحقق دون عصرنة قطاع البنوك الذي ما يزال يئن تحت وطأة البيروقراطية، هذه العصرنة التي سترافق حتما عصرنة الاستثمار وأدواته للخروج نهائيا من التبعية للمحروقات، لاسيما وأن بلادنا تتوفر على مؤهلات عالية في جميع المجالات كالفلاحة والسياحة والصناعة والطاقات المتجددة.. إلخ، وهكذا سنكون أمام حتمية تشجيع التصدير خارج المحروقات وكبح لجام الاستيراد وهذا بتشجيع المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والشركاء الأجانب، بما يحقق التوازن الجهوي الذي يحتل مكانة مرموقة في برنامج فخامة رئيس الجمهورية، عبر إقراره جملة من التدابير والآليات لتطوير المناطق النائية في إطار تهيئة الإقليم.

وفي الختام نتمنى لكم سيدي الوزير الأول ولحكومتكم التوفيق والسداد؛ السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد أوراغي؛ الكلمة الآن للسيد غازي جابري.

السيد غازي جابري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة، أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية بعد شكر الجميع، أشير إلى أنني كنت مترددا بين أن أتدخل أو لا أتدخل، ومع ذلك قررت أن أدلي ببعض الملاحظات في استحياء من المستمع إن كان هناك باق ممّن يسمعنا ويتتبع مداخلاتنا.

إن سمعنا البعض، أقل من 3 أشهر نناقش مخطط عمل الحكومة وبرنامج فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وحظي هذا المخطط بمصداقية وموافقة من الأغلبية، وها نحن اليوم نناقش وثيقة مخطط عمل الحكومة الذي هو بين أيدينا، كما قال السيد الوزير الأول، أن الخزينة تعيش جحيما وحتى الاختراع الجديد الذي يعتبره الحل المتمثل باللجوء إلى التمويل غير التقليدي عبر تعديل قانون القرض والنقد وضخ سيولة في الخزينة من البنك المركزي لتغطية عجز الموازنة ونقص تحصيل الجباية لتسيير هذا الوضع الاقتصادي، لكونه اقتصادا غير منتج وهذا الإجراء الذي يعيبه الكثير من الخبراء الاقتصاديين والمتمثل في التمويل غير التقليدي وذلك بطبع الأوراق النقدية والاعتماد على ضخ البنك المركزي للسيولة في الخزينة العمومية، سيؤدي حتما إلى الإخلال بقاعدة العرض والطلب ومن ثم الإرتفاع الكبير لمستوى التضخم ويؤدي إلى انهيار القدرة الشرائية للمواطن.

إذن، نقول إن مخطط عمل الحكومة يحمل في طياته تطمينات وتخوفات في آن واحد.

سيدي الرئيس،

إذا حاولنا الإشارة إلى وضع الولايات يمكن أن أنطلق من ولاية بشار، فالسيد الوزير الأول، كان قد أعطى وعودا في حكومة سابقة عندما كانت الوفرة المالية.

سيدي معالي الوزير،

وها أنتم رجعتم على رأس هذه الحكومة، حيث وضعت في شخصكم الثقة الكاملة لرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي نتمنى منكم إعطاء الأولوية لهذه المشاريع التي أصبحت في طي النسيان مثل مشروع إنجاز سد الزقاقات الذي أصبح ضرورة حتمية والتفكير في موارد مائية لتأمين الولاية بالماء الشروب، فغالبا ما مرت هذه الولاية بظروف استثنائية حرجة تحسبا لأي طارئ ينذر بأزمة عطش.

في مجال الصناعة، إنجاز مصنع للإسمنت، الذي أصبح يراوح مكانه من ذلك الحين، استغلال منجم المنغنيز بمنطقة القطارة، هذه المادة التي تحتاجها شركات التنقيب أثناء عملية الحفر والتي تستوردها الدولة بالعملة الصعبة.

أيضا أكبر محطة للكهرباء بالفحم الحجري مع الشريك الصيني، حسب تصريحات وزير الصناعة السابق، أثناء زيارته لولاية بشار، وذلك من أجل خلق مناصب شغل بالمنطقة.

وقصد مسايرة عملية إنجاز واستغلال هذه الطاقات المنجمية وجب التفكير الجدي في مد الطريق الوطني رقم

6 وجعله مزدوجا من مدينة بشار إلى مدينة كرزاز، وأنت سيدي معالي الوزير الأول على دراية بهذا الطريق.

سيدي الرئيس،

سهل العبادلة يعتبر من أهم السهول على المستوى المحلي أو العالمي، من حيث خصوبة أرضه والذي يعيش وضعا صعبا جدا، يتطلب تدخلا عاجلا مما يشكل خطرا حقيقيا على أراضيه حيث أصبحت فيها تسربات ناتجة عن إعادة القنوات الرئيسية والثانوية من طرف مؤسسة (أونيدري).

إن هذه الأشغال تبدو أشغالا عشوائية وإهدارا للمال العام.

سيدي الوزير، نرجو منكم إفادتنا بلجنة تحقيق لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

في مجال التعليم العالي، الدولة تصرف أموالا كثيرة لتحسين ظروف معيشة الطلبة، في مجال الإيواء والإطعام والنقل والذي نسمع عليه الكثير والكثير وهذا ما تشير إليه الاحتجاجات في كثير من الخدمات الجامعية..

السيد الرئيس: شكرا للسيد غازي جابري؛ الكلمة الآن للسيد محمد بن طبة.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الإعلاميون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، ونحن نثمن مخطط الحكومة الذي جاء بهذه الرؤى والذي حتم علينا أن نثمنه ونؤكد على ذلك، إلا أننا نقدم الملاحظات التالية:

بداية، اسمحوا لي أن أركز على الجانب الروحي، أي الجانب اللامادي في هذا المخطط والذي لم يتعرض له الكثير.

وقبل ذلك أريد أن أشير إلى بعض الملاحظات الصغيرة، من بين ذلك:

1 – جاء في المخطط ترقية الإسلام، والحقيقة أن الإسلام هو راق بذاته، بل هو في قمة الرقي والذي يحتاج إلى ترقية إنما هو الفكر والاجتهاد.

أيضا، عندما نتكلم هنا ونذكر الإمكانيات لا نقصد بها القدرات التي يملكها الإنسان والتي ينبغي أن نطورها ونركز عليها أكثر مما نركز على الإمكانيات في هذه الملاحظات التي أريد أن أبديها أقول: إن التماس الأسباب المشروعة في تغيير الواقع والوصول إلى الأهداف أمر ضروري وواجب، وهو ما اتخذته الحكومة، لكنني أذكر بشيء روحي هو ألا ننسى ما قبل ذلك وما مع ذلك وما بعد ذلك، أن نتوكل على الله، يقول سبحانه وتعالى: "ومن يتوكل على الله فهو حسبه"، ويبين أن الأسباب وحدها لا تعمل، ويقول: "أفرأيتم ما تحرثون أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون".

2 – في غمرة تطبيق القوانين، هناك قانون من قوانين الله أيضا ينبغي ألا ننساها، المتمثل في قانون الاستغفار، يقول الله سبحانه وتعالى: «فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا» ما هي النتيجة هنا؟ «يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا» فبّين أن الاستغفار هو سبب من أسباب الرخاء وسبب من أسباب الرزق وسبب من أسباب الاستقرار، ولا يفهمن أن الاستغفار كلمة تقال، بل واعتراف بالذنب والإقلاع عنه، إن الذي يتغيب عن العمل من دون مبرر ويقول أستغفر الله، فهو ليس بمستغفر، كذلك من يقلص عدد الساعات إلى النصف أو الربع أو أكثر من ذلك أو أقل، كذلك هو ليس بمستغفر، إن المرتشي الذي لا يقوم بعمله أو لايحسنه إلا إذا قبض فليس بمستغفر، حتى وإن قالها 100 مرة؛ إن هؤلاء الذين يقيمون أسواقا موازية أمام مرأى الدولة ويحطمون الاقتصاد الوطني ليسوا بمستغفرين حتى وإن أمسكوا السبح بأيديهم، إن هؤلاء الذين يملكون الملايين ولا يدفعون مستحقاتهم إلى خزينة الدولة إلا الفتات الذي يحتقر، أمام ما يدفعونه للتصدر في القوائم والمجالس ليسوا مستغفرين أبدا.

سيدي الوزير الأول،

أولئك وهؤلاء ملأوا البر والبحر فسادا، وزينوا له، وهم من يكبح قاطرة التقدم، ولهذا نأمل ويأمل الشعب الأبي أن يضرب على أيديهم، فإن وازع الدين ووازع الضمير وإن غابا وجب على وازع السلطان أن يحضر، وإن الله يزع

بالسلطان ما لايزع بالقرآن، مع ملاحظة أن القانون فوق الناس جميعا، والكبار قبل الصغار.

3 – ينبغي أن نقضي على الأمل السلبي الذي يرفض التغيير، لأن للتغيير قوانينه وشروطه، ينبغي أن نحققها، ويكون ذلك بداية من تغيير إدراك المواطن، من إدراك سلبي إلى إدراك إيجابي يدفع به إلى المشاركة في تحقيق برنامج الحكومة، ينبغي أن ندفع المواطن مباشرة إلى الفعل ولا يكون ذلك إلا إذا صارحناه وخاطبناه بلسانه الذي يفهم به، بلغته وحاله، بعيدا عن كل استعلاء يشعره بأنه على الهامش ويدخل المواطن في الفعل إذا احترمنا شعوره وابتعدنا عن استفزازه فيما يقدسه، ونستفزه بعد ذلك ما شئنا فيما يظهر أصالته وقدراته وتضحياته.

4 – إن بناء الثقة عند المواطن من أهم ما يتطلع إليه، هذه الثقة التي تدفعه إلى بذل أقصى الجهد، بل التضحية من أجل المشاركة في تطبيق مخطط الإنقاذ الذي تتبناه الحكومة.

سيدي الوزير الأول،

فهل يبني هذه الثقة ويعززها ما نشاهده من مماطلة في تطبيق الأحكام الصادرة عن العدالة وعلى سبيل المثال، هل تعزز هذه الثقة عند المرأة العاطلة عن العمل؟ وبعد المصادقة على صندوق النفقة أن تجد نفسها وأطفالها في الشارع في غياب تام لمسؤولية الأب وفي ظل ترقية العدالة وعصرنتها، من يعزز هذه الثقة ونحن نرى الشباب أصحاب المؤسسات الصغيرة...

السيد الرئيس: شكرا لليسد محمد بن طبة؛ السيد عبد المجيد مختار يبدو أنه غير موجود، نحيل الكلمة إلى السيد العيد حاجي.

السيد العيد حاجي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي معالي الوزير الأول،

أصحاب المعالي السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أولا، السلام عليكم ورحمة الله.

أهنئ الجميع بسنة هجرية مباركة، تعود على الشعب الجزائري والأمة الإسلامية بالهناء ودوام الصحة والعافية.

إذن، في بداية تدخلي، نيابة عن سكان عنابة، أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من معالي الوزير الأول، السيد وزير الداخلية، السيد وزير الموارد المائية، على معالجة أزمة المياه وعودة المياه إلى الحنفيات خلال الأشهر الماضية في فصل الصيف، والتي عززت ثقة السكان في دولتهم، لكن يبقى الحل الأمثل في نظرنا هو حسن التسيير والاقتصاد في استهلاك الماء، كذلك إنجاز مركب تحلية مياه البحر، لتغطية حاجيات ولايات: عنابة، الطارف، قالمة وسوق أهراس، كان هذا المشروع مسجلا إن لم تخنّي الذاكرة كان ذلك خلال 2012 ـ 2013، وقد توقف، لكن اليوم وبعد الظرف الذي عاشته ولاية عنابة صيف هذه السنة، خاصة يوم عيد الأضحى وقد كانت الوضعية جد صعبة، الأمر الذي أردنا أن نشير إليه بعد أزمة الصيف، هو عملية توزيع السكنات العادلة، وقد شهدنا توزيعا لعدد كبير من السكنات في ولاية عنابة، بفضل برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وهو ما أنسى الناس قليلا في أزمة العطش.

إذن، سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

إننا نبارك اليوم مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وأنا أعتبر أن السيد الوزير الأول قد أقنع وكان مقنعا، فله جزيل الشكر والثناء الحسن.

إن هذا المخطط اليوم يحتاج إلى أهل العزم والصدق والإخلاص للوطن والأمة، القادرين على صنع وتجاوز المرحلة، لأننا اليوم نحتاج إلى عزم رجال كرجال نوفمبر 1954، أمثال الرجال الذين هم واقفون اليوم على أمن واستقرار الجزائر.

معالي الوزير الأول،

الوضعية اليوم صعبة جدا، ونحن كلنا متفقون على ذلك، أنتم تقترحون التمويل غير التقليدي ونحن معكم في هذا من أجل الحفاظ على السيادة الوطنية، أنتم قلتم إن هذا خلال أجل 5 سنوات، لكن يجب أن يكون هناك عمل على الأقل خلال هذه الآجال، يجب علينا كسلطات تنفيذية وتشريعية ومواطنين ومنتخبين أن نقف على عمل خلال هذه 5 سنوات من أجل تجاوز وتفادي هذه الأزمة، ولنكن عازمين على تحقيق هذا العمل.

إننا نرى أنه من الضروري اليوم أن نعيد القيمة الحقيقية

للعمل كمصدر للثروة، ومحاربة جميع الظواهر السلبية ومراجعة قانون العمل.

اليوم نظرة الناس والبلدان إلينا أن الجزائريين لا يعملون، فالكل متفق على الحصول على الأجرة دون أن يعمل، إذن، علينا العودة وإعطاء قيمة للعمل وكما يقال بالعامية "ماكانش صوردي كون ما تخدمش" أي أنه ليس لك أجرة إن لم تعمل؛ من يعمل يصبح في نظرنا أضحوكة، حتى شبابنا تعلم التكاسل، في مكاتب الشغل عندما يُسأل عن الوظيفة التي يطلبها يجيب بـ : حارس أو سائق، كل ما يريدونه هو الجلوس إضافة إلى سيجارة وقهوة، يحملون القهوة في تلك الكؤوس الورقية ويجولون وعندما تسألهم عن العمل يجيبون: نأخذ أجرة ولا نعمل، وهنا يكمن الإشكال!!

لقد ضيعنا القيمة الحقيقية للعمل؛ وعليه، إن لم نعمل لن يكون باستطاعتنا التقدم أو الذهاب إلى أي مكان.

أيضا، نحن نتفق معكم معالي الوزير الأول، في عدم الزيادة في الضرائب خلال هذه السنة، لكن من جهة أخرى يجب تقوية قطاع الضرائب، وهذا خارج الاقتطاع الضريبي، لا يكون على الموظف فقط إخراج ضريبة، يجب علينا أن نعيد تقوية الجهاز الضريبي وعصرنة ورقمنة هذا الجهاز بما يضمن الذهاب إلى فوترة جميع النشاطات التجارية، علينا اعتماد الفوترة، ما يتطلب إدارة ضرائب قوية وإدارة تجارة قوية، وعلى الجميع اعتماد الفاتورة، عندما نصل إلى هذه المرحلة فكل الأمور ستتنظم.

اليوم، في عنابة، هناك جهاز في إطار العصرنة...

السيد الرئيس: شكرا للسيد العيد حاجي؛ الكلمة الآن للسيدة رفيقة قصري.

السيد رفيقة قصري: شكرا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

أشكركم معالي الوزير الأول، على عرضكم لمخطط عمل الحكومة، الذي جاء لمواصلة تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، كما أشكركم جزيل الشكر على التذكير في الملحق المرفق بهذا المخطط بالإنجازات التي أنشئت منذ 1999، والتي مست كل القطاعات، وأذكر منها: المنظومة التربوية، الصحة والسكان والطاقة والري والنقل والثقافة والشبيبة والرياضة، وهذا بفضل البرامج المتتالية التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية، في ظل استرجاع الأمن والاستقرار.

ويحتوي هذا المخطط على سلسلة من التدابير لمواجهة الوضع الصعب الذي تعيشه بلادنا، وأهم ما جاء في هذا المخطط هو اللجوء إلى التمويل غير التقليدي من أجل تخفيف الضغط الناتج عن الأزمة المالية الحالية، أثمن هذا المقترح لأنني على يقين أنه في الوضع الحالي لم يكن له بديل سوى الاستدانة الخارجية، التي ترهن سيادة القرار.

إذن، لنا الثقة الكاملة في الحكومة التي ستحرص دون شك على الاستغلال العقلاني لهذا التمويل غير التقليدي.

لدي سؤال، معالي الوزير الأول،

هل من الممكن أن نتعرف على حجم هذا التمويل؟

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

ما لفت انتباهي هو عزم الدولة على مواصلة عصرنة الإدارة من أجل تقليص معاناة المواطنين من البيروقراطية، وهذا بفضل استعمال الوسائل الحديثة للإعلام والاتصال، أنوه بالجهد المبذول في هذا المجال، والذي أعطى ثماره في عدة قطاعات أذكر منها: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وزارة العدل ووزارات أخرى.

أما فيما يتعلق بتحديث التسيير المالي، سجلنا أيضا عزم الدولة في تعزيز عملها في عملية رقمنة المنظومة المصرفية والبنكية، والجانب الهام في هذه العملية هو الإدخال التدريجي لعملية الدفع الإلكتروني في المعاملات المصرفية، وكلنا على علم أن المعاملات الإلكترونية لها مزايا عديدة، كالسرعة والفعالية والشفافية، لكن ما نلاحظه في الميدان هو نوع من البطء في وتيرة هذه العملية، ولا زال القطاع المصرفي البنكي بعمل بصفة تقليدية، أملنا أن يعرف هذا القطاع نفس القفزة النوعية التي ميزت القطاع المذكور أعلاه.

نفس الملاحظة موجهة إلى قطاع الصحة، الذي لم يحظ لحد الآن بالاستفادة من مزايا الرقمنة.

فيما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية، من المرتقب في هذا المخطط مواصلة دعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، عن طريق التحويلات الاجتماعية كالمواد الغذائية الأساسية والمواد الطاقوية، الكهرباء، الغاز، الوقود، المياه، لكن أعتبر أن هذا الدعم غير عادل، لأنه كما يستفيد منه الفقير يستغله الغني، وحسب ما جاء في هذا المخطط سيعاد النظر في هذه التحويلات بعد التعرف الدقيق والمحكم على الفئات المستحقة، نثمن هذا التوجه ونتمنى أنه سيقدم عن قريب الاقتراحات حول هذا الملف الحساس، لكن ما نلاحظه هو الاستهلاك غير العقلاني والمفرط لتلك المواد المدعمة، وانتشار ظاهرة التبذير والتهريب.

– لماذا لم ترفع رسوم على المواد المستوردة المصنفة ضمن الكماليات أو المواد الفاخرة؟

– لماذا لم يرفع سعر قسيمة السيارات الفاخرة؟

– لماذا لم ترفع رسوم أسعار الوقود ولو بصفة رمزية خاصة المازوت المستورد والملوث؟

– لماذا لم ترفع رسوم المواد المستوردة في حالة وجود مواد محلية بجودة ممقبولة ومنجزة بنسبة إدماج مرضية؟

فيما يخص البحث العلمي والتطور التكنولوجي، ما نلاحظه هو انعدام شبه كلي لنشاط البحث والتطوير التكنولوجي في المؤسسات الصناعية، وعدم مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق على البحث العلمي.

كيف سيتم التحويل التكنولوجي في غياب اهتمام الخواص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؟

كخلاصة، يجب التحكم أكثر في التسيير والإنفاق العام، وتعزيز دور الدولة في الضبط والرقابة بترقية آليات الإدارة الجبائية، من أجل توسيع الوعاء الجبائي و مكافحة الغش الضريبي وتهريب العملة الصعبة مع المتابعة القضائية ضد كل الأشخاص الذين يتحايلون على القانون من دون استثناء، يجب تكثيف الحملات التحسيسية لتوعية المواطن في مكافحة ظاهرة التبذير، يجب أيضا كشف حقيقة الأسعار للمستهلك، والتوجه التدريجي إلى نمط استهلاكي عقلاني، يجب تجنيد كل الوسائل، خاصة وسائل الإعلام والاتصال والتواصل من أجل المساهمة في تغيير الذهنيات وغرس روح المواطنة وثقافة الاتكال على النفس...

السيد الرئيس: شكرا للسيدة رفيقة قصري؛ الكلمة الآن للسيد صالح ڤوجيل.

السيد صالح ڤوجيل: شكرا سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد والأخ الوزير الأول المحترم،

الأخوات والإخوة طاقم الحكومة المحترمون،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

حقيقة، المرحلة التي تعيشها الجزائر أو ما تسمى بالأزمة، وهو صحيح أن هناك أزمة مالية لها انعكاسات كبيرة على التنمية، لكن هي ليست أول أزمة تمر بها الجزائر، لقد عشنا من قبل أزمات كثيرة ومتعددة، وخلال كل الأزمات التي عشناها كانت هناك مزايدات كما كانت هناك آراء معقولة ومشروعة لكن عندما يكون تفكيرنا هو الجزائر فقط، ونضع الجزائر فوق كل اعتبار فإننا سنتجاوز هذه الأزمة كما تجاوزنا أزمات كثيرة من قبل.

إسمحوا لي، أردت فقط تذكيركم بمرحلة من المراحل ما بعد الاستقلال، كمجاهد، منكم من عايش تلك المرحلة خلال صغره، لأنها مرت عليها أكثر من 50 سنة، بعد استقلالنا في جويلية 1962، كان تعدادنا 8 ملايين وبعد هذه المدة كم بقي من تعداد 8 ملايين حاليا؟

حوالي مليون أو اثنين فقط، كم تصل أعمارهم الآن؟!

بعد استقلالنا سنة 1962، كان لدينا حوالي مليوني متشرد من مجموع 8 ملايين تلك، موزعين على المداشر وخارجها، ولم يكن أي منهم في منطقته، أيضا كان لدينا 300 ألف لاجئ، إضافة إلى المسجونين في فرنسا والجزائر، 400 ألف شخص بالتقريب، كانت الخزينة عقب الاستقلال فارغة، وكانت تواجهنا تحديات، أولها توليد الكهرباء والماء وكنا بصدد الدخول المدرسي خلال شهر سبتمبر، كما كنا في ذلك الوقت في أزمة سياسية، وكانت فيها خلافات كبيرة جدا وأخطر من الخلافات الموجودة اليوم، لكن لما وضعنا الجزائر فوق كل اعتبار تجاوزنا كل تلك التحديات، وكانت الكهرباء تشتغل والمياه تسيل، وبالنسبة للدخول المدرسي قامت فرنسا بتجميد رواتب المعلمين والموظفين

في تلك السنة، وأنا أذكر هذا للتاريخ، "جيسكار ديستان" الذي كان وزيرا للمالية في حكومة الجنرال ديغول، أوقف صب رواتب المعلمين ليدفعهم إلى مغادرة الجزائر، حتى لايتم الدخول المدرسي في الجزائر، لكننا تجاوزنا ذلك.

لقد ذكرت هذا من أجل أن يكون تفكيرنا كمسؤولين، كمناضلين، كرجال لمستقبل البلاد خلال كل أزمة هو الجزائر وفقط، نحن في مرحلة أين يوجد الأهم والمهم، فالأهم هو الدولة الجزائرية ونحن إلى حد الآن لا نملك ثقافة الدولة، هذا حتى نفرق ما بين ما هو خاص بالدولة وكيان الدولة ومؤسسات الدولة والجزائر وما بين الحكم، نمارس السياسة...

السيد الرئيس: شكرا؛ كما جرت العادة حددنا مدة التدخل بـ 6 دقائق، لكن عندما تتكلم الحكمة وعندما يتكلم التاريخ يكون الاستثناء..

واصل، السيد صالح ڤوجيل..**(تصفيق)**..

السيد صالح ڤوجيل: شكرا سيدي الرئيس.

حقيقة، لم أتعود على الكلام خلال الجلسات العامة، وجل مداخلاتي تكون خلال جلسات اللجان، لكن نظرا للظرف الذي نحن فيه قررت أن آخذ الكلمة بهذه المناسبة، أولا كمجاهد، لأن كل مجاهدة ومجاهد ممن حضروا أو وقفوا على استشهاد مجاهدة أو مجاهد الذين كانت آخر وصاياهم أي أولئك الشهداء، كانوا يوصون بأن نحافظ على الجزائر، هذه هي وصية الشهداء، ونحن كمجاهدين دورنا ومهمتنا هو إبلاغ هذه الوصايا وهذه الرسالة، طلبوا أن نحافظ على الجزائر، لم يطلبوا المحافظة على أبنائهم أو رعاية عائلاتهم فكل مجاهد حضر وصية شهيد، من شرق إلى غرب الجزائر سمع قوله "حافظوا على الجزائر".

وعليه، المطلوب منا الحفاظ على الجزائر، اليوم وغدا.

..**(تصفيق)**..

.. سنة 1962، كانت لنا مقولة كنا نرددها بالعامية وكنا نقول:

"أمامنا الواد وأمامنا السدرة، لازم نكون فرسان، باش نقدروا نقزوا الواد ونقزوا السدرة، ما نطيحوا لا في الواد ولا في السدرة".

قفزنا وتجاوزنا الاثنين، ولم نسقط لا في الواد ولا في السدرة، وهدفنا منذ ذلك الوقت إلى اليوم هو كيفية الحفاظ على استقلالية القرار السياسي للجزائر، نجوع، لا نعمل، نتألم، ولكن نحافظ على استقلال القرار السياسي للجزائر، هذا عندما نتكلم عن قرارات السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، لما قرر إنهاء المديونية، هذا من أجل أن يسمو قرارنا السياسي فوق الجميع، واستقلالية قرارنا السياسي كان قد بدأ منذ الثورة، منذ (BANDUNG) وحتى خلال الثورة حاولوا التوسط بين الثورة وفرنسا، وقد مارسوا ضغوطات كبيرة محاولة منهم التوسط بيننا وبين فرنسا، بحجة معرفتهم الجيدة لها، لكننا رفضنا وأكدنا أنه عندما تحين المفاوضات فإنها ستكون مباشرة بيننا وبين فرنسا ولن نعتمد أي وسيط، رفضنا بورقيبة رحمه الله، ورفضنا محمد الخامس رحمه الله، رفضنا المارشال تيتو، رفضنا جمال عبد الناصر، شكرناهم على المحاولة وقلنا لهم بارك الله فيكم، يمكنكم مساعدتنا بالأسلحة أو المساعدة سياسيا، لكن بالنسبة للقرار نحن من يتخذه كأحرار

..**(تصفيق)**..

عندما نقارن بين موقفنا ذاك الوقت وتمسكنا بقرارنا وبين القضية الفلسطينية التي سلمت مصيرها إلى الدول المجاورة لها، أنظروا إلى أين آلت وضعيتها؟ لهذا حافظنا على استقلالية القرار السياسي، وهذا قاسم مشترك بين كل الجزائريين، وهذا ما يجب أن يكون، حتى ولو كان ثمن ذلك الخسارة والعذاب، لكن يجب أن يكون قاسما مشتركا بين جميع الجزائريين؛ يبقى ما ذكرت آنفا عن الأهم والمهم، فالمهم هو برنامج الحكومة، الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني، ونحن في مجلس الأمة، غدا سنصادق عليه وعن قناعة، إن شاء الله، وليس بحساب سياسي، لأن هذه المرحلة تتطلب منا التجند وأن نكون رجلا واحدًا من أجل تطبيق هذا البرنامج، والذي من خلاله سنخرج الجزائر من هذه الأزمة.

جانب آخر، من الناحية السياسية، من الجميل أن تكون حرية التعبير، وهي شيء ضروري، نحن نناضل من أجله وندافع عنه، لكن ليس حرية التهريج، وهو ما نسمع ونراه حاليا، عندما يتم المساس بمؤسسات الدولة تحت مسمى حرية التعبير، هنا إلى أين نحن متجهون؟ هنا يجب أن يكون خط أحمر، من خلال ممارستنا للديمقراطية تكون

هناك تعددية وتكون هناك أغلبية وأقلية لكن تبقى أمورنا ناقصة..**(تصفيق)**..

السيد الرئيس: شكرا للسيد صالح ڤوجيل؛ الآن الكلمة للسيد رابح بن يوب.

السيد رابح بن يوب: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي دولة الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي في المجلس الموقر،
أسرة الإعلام والصحافة،
السادة الحضور،
سلام الله عليكم.

بعد تصفحنا لمخطط عمل الحكومة، نلاحظ أنها قامت بعرض مفصل وشفاف للوضعية المالية الصعبة التي تمر بها البلاد، فجاءت باقتراحات موضوعية تفاديا للمخاطر التي عرفتها البلاد في التسعينيات، والتي أدت إلى الاستدانة الخارجية، وصارت تطبق حتميا الشروط التعجيزية من طرف صندوق النقد الدولي، من تسريح العمال وغلق المؤسسات..إلى غير ذلك من الإجراءات الصعبة التي تركت أثرا سلبيا في أذهان أفراد مجتمعنا.

القرار التاريخي والصائب لفخامة رئيس الجمهورية بتسديد المديونية الخارجية مسبقا لهو دليل على النظرة الاستشرافية الهادفة، التي سمحت لبلادنا باتخاذ قرارات اقتصادية سيادية، فالصعوبات المالية التي تعرفها البلاد في الوقت الحالي جعلت مداخيل الخزينة العمومية متدهورة مما اضطر الحكومة إلى اتخاذ تدابير ملائمة وشجاعة، والمتعلقة بقانون النقد والقرض، كما يجب على الحكومة ترشيد النفقات وبعث اقتصاد متنوع للابتعاد عن التبعية للمحروقات، فالأراضي الشاسعة التي تتمتع بها بلادنا كافية لجعل القطاع الفلاحي عنصرا مهما للاكتفاء الغذائي الذاتي على المدى القصير وتصدير المنتوجات الفلاحية على المدى المتوسط، نحن في حزب التجمع الوطني الديمقراطي نؤيد هذا المخطط من أجل تدعيم الاستثمار والتنمية، وهذا بواسطة التعديل المرتقب، والذي يسمح بالحفاظ على المكاسب الاجتماعية والتضامن الوطني وتوحيد القوى الوطنية.

بالنسبة لقطاع السياحة؛ يعتبر قطاع السياحة العنصر الأهم بعد الفلاحة والذي لا يقل أهمية، حقيقة وطننا يزخر بقدرات سياحية هائلة قادرة أن تجعل من السواحل والجبال والآثار والصحراء الساحرة اتجاها سياحيا بامتياز، إلا أن المطلوب من السلطات المعنية بهذا القطاع أن تركز على تكوين الموارد البشرية حسب المقاييس الدولية وأن تشجع إنشاء مرافق سياحية تستوعب الطلبات المعتبرة للسياح، ليصبح قطاعا خلاقا لمناصب عمل دائمة، ومصدرا هاما لتمويل خزينة الدولة، وعلى مصالح الدولة مرافقة المستثمرين في هذا القطاع بإنجاز المشاريع المتأخرة في أقرب الآجال، وتقديم كل التسهيلات لهم.

من جهة أخرى، نلح وبقوة على القضاء على البيروقراطية، التي تعرقل المبادرات وتشل المشاريع التنموية والمنتجة، ندد بتصرفات بعض المدراء، الذين لا يبالون بالشأن العام ويمارسون التصرفات اللامسؤولة.

سيدي الرئيس،

لا ينكر إلا جاحد المجهودات المبذولة من طرف السيدة والي ولاية قالمة، التي تسعى بكل جهد لإتمام وتسريع المشاريع التنموية، وفي هذا الإطار قامت باسترجاع حوالي 40 قطعة أرضية، كانت مخصصة لمشاريع صناعية وسياحية وهمية.

في الأخير، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، سيدي معالي الوزير الأول، أن أطلب منكم رفع التجميد عن كل مشاريع هذه الولاية الفلاحية، خاصة منها المستشفيات، الطرقات وكل المشاريع الحيوية.

أتمنى لكم كل التوفيق سيدي الكريم، وفقنا الله وإياكم، وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رابح بن يوب؛ الكلمة الآن للسيد عزيز بزاز.

السيد عزيز بزاز: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

معالي رئيس مجلس الأمة الموقر،

معالي الوزير الأول،
معالي الوزراء، أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم وأسعد الله مساءكم.

إن مخطط مشروع الحكومة الذي هو أمامنا اليوم جاء في ظروف صعبة تشهدها البلاد خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية وتراجع مداخيل البترول وفقدان الخزينة ما يقارب 50 ٪ من الجباية البترولية، وهذا ما يدفعنا أكثر إلى إيجاد مصادر أخرى تخلصنا من هذه التبعية، رغم كل الأصوات، أصوات الخبراء التي حذرت ونادت بالأمس واليوم على خطورة هذه التبعية، لكن مع الأسف، لم تجد هذه الأصوات آذانا صاغية.

سيدي الرئيس،
معالي الوزير الأول،

إن النهوض بالقطاع الفلاحي وتدعيمه هو الأنسب، ويكون هو البديل الحقيقي لهذا العجز وانهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وللتكفل الجاد بهذا القطاع يجب على الحكومة أن تتخذ قرارا جاد في حل مشاكل العقار الفلاحي، الذي يعاني منه الفلاح والذي يحول بينه وبين عقد الامتياز، وعلى رأسها ما يسمى بأراضي العرش، التي صارت فتنة بين الإخوة والعائلات حيث يصل النزاع إلى حد سقوط ضحايا.

كما نثمن ما جاء به الوزير الأول، استمرار الدولة في دعم هذا القطاع، وقطاع آخر لا يقل أهمية عن قطاع الفلاحة، الذي يساهم كثيرا في الاقتصاد الوطني وهو قطاع السياحة، الجزائر غنية في هذا المجال وحبانا الله عز وجل ببلاد فيها كل الخيرات الطبيعية، ساحل ممتد من شرقها إلى غربها وصحراء شاسعة تسر الزائرين، جبال وغابات غاية في الجمال، فعلينا أن نستثمر في هذا الخير لجلب الخير.

سيدي الرئيس،
معالي الوزير الأول،

كما أود أن أعرج على قطاع التربية الذي هو اليوم بحاجة ماسة إلى الإصلاح، من ناحية المناهج التربوية وأساليب التعليم وتقنيات التدريس، والتكفل بأسرة التعليم من أساتذة، معلمين، مسيرين وإداريين، حتى نتفادى الأخطاء الماضية، رغم الإمكانيات الضخمة لهذا القطاع والجهود المبذولة من طرف مسؤوليه، لكن مازلنا لم نصل بعد إلى الهدف المنشود.

أما في الشأن المحلي، نناشد السيد الوزير الأول، إعادة تصنيف ولاية أم البواقي إلى ولايات الهضاب العليا، حتى تستفيد الولاية من الإمتيازات الخاصة بولايات الهضاب العليا، حيث أن الولاية متكونة من 29 بلدية، 13 منها مصنفة من الهضاب العليا، و 16 بلدية أخرى تبحث عن التصنيف، كما نرجو من معاليكم رفع التجميد عن بعض الإنجازات التي ينتظرها المواطنون بشغف كبير، ومنها:

– سد الشبابطا، المتواجد في بلدية مسكيانة، الذي يغطي الجهة الشرقية للولاية التي تعاني من مشكل المياه.

– رفع التجميد عن مستشفى عاصمة الولاية، 240 سريرا، وكذلك مشروع مركز التدريب للمنتخبات الوطنية ببلدية الزرق، الذي تقدمة فيه الأشغال بنسبة كبيرة.

– تزويد بلديات غرب الولاية من مشروع سد وركيس لما تتمتع به البلدية من إمكانيات كبيرة في المجال الفلاحي، وعلى سبيل المثال: سوق نعمان وبئر الشهداء.

في الأخير نتمنى من الله القدير أن يوفقكم في مهامكم، التي تبدو غير سهلة، خاصة في هذه الظروف، وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عزيز بزاز؛ الكلمة الآن للسيد محمد الواد.

السيد محمد الواد: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد؛

معالي رئيس مجلس الأمة،
معالي الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
الأسرة الإعلامية،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم.

لقد شكلت مبادرة فخامة رئيس الجمهورية، المتضمنة التعديل الدستوري لسنة 2016 منعرجا حاسما، توج

الوتيرة القوية لمسار الإصلاحات السياسية التي عرفتها البلاد؛ دستور يعد الأرضية الأساسية لما جاء في مخطط عمل الحكومة هذا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

يمثل مخطط عمل الحكومة المعروض أمامنا اليوم استكمالا لبرنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، والذي جاء في 5 أقسام أهمها:

– الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها ووحدتها.

– عصرنة الحكم الراشد ودعم دولة القانون وتعزيز التنمية البشرية وغيرها.

– وفي مجال تكريس مبادئ الدستور والديمقراطية نعبر عن ارتياحنا الكبير لتأكيد المخطط الذي صادق عيه مجلس الوزراء الأخير، على التعاون الكامل مع البرلمان ما سيؤسس لعلاقة تكاملية بين الجهازين التنفيذي والتشريعي ويساهم في تطويق المشاكل.

أما على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، نثمن التعليمات السامية لفخامة رئيس الجمهورية بضرورة تكثيف النمو بفضل تحسين محيط الأعمال وترقية الاستثمار في كافة المجالات ودعم التنمية الفلاحية والريفية، وتثمين التنمية المحلية.

إن الوضعية المالية والاقتصادية للبلاد لا تبعث على الارتياح، غير أننا ومن خلال مخطط العمل هذا ومن خلال درايتنا بمستوى تحكمكم في الملفات الصعبة والمعقدة وبخبراتكم المتراكمة، يجعلنا نتفاءل خيرا.

فيما يخص قطاع التربية والتكوين، نثمن عزم الحكومة مواصلة إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وكذا المنظومة الصحية، ونثمن عزمها على مواصلة امتصاص العجز في مجال السكن وتحسين الإطار المعيشي للساكنة.

أما فيما يخص المسائل الأمنية، فنشير إلى أنه بفضل مختلف السياسات التي جاء بها رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، من سياسة الوئام الوطني وميثاق السلم والمصالح الوطنية، وبفضل التضحيات الجسام للقوات الباسلة لقوات الجيش الوطني الشعبي، ومختلف أسلاك الأمن في جميع ربوع الوطن، فإن الجزائر أضحت اليوم من بين أكثر البلدان أمنا عبر العالم، وإن كانت المخاطر التي مازالت تترصد ببلادنا تستدعي مزيدا من اليقظة والحذر.

كما أود ـ السيد الوزير الأول ـ أن ألفت عنايتكم إلى بعض النقاط التي تحتاج، ربما، إلى قرار سياسي:

1 - تنمية المناطق الحدودية وأنا أحد أبنائها، هذا من أجل محاربة البطالة، وفك العزلة ومحاربة تهريب المخدرات، التي أصبحت تهدد شبابنا وتستهدفه لتحطيمه وشلّ قدراته.

2 ـ ضرورة الانطلاق في إنجاز الطريق الوطني المزدوج رقم 22، الرابط بين مدينة تلمسان ومدينة سبدو، على مسافة 36 كلم، طريق حيوي لدفع عجلة التنمية في جنوب ولاية تلمسان والنعامة وولايات الجنوب الغربي، وقد برمج منذ سنوات ولم تنطلق به الأشغال ويعلق عليه المواطنون آمالا كبيرة.

3 ـ فيما يخص تربية المواشي، هنا نطالب بتدعيم الموالين وذلك بتوفير الأعلاف وإتمام المذابح الكبرى، كمذبح بوقطب بولاية البيض لتسهيل العقبات على الموالين وتمكينهم من تسويق ماشيتهم مباشرة إلى المواطنين، مما سيؤدي بالضرورة إلى التقليص من فاتورة الاستيراد للحوم الحمراء.

4 ـ في قطاع الموارد المائية، ندعو إلى الإسراع في إنجاز المشروع الاستراتيجي الكبير بالشق الغربي لولاية النعامة، لتزويد المواطنين بماء الشرب بشمال النعامة وجنوب ولايتي تلمسان وبلعباس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

5ـ فيما يتعلق بمواصلة عصرنة الإدارة، هنا أود الإشارة إلى ضرورة التحسين أكثر في فعالية التسيير العمومي، بتبسيط الإدارة وتوفير أحسن نوعية للخدمة العمومية، وعصرنة الإدارة في بلادنا تعترضها عدة عراقيل ينبغي مواجهتها كالبيروقراطية ومقاومة التغيير.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أود في الأخير.....

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الواد، الذي كان المتدخل الأخير، بهذا نكون قد مكنّا كافة أعضاء مجلس الأمة المسجلين من التدخل؛ بقي الآن الاستماع إلى تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية.

أقترح عليكم، السيد الوزير الأول، الزميلات والزملاء، أن نوقف الجلسة الآن ونستأنفها غدا على الساعة الحادية عشرة صباحا.

شكرا لكم جميعا؛ الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساءً

ملحق

1) تدخلات كتابية
حول مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية

1 – السيد محمد عامر
عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السيد معالي دولة الوزير الأول،

بعد تمنياتنا لكم بالتوفيق من الله والسداد في المهمة التي أوكلت لكم.

نعترف أن الظرف الذي تسيرون فيه ليس بالسهل، كون المعطيات العالمية، الاقتصادية والأمنية غير مريحة وغير ملائمة.

غير أن ثقتنا وثقة الشعب وثقة فخامة رئيس الجمهورية فيكم كبيرة، لما لكم من التجارب المعرفية والحنكة السياسية والقدرة على المواجهة وقول الحقيقة بلغة الواقعية وبلغة الخوف من الله والخوف من ضمير مسؤولية التكليف وليس التشريف، لأنه بهذه المقومات الموجودة لديكم يمكن استدراك ما كان وما فات من الهفوات التي ارتكبها السابقون لكم، خلال تطبيق البرامج السابقة والتي كانت مرجعيتها دائما برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

لأن هاته البرامج كان لها امتداد تنموي صالح للبلاد والعباد، غير أن بعض من أشرفوا عليه مارسوا استراتيجية السراب، حين إهمالهم للأولويات التي تمس المواطن بشكل مباشر في كامل أقطار التراب الوطني بما فيها الجزائر العميقة التي هي مرآة النجاح والفشل.

إن البرنامج الذي تم عرضه من طرف السيد الوزير الأول تسوده لغة الواقعية البعيدة عن لغة السراب التي كادت تزعزع ثقة المواطن والمواطنة.

أما فيما يخص المشككين في القيادة الحالية وهذا البرنامج ويدعون الإسلاموية نقول لهم إن حمد الله وشكره هو أساس كل الوجود، فإذن نحمد الله ونشكره على نعمة الأمن والأمان ونعمة الإسلام التي أعطاها لنا من دون أن نطلبه، ولابد أن نحمد الله ونشكره على هذا الابتلاء الذي تمر به البلاد من شح في الموارد المالية وغلاء في الأسعار، غير أننا كمؤمنين بالله لا نفرح لما وصلنا إليه ولا نضع أيدينا في أيدي من لا يؤمنون بالله ولا يعتقدون الإسلام دينا من أجل ضرب الوطن وتوفير الفرص لذلك (كما أراد البعض فيما سمي بالخريف العربي وما يريده البعض الآن حين يريدون استغلال الواقع الحالي كسلم لامتطاء المسؤولية واستعطاف الشعب).

ومن هذا المنبر وفي هذا الحدث المهم الذي نعتبره سفينة الأمان، إن شاء الله، لدي بعض التدخلات:

أولها :وطنيا

أ – الجانب الاقتصادي :حيث أصبحت حتمية لدى الدولة الجزائرية من أجل تحقيق انتقال اقتصادي هادف وميداني، كون الجزائر تعيش ضائقة مالية جراء تراجع أسعار النفط، وذلك بـ:

–توجيه الطاقات المالية الوطنية العمومية منها والخاصة.

–تشجيع المصدرين خارج المحروقات (خاصة القطاع الفلاحي).

–الاستثمار أكثر في دعم القطاع الفلاحي والاستثمار في إنتاج الطاقات الجديدة والمتجددة (ذلك عن طريق إيجاد آلية للاستفادة من الأراضي الفلاحية التي هي في شكل مستثمرات فردية أو جماعية)، وذلك بالتفكير أكثر في الطبيعة القانونية للحائزين على رخص الامتياز، كون هاته الفئات أصبحت تفتقد للثقة التي هي الأساس في خلق حافز العمل والإنتاج، والمقترح في ذلك تمليك هاته الفئة لهاته الأراضي أو السماح لهم بالبيع أو التنازل أو الشراكة بعيدا عن منحهم رخص امتياز محددة بمدة زمنية.

ب – الحفاظ على ديمومة العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني:

– وذلك بإيجاد آلية لدعم المواد الضرورية وتقديم مساعدات مباشرة إلى العائلات حسب مداخيلها.

– إحداث مساعدات مالية مباشرة مادية ومنح مدرسية إلى العائلات المعوزة (هذا يحتاج إلى إحصاء حقيقي لهاته الفئة).

جـ – تنفيذ عقوبة الإعدام :أصبح لابد منه في ظل وجود وتنامي ظاهرة اختطاف الأطفال والمتاجرة بالأعضاء البشرية عالميا وقد تكون وطنيا لا قدر الله، وتنامي ظاهرة الإجرام والقتل العمدي مع وجود سبق الإصرار له، وكذا المتاجرة بالمخدرات والمهلوسات، وهذا دفعا لهاته الظواهر الغريبة عن مجتمعنا وكذا حماية فئة الأطفال التي أصبحت هدفا لهؤلاء المجرمين.

د – رفع التجميد عن إنشاء اللجان الدينية الجديدة، والتي دورها الإشراف على بناء وترميم المساجد والتي هي مجمدة منذ سنة 2013.

هـ – المنظومة التربوية :إن المناهج التربوية القديمة التي كانت بالأمس القريب ضمن منظومتنا التربوية صنعت أجيالا ومسيرين ومسؤولين، وصنعت أخلاقا عالية، غير أننا ما نلاحظه اليوم وفي اعتقادنا أصبحت مناهج تتنافس على المراتب الأولى في المعدلات والنتائج، وقولنا في هذا إن المنظومة التربوية تحتاج إلى تصحيح واستدراك والاستخلاص من التجارب القديمة والحديثة، لأن المناهج التربوية هي الأداة الأولى والعمود الفقري لتطور أي دولة، ولكي نكون جديين في الاستثمار في هذا القطاع الحيوي والأساسي يجب اعتماد هيئة عليا مختلطة مهمتها الإشراف ومتابعة البرامج التربوية في كامل أطوار التعليم، لكي لا نقع مرة ومرات أخرى في جدال حذف البسملة، ومنع الحجاب ...كما يجب التركيز أيضا على مكافحة استيراد العقائد والطرق الدينية المشبوهة التي لم يألفها آباؤنا وذلك بالتوجيه والاهتمام وإعطاء قيمة لتعليم المتمدرسين القواعد الدينية الصحيحة التي مرجعيتها المذهب المالكي المتبع في الجزائر.

و – دفع وتيرة التنمية :نقترح عند تسجيل العمليات خلال جلسات التحكيم السنوية إجبار مسؤولي القطاعات على تنفيذ دفتر الشروط الخاص بالعمليات الممنوحة وتحديدها بآجال زمنية كأجل أقصى أو تعرضه لعقوبات مهنية (مثال :ما نعيشه في ولاية سعيدة عمليات مسجلة منذ 2004 غير أن تعطل إنجاز دفاتر شروطها وبتعمد آخر في إنجازها إلى أن حصل تجميد العمليات).

ثانيها :محليا

أ – الثقة بين الإدارة والمواطن :أصبحت ولاية سعيدة حقل تجارب في تثبيت وتنصيب وتحويل المسؤولين المحليين، بإيعاز أو بدونه. (مثلا: مدير التجهيزات العمومية، مدير OPGI ومديريات أخرى)، ما تكاد تستقر على مشكل القطاع ومحاولة رفعها حتى تحول إلى وجهة ولاية أخرى وهكذا، في حين أن البعض كرئيس دائرة عين الحجر الذي فاق تواجده بولاية سعيدة 10 سنوات بين دائرة وأخرى، وأصبح أحد المسؤولين المساهمين في هدم ما تعززه الدولة من ثقة بين الدولة والمواطن، بامتهانه أساليب غير قانونية وملتوية في توزيع الحق الاجتماعي الذي أمنه الدستور للمواطن (السكن، القطع الأرضية) مقابل استغلاله للمنصب لمزايا فردية وشخصية، بل تعدى ذلك بأن أصبح طرفا مهما في مكان السكان المصوتين في اختيار مرشحيهم، وهذا عن طريق التوجيه والانتخاب مكان الغير لصالح قوائم حزبية لأحزاب معارضة للنظام، وهذا ما قام به في التشريعيات الماضية، وهو بصدد القيام به في المحليات المقبلة، ولهذا مطلبنا سيدي رئيس الوزراء هو مراعاة هاته الجزئيات المتغلغلة في بعض الولايات للوصول إلى الأهداف العامة النبيلة المرجوة من برنامج سيادتكم.

ب – التجزئات الاجتماعية: برمجت الدولة على مستوى ولاية سعيدة برنامجا مهما في إطار التجزئات الاجتماعية الخاصة بالهضاب العليا على مستوى العديد من بلديات الولاية (سعيدة مركز، أولاد ابراهيم، سيدي بوبكر، عين الحجر، يوب)،... وكان هناك رفع للتحفظ عن هاته القطع من طرف وزارة الفلاحة، كون هاته القطع غير صالحة تماما للفلاحة، ولإنجاز هاته التجزئات يستلزم إعادة انعقاد المجلس الوزاري المشترك المكلف بهاته القضية. ومطلبنا هنا – سيدي الرئيس – هو الإسراع في عقد هذا المجلس في أقرب الآجال، كون مواطني ولاية سعيدة في ضائقة سكنية كبيرة ويجدون أملا كبيرا في هذا البرنامج.

جـ – التنمية:

–رفع التجميد عن العمليات المسجلة 200 (كلم مسالك ريفية و 220كلم كهرباء الآبار).

–التدخل لدى شركة ENRG والمكلفة بإنجاز برامج

التنمية الريفية- محافظة الغابات - والتي أسندت لها مشاريع غير أنها لم تنجز وهذا منذ 2011.

-بعث وتسجيل دراسة وإنجاز خط السكة الحديدية المكهرب الرابط بين سعيدة والمحمدية بولاية معسكر.

-تسجيل دراسة وإنجاز طريق مزدوج بين سعيدة وتيارت، سعيدة ومعسكر، سعيدة وسيدي بلعباس.

-زيادة حصة للولاية من برنامج السكن الريفي وبرنامج "عدل".

2 - السيد عبد الكريم بن صغير
عضو مجلس الأمة

السيد رئيس مجلس الأمة،
معالي الوزير الأول،
أصحاب المعالي الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء المجلس،
السادة رجال الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله.

في بادئ الأمر أهنئكم، سيدي الوزير الأول الفاضل وطاقمكم الحكومي، على نيل ثقة فخامة رئيس الجمهورية، وأتمنى لكم التوفيق والسداد في أداء مهامكم على أحسن وجه.

إن أهم ما يميز مخطط عمل الحكومة هو التأكيد على دعم وترقية المكاسب والمنجزات المحققة على جميع الأصعدة، فهو مرآة عاكسة لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، من حيث العمل على الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها ووحدتها وتعزيز الديمقراطية ودولة القانون، فرغم الأزمة المالية التي تمر بها البلاد إلا أن الإجراء المنصوص عليه في درب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضع نموذجا جديدا للنمو تتمثل أهدافه في عدة نقاط أهمها: عصرنة القطاع الفلاحي والانتقال الطاقوي وكذا تنويع الصادرات.

ولمواجهة الأزمة المالية استوجب وضع خارطة طريق وقد تضمنها هذا المخطط من أجل تقويم المالية العمومية وترشيد النفقات، لاستبعاد أي خطر انزلاق تضخمي.

تعتبر الزراعة في بلادنا قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني ولايزال يلعب دورا هاما وقد خصصت الدولة جزءا كبيرا من الجهود لتطويره وقد أكد مخطط عمل الحكومة على تجنيد كل القدرات لمواصلة برامج الدعم الفلاحي التي وضعها السيد رئيس الجمهورية من حيث دعم تنمية الفلاحة الصحراوية وتثمين المزارع النموذجية وكذا ضبط أسعار الإنتاج الفلاحي.

أما الاستثمار في العنصر البشري، فإن الاهتمام بالرياضة والشباب قد أضحى أمرا أساسيا يفرض على الدولة الاهتمام به وذلك على المستويين المادي والبشري، خاصة وأن الرياضة قد أصبحت عاملا جديدا للترويج للشعوب، ولذا نتمنى أن يتم إنجاز المنشآت القاعدية الكبرى المخصصة لرياضة المنافسة مع توفير كل الشروط المطلوبة لإنجاح الألعاب الإفريقية لسنة 2017 بالعاصمة وألعاب البحر الأبيض المتوسط 2021 بوهران.

لقد جمع مخطط عمل الحكومة جميع النقاط التي وجب التركيز عليها لبناء دولة متطورة أهمها عصرنة الإدارة وترقية قطاع الإعلام والاتصال والذي أضحى من أهم الرهانات، كما ركز على الثقافة والتعليم العالي وكذا التربية وأعطاها المكانة المنوطة بها، وكذا عصرنة الحكامة المالية والعناية المستمرة بحاجيات المواطنين، لاسيما المتعلقة بالطلب على السكن وكذا الاهتمام بتطوير المنظومة الصحية الوطنية والتكفل بالمجاهدين وذوي الحقوق.

وفي الأخير أنوه بما جاء في مخطط الحكومة من إجراءات كفيلة بدفع عجلة التنمية في البلاد.

وفقكم الله في مهمتكم وأتمنى لكم النجاح في مساعيكم لتنفيذ هذا المخطط وشكرا على حسن الإصغاء.

3 -السيد عبد الحق بن بولعيد
عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، الموقر
السيد الوزير الأول، المحترم،
أصحاب المعالي أعضاء الحكومة المحترمون،
السيدات والسادة أعضاء المجلس،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يفوتني في البداية أن أتوجه بالتهنئة للسيد الوزير الأول وطاقم حكومته على الثقة التي شرفهم بها السيد

رئيس الجمهورية بتكليفهم بهذه المهام التي أتمنى لهم فيها كل التوفيق والنجاح.

تصفحت مخطط عمل الحكومة الذي يأتي في ظرف لا زالت فيه البلاد تعرف تراجعا مقلقا لمداخيلها بفعل استمرار انخفاض أسعار النفط وتآكل صندوق ضبط الإيرادات، مما يجعل الحكومة أمام خيارات صعبة وربما غير شعبية.

زملائي سبقوني في بعض النقاط التي وددت التطرق إليها، لكن ربحا للوقت لن أكرر ما جاؤوا به وسأكتفي بالتركيز على الجانب الاقتصادي من المخطط.

وسأبدأ تدخلي من السوق الموازية، التي خلقت ازدواجية في الاقتصاد الوطني: اقتصاد خاضع لرقابة السلطات الجبائية واقتصاد غير رسمي خارج تحت أي رقابة جبائية، هذه الازدواجية جعلتني أتساءل عما إذا كانت هي السبب في ضعف أداء الإدارة الجبائية أم أن سوء أداء هذه الأخيرة هي التي أوجدت هذه الازدواجية، وهذه هي الحلقة المفرغة التي ينبغي كسرها.

حسب الخبراء، فإن الكتلة النقدية التي تنشط في السوق الموازية بالدينار تعادل تقريبا نصف الكتلة النقدية الوطنية، إلى جانب ملايير من الدولارات تدور في هذه السوق، وقد نتج عن مثل هذا الوضع:

-التهرب الضريبي الذي أضعف تمويل الخزينة العمومية ومسها في العمق،

-ضعف وتيرة الاستثمار مما زاد في الركود الاقتصادي،

-تفشي المضاربة وانتشار اقتصاد البازار،

-غياب فرص التشغيل، وعجز القطاع العام لوحده عن استيعاب الطلب المتزايد للشغل،

-مواصلة انهيار العملة الوطنية وارتفاع نسبة التضخم.

إلى غيرها من النتائج السلبية الأخرى التي لا يتسع الوقت للإسهاب فيها. إنها سلسلة مترابطة من المقدمات والنتائج ويتطلب الأمر إصلاحا جذريا للوضع الراهن.

صحيح أن التدابير التي أتى بها المخطط لإصلاح الوضع الاقتصادي للبلاد تعتبر وجيهة وأملي أن تجد تطبيقها في الواقع، لكني سأؤكد على بعض النقاط لأهميتها:

-ضرورة إيجاد التدابير الملائمة لمحاربة السوق الموازية، أو العمل على تحفيزها للدخول في العملية الاقتصادية، وفي ذلك كسب لدافعي جدد للضرائب وفرض للرقابة على عمليات تبييض الأموال، كما يسمح من جهة أخرى من التقليل للجوء إلى قرض الخزينة العمومية من البنوك.

-إصلاح الإدارة الجبائية وتزويدها بالوسائل البشرية والمادية الملائمة.

-ضرورة إصلاح نظامنا البنكي بما يسمح لمؤسساتنا البنكية من لعب دورها المنوط بها، وعدم الاكتفاء بكونها صناديق أموال لا غير. إن الإصلاح الجبائي يمر حتما عبر البنك وإذا لم يتم إصلاح هذا الأخير، فستبوء كل المحاولات بالفشل.

-إلزامية التعامل بالشيك في كل التعاملات الاقتصادية، ذلك أن الرقابة الجبائية تبدأ من هنا؛ وفي تقديري، فإن كسر الحلقة المفرغة التي يتخبط فيها اقتصادنا تبدأ من إلزامية التعامل بالشيك، الذي سيعطي دورا حاسما للبنك في تمكين الهيئات الجبائية من ممارسة نشاطها.

هذه، سيدي الرئيس، بعض النقاط التي أردت التدخل بها، وقد عرضتها بصورة عامة حتى لا أسهب في شرحها.

إنني أقدر صعوبة الظرف، وبالتالي حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة، أتمنى لها كل التوفيق والنجاح، وشكرا على كرم الإصغاء.

4 – السيد مختار ياحي

عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة، المحترم،

معالي السيد الوزير الأول، المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بادئ ذي بدء أتقدم بالتهنئة والتبريك لمعالي السيد أحمد أويحيى، الوزير الأول، على الثقة التي وضعها في شخصه، فخامة السيد رئيس الجمهورية للاضطلاع بمهمة قيادة الجهاز الحكومي، في هذا الظرف الحساس الذي يمر به الاقتصاد الوطني، وهو المشهود له بحنكته وخبرته في التعامل مع أصعب الظروف، متمنيا له وللفريق الحكومي عامة النجاح والتوفيق في القيام بهذه المهمة على أكمل وجه.

كما أسمح لنفسي باستغلال هذه السانحة لأحيي شجاعة القرار الذي اتخذه فخامة رئيس الجمهورية،

والمتمثل في قطع الطريق عن التوجه للاستدانة الخارجية تحت أي ظرف كان، والتوجه نحو التمويل غير التقليدي لسد العجز في ميزانية الدولة، وهو القرار الذي يتسم بالجرأة والتبصر، بالنظر للتجربة المريرة التي عاشتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة السابقة إبان أزمتها المالية.

السيد الرئيس،

إننا اليوم وأكثر من أي وقت مضى مطالبون بالبحث عن بدائل اقتصادية واقعية وممكنة، من أجل المساهمة في إخراج اقتصادنا من أزمته المتعددة التي يتخبط فيها.

ولعل القطاع الفلاحي هو أكثر القطاعات مردودية وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية ومن ثمة الرفع من موارد الخزينة العمومية، وفي هذا المقام على الحكومة توجيه المزيد من جهودها وعنايتها بهذا القطاع الاستراتيجي الواعد.

وبالتفصيل أتحدث عن التركيز على برامج الدعم الفلاحي التي أطلقها فخامة السيد رئيس الجمهورية منذ سنة 2009، والقرارات الاستراتيجية التي اتخذها لصالح القطاع ومنتسبيه، سواء ما تعلق بالتسهيلات المالية والبنكية المخصصة للفلاحين، أو تلك التسهيلات التي طالت العقار الفلاحي.

ومن خلال الملاحظ على أرض الواقع، فإنه آن الأوان لإعادة النظر في بعض هذه البرامج وتحيين البعض الآخر بما يتماشى مع المتطلبات اليومية للفلاح وذلك بالنظر للعوائق التي يعايشها هذا الأخير خلال ممارسته لنشاطه، حيث إن الحكومة مدعوة لمرافقة ومراقبة الاستثمارات الفلاحية عن كثب، حتى تبلغ أعلى درجات المردودية المنتظرة منها.

ولعل تدخل الحكومة في مجال توفير الهياكل القاعدية لاستيعاب المنتوج الفلاحي، أصبح أكثر من ضرورة، وهذا قصد القضاء على مشاكل التلف والكساد التي يعانيها الكثير من المنتجين، وهي الظاهرة التي تتكرر سنويا.

وهذا ما يفسح المجال وبشكل فعلي لظهور صناعة غذائية وتحويلية، نحن في أمس الحاجة لها اليوم وأكثر من أي وقت مضى.

السيد الرئيس،

ولا يمكن الحديث عن القطاع الفلاحي والنهوض به ليضطلع بدوره المنتظر منه، دون الحديث عن أهمية التكوين الفلاحي، حيث إننا مطالبون بتثمين التكوين المتخصص وأن نضع بين يدي الفلاح آخر الحلول العلمية قصد الرفع من المردودية والإنتاجية، ما يسمح للقطاع بالارتقاء في مراتب التنافسية الحقيقية، وهنا أجد من الضروري ربط المستثمرات الفلاحية بمراكز التكوين المهني والجامعات، للتأسيس لشراكة ومرافقة منتجة، وهذا يدخل في صميم عصرنة القطاع.

السيد الرئيس،

وإذ نتحدث عن البدائل الاقتصادية وتنويع الموارد، فإن إصلاح الجباية المحلية، وتحيين القوانين ذات الصلة يصبح أكثر من ضرورة، من أجل التخفيف من وطأة التسيير المركزي للجماعات المحلية فيما يتعلق بالموارد المالية، وفسح المجال للتنافسية وروح المبادرة.

السيد الرئيس،

وأختم تدخلي بالتطرق لملف البيئة وأتحدث عن موضوع الردم التقني للنفايات المنزلية، حيث تعاني الكثير من بلديات الوطن، خاصة خارج المدن الكبرى من الانتشار العشوائي لمراكز تجميع النفايات، وما يشكله ذلك من خطر بيئي وصحي أكيد، إضافة للصورة العمرانية المشوهة التي تخلفها هذه الظاهرة ما يستوجب إقامة مراكز ردم تقني لهذه النفايات على مستوى البلديات.

كما أن ملف النفايات الطبية وما تمثله من خطر يحتم تكاتف جهود مصالح وزارتي الصحة والبيئة، لتقنين وتنظيم عملية حرق هذه النفايات وفق مقاييس السلامة المعتمدة، من أجل تلافي مخاطر صحية وبيئية نحن في غنى عنها.

ذلكم، سيدي الرئيس، معالي الوزير الأول، ما أردت أن أساهم به في إثراء ومناقشة مخطط عمل الحكومة المعروض أمامنا اليوم، والسلام عليكم ورحمة الله.

2) سؤال كتابي

السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيدة وزيرة التربية الوطنية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزيرة،

بعد التحية والاحترام؛

لقد قامت مصالح مديرية التربية لولاية الجلفة بفتح مسابقة على أساس الاختبار، نمط التوظيف خارجي، لـ 21 منصب موزعة على الرتب التالية: 07 مناصب أعوان إدارة ـ 03 مناصب كاتبة مديرية و 09 مناصب أعوان حفظ البيانات، وتم استقبال الملفات مع تسديد حقوق المشاركين، لكن الإجراءات توقفت هنا ولم يتم دراسة الملفات من طرف اللجنة المكلة بانتقاء الترشيحات ولا تعيين مركز إجراء الامتحان ولا توجيه دعوات للمشاركين بالرغم من انتهاء الآجال المحددة بالإعلان لاستقبال الملفات، مما زرع الخوف والشك في أوساط المشاركين في المسابقة والمودعين ملفاتهم والذي بلغ آلاف طلبات المشاركة، ومن جهة أخرى سجل شغور في المناصب المحررة في فئة العمال المهنيين والحراس إلا أن المديرية لم تقم بإجراءات شغل المناصب المالية المحررة لهذه الفئة لتفادي نقص العمال أثناء الدخول المدرسي 2017 / 2018.

ـ وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات المشاركين في المسابقة أعلاه، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة من طرف مصالحكم للتكفل بانشغال المشاركين في المسابقة الأعوان الإداريين المذكورين أعلاه، قصد استكمال الإجراءات القانونية واحترام القرارات المتخذة في تنظيم وإجراء مثل هذه المسابقات واستغلال هذه المناصب؟

ـ ما هي الإجراءات المتخذة لشغل المناصب المحررة لفئة العمال المهنيين والحراس لسد الشغور المسجل وضمان السير العادي للمؤسسات أثناء الدخول المدرسي القادم؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

الجزائر، في 28 جوان 2018
قطشة محمد
عضو مجلس الأمة

جواب السيدة الوزيرة:

لقد تفضلتم، بموجب سؤالكم الكتابي، المحول إلينا عن طريق وزارة العلاقات مع البرلمان، بطرح انشغال يتعلق بمسابقة خارجية على أساس الاختبارات، لتوظيف أعوان إداريين بولاية الجلفة، ونحن إذ نشكركم على اهتمامكم بقضايا التربية، يشرفنا أن نوافيكم بعناصر الرد التالية:

إن مصالح مديرية التربية لولاية الجلفة لم تقم إلا بتقديم مشروع قرار فتح المسابقات المذكورة للمصالح المحلية للوظيفة العمومية وبعد التدقيق لم تحظ بالموافقة نتيجة بعض التحفظات تعكف حاليا على رفعها؛ وعليه، لا يمكن استقبال الملفات إلا بعد الحصول على المطابقة والإعلان الرسمي عن طريق الإلصاق في الأماكن المحددة و بأية وسيلة ملائمة وفق ما يقتضيه التنظيم المعمول به، أما بالنسبة لتوظيف الأعوان المتعاقدين، فإن العملية لا يمكن تجسيدها إلا بعد التوقيع على القرار الوزاري المشترك الذي يحدد تعداد مناصب الشغل وتصنيفها ومدة العقد الخاص بالأعوان العاملين في نشاطات الحفظ أو الصيانة أو الخدمات بعنوان الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية والمؤسسات العمومية التابعة لوزارة التربية الوطنية، علما أن المناصب المالية المعنية تشمل كل المناصب الإضافية فضلا عن المناصب الشاغرة التي يتم تحويلها طبقا للتنظيم المعمول به.

وتقبلوا ـ السيد عضو مجلس الأمة ـ فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 20 جويلية 2017
نورية بن غبريت
وزير التربية الوطنية

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 5 صفر 1439
الموافق 25 أكتوبر 2017

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587